بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآثار والأنثروبولوجيا
قسم الأنثروبولوجيا

الكوتا النسائية ودور المرأة في الإنتخابات البلدية والبرلمانية: دراسة لحالة لواء بني كنانة، اربد.

Women's Quota and The Role of the women in Parliamentary and Municipal Elections. A Case Study of Bani Kinanah/ Irbid-Jordan.

إعداد الطالبة:
نسرين عايش محمد الحسن

الرقم الجامعي:
2005950502

إشراف الدكتور:
محمد سليمان شناق

مقدم إلى قسم الأنثروبولوجيا

2008

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآثار والأنثروبولوجيا
قسم الأنثروبولوجيا

الكوتا النسائية ودور المرأة في الإنتخابات البلدية والبرلمانية: دراسة لحالة لواء بني كنانة، اربد.

Women's Quota and The Role of the women in Parliamentary and Municipal Elections. A Case Study of Bani Kinanah/ Irbid-Jordan.

إعداد:
نسرين عايش محمد الحسن
بكالوريوس آثار-جامعة اليرموك-2005

إشراف:
د. محمد سليمان شناق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك تخصص أنثروبولوجيا إجتماعية.

لجنة المناقشة:

1- د. محمد سليمان شناق .... رئيسا
2- أ.د. محمود يوسف النجار .... عضوا
3- د. زهير الكايد أبو البقر .... عضوا
4- د. محمد علي الروابدة .... عضوا

الشهر (5)
2008

الإهداء:

أهدي عملي هذا إلى أبي وأمي، رفيقاي في الدرب.

إلى أخواتي وإخواني.

إلى الذين علموني مبادئ العلم واحترام الذات الأنثوية والثقة بالنفس.

شكر وتقدير

الشكر والحمد أولاً لله عزّ وجل، الذي منحني الصبر والقدرة على إنهاء هذه الدراسة وتجاوز الصعوبات.

يُسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة. كل الشكر والعرفان إلى د. محمد سليمان شناق المشرف على هذه الرسالة، الذي أثمر ثماره في هذا العمل. وإلى د. محمود النعامنة والذي شارك في مناقشتها وإبداء الملاحظات القيمة. كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة في قسم الانثروبولوجيا. كما أتقدم بالشكر إلى مجتمع الدراسة من الذكور والاناث الذين عاملوني بكل لطف وإحترام وسعة صبر. ولولا دعمهم ومساندتهم لما استطعت أن أنجز هذا العمل المتواضع. ويمتد شكري إلى العاملين في المنظمات النسوية الأردنية: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وتجمع لجان المرأة، الذين منحوني الفرصة للقاء النخب النسوية.

وإلى كل من منحني القوة والأمل في الحياة. إلى أصدقائي وصديقاتي. لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

المقدمة

تواجه المرأة في العالم العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذاتها، واثبات وجودها في ظل المجتمع البطرياركي. الذي يستأثر الرجل فيه بالامتيازات والحقوق أكثر من المرأة، وقد لعبت العادات والتقاليد الثقافية والشعبية دوراً هاماً في تحديد الأدوار للجنسين ذكراً وأنثى. وبالرغم من أن المرأة العربية لها أدوار بطولية وتاريخية في دعم قضية المرأة وفي الحياة السياسية والعامة، إلا أن تحرير المرأة وحصولها على كافة حقوقها يحتاج لفترة طويلة من الزمن والكفاح والنضال المستمرين.

وقد ساندت المنظمات العالمية والدولية قضية المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العربية وحصولها على حقوقها القانونية، ولكن قبل الحصول على هذه الحقوق لا بد من تغيير جذري للنظرة التقليدية للمرأة واعتبارها فرداً منتجا مثل الرجل. ومما يجدر ذكره هنا أن التطور في وضع المرأة العربية هو نتاج وحصيلة كفاح النساء العربيات من أجل تحقيق مبدأ المساواة مع الرجل فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، خاصة أن هذه الجهود قد اختلطت بأفكار نخبة من المثقفين الذكور اللذين درسوا في الغرب وتعلموا منها بضرورة تمكين المرأة وتطويرها وتعليمها وتثقيفها، بهدف ايجاد أجيال من النساء القادرات على القيام بمختلف الوظائف والمساهمة في التنمية المستدامة. ونتج عن هذه المواقف ظهور أسماء لنساء خالدات لهُنَّ الفضل في بداية حياة جديدة للمرأة العربية مثل هدى شعراوي مؤسسة الاتحاد النسائي المصري صاحبة جريدة "المصرية"، ومنيرة ثابت التي تعتبر أول امرأة عربية طالبت بالحقوق السياسية للمرأة في مجلتي السفور والأهرام. وقد تأثرت المرأة الأردنية بأوضاع المرأة العربية من حولها، فجهود المرأة الأردنية ونضالها نحو التطور جاء بسبب تأثر المرأة الأردنية بالنساء الفلسطينيات المهاجرات إلى الأردن واللواتي أخذن يناضلن ويكافحن من أجل استعادة الوطن. لذلك تأثرت المرأة الأردنية بجهود ونضال المرأة الفلسطينية إلى جانب تأثيرات غربية. لذلك فقد طالبت المرأة الأردنية بحقوقها، وخرجت من المنزل وأخذت تشارك في العمل الزراعي، ثم انتقلت إلى العمل الخدمي والصناعي مع التطور الاقتصادي في الأردن (النقشبندي ٢٠٠١).

وبالرغم من التطور الذي حصل على أوضاع المرأة الأردنية، إلا أن المرأة الأردنية لم تحصل على كافة حقوقها والمساواة الكاملة مع الرجل. فهناك عوائق قانونية تحد من حقوق المرأة مثل قانون الجنسية وقانون الانتخاب. فقانون الانتخاب الأردني يتعامل مع المرأة كأقلية من خلال

تخصيص مقاعد لنساء في مجالس الحكم المحلي والبرلمان بسبب عدم قدرة المرأة على الوصول والمشاركة في الحياة السياسية بسبب طبيعة المجتمع الأردني العشائري ذو العقلية الذكورية والذي يرفض مشاركة المرأة في الحياة العامة ومراكز صنع القرار ليس بسبب عدم أهليتها ولكن بسبب جنوسيتها (الاختلافات الجندرية).

ففي مقال نشر في جريدة الدستور حول وضع المرأة الأردنية ومدى تفاعل مؤسسات العمل مع مفهوم الجنوسة واللغة الجنوسية (الجندرية). إذ يؤكد المقال على عدم المساواة الجندرية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والوظائف العامة في المجتمع، ففي مهنة الصحافة لا يوجد عدالة جنوسية (جندرية) في الوظائف والألقاب، وهذا ما طالب به العديد من الصحفيات والصحفيون على تأنيث الألقاب والمناصب التي تصل إليها المرأة ومراعاة التوازن الجنوسي (الجندري) عند التغطية الإعلامية للأحداث. ويؤكد المقال على دور وسائل الإعلام في تبني اللغة الجنوسية (الجندرية) في خطاباتها. وأشارت د.عصمت حوسو إلى أن مفهوم الجنوسة (الجندر) يهدف إلى تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والخدمات والحقوق والواجبات وفرص العمل و المشاركة في الانتخاب والتصويت (جريدة الدستور٢٠٠٧).

حيث ينص البند السادس من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م على أن: "جميع الأردنيين سواء أمام القانون فيما يخص بالحقوق والواجبات على اختلاف لغاتهم ودياناتهم وألوانهم". وأكّدت المادة ٢٣ من الدستور على حق العمل لكل المواطنين. وبناءً عليه نستنتج أن الدستور والقانون الأردني للوهلة الأولى لا يميّز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، إلا أن قانون الانتخاب الأردني الصادر عام ١٩٥٢م قد منح الرجل فقط الحق السياسي، وامتد هذا السلب لحق المرأة السياسي حتى سنة ١٩٥٤م، حيث حدثت بعد ذلك تغييرات، حيث أعطيت المرأة الحاصلة على التعليم الإبتدائي الحق بالتصويت في الإنتخابات. وفي عام ١٩٧٤م أصدرت القيادة العليا المادة الثامنة من الدستور الأردني والتي تعطي الحق بالتصويت والترشح لكل النساء في الانتخابات البرلمانية والمجالس البلدية، ولم تستطع أن تمارس المرأة هذا الحق الدستوري إلا في انتخابات ١٩٨٩م (النقشبندي ٢٠٠١).

وبسبب طبيعة المجتمع الأردني الذي يفضل الذكر على الأنثى في تسلم مواقع في صنع القرار كالبلديات والبرلمان، فقد تمَ - بعد ذلك – طرح فكرة الكوتا التي تعني تخصيص مقاعد للنساء في

مجالس البلدية والبرلمان الأردني بنسب أخرى من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (منشورات إتحاد المرأة الأردني ٢٠٠٧).

هذا البحث يقف عند هذه الظاهرة مع رصد أهمية الكوتا في وصول المرأة لمراكز صنع القرار. هذه الدراسة تتطرَق إلى العوائق القانونية التي تواجه المرأة الأردنية المتعلقة بالانتخاب وتداخل العوائق الثقافية والاجتماعية التي تقلل من مشاركة المرأة في الحياة العامّة، واندماجها في الحياة السياسية والعامة. وخاصة أن الدراسات الأنثروبولوجية حول هذه الظاهرة لا تزال في مرحلة النمو. لذلك فإن هذه الدراسة مكرَسة للكشف عن الدور الذي تلعبه الكوتا النسائية في توصيل المرأة إلى مراكز صنع القرار، المتمثلة في مجالس البلديات والبرلمان الأردني. مثلما تهتم هذه الدراسة أيضاً برصد الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تعمل على تمكين المرأة سياسياً، في ظل المجتمع الاردني البطرياركي، من خلال وضع إطار نظري وتحليل هذه الظاهرة.

الملخص باللغة العربية

الكوتا النسائية ودور المرأة في الانتخابات البلدية والبرلمانية: دراسة لحالة لواء بني كنانة، اربد

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الكوتا النسائية ودور المرأة في الإنتخابات البلدية والبرلمانية، وتحليلها من وجهة نظر الدراسات الأنثروبولوجية والنسوية. وتتبع هذه الظاهرة على المستويين العالمي والمحلي. وقد أجريت هذه الدراسة في لواء بني كنانة التابع لمحافظة اربد، في شمال المملكة الأردنية الهاشمية. وقد تم مقابلة المرشحات اللاتي خضن الإنتخابات البلدية والبرلمانية، وأخذ آرائهن حول دور الكوتا في توصيل المرأة إلى مراكز صنع القرار، ودور العشيرة في دعم المرأة في حملتها الإنتخابية، ودور الصوت الواحد في توصيل المرأة إلى مراكز صنع القرار. وقد تمّ مقابلة نساء ورجال من المجتمع المحلي والأخذ برأيهم حول الكوتا والصوت الواحد والعشيرة.

وتبيَن الدراسة أن الكوتا هي تمييز إيجابي وسلبي للمرأة. إيجابي لأنها سمحت للمرأة أن تشغل مواقع لم تستطع أن تشغلها من قبل، ومجاراة في التطور السياسي. وأنها سلبية لأنها تفرقة في مواطنة المرأة، وتعزز من فوقية الرجل والسيطرة على المرأة. وتوضح الدراسة أن العشيرة نادراً ما تدعم المرأة في حملتها الإنتخابية، وخاصة أن العشيرة هي المسيطرة على عملية الانتخاب.

وتؤكد الدراسة على أن هناك معوقات ثقافية واجتماعية وقانونية تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار وتمنع من تمكين المرأة سياسياً. ومن أهم المعوقات التي تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة، تقاليد وضغوطات المجتمع البطرياركي الذي تعتبر فيه المرأة الحلقة الأضعف. مما يتطلب وجود كوتا نسائية لضمان تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار.

وتتكون الدراسة من خمسة فصول. يشمل الفصل الأول على: المقدمة، ومشكلة الدراسة، وفروض الدراسة، وأهمية الدراسة، ومنهجية الدراسة، ومنطقة الدراسة.

ويعرض الفصل الثاني الإطار النظري الأنثروبولوجي مع التركيز على الدراسات النسوية حول المشاركة السياسية للمرأة.

أما الفصل الثالث، يعرض المادة الإثنوغرافية التي تمَ جمعها من مجتمع الدراسة بواسطة الملاحظة بالمشاركة.

ويتناول الفصل الرابع، تحليل المادة الإثنوغرافية على ضوء الإطار النظري في المشاركة السياسية للمرأة.

ويعرض الفصل الخامس أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، وكذلك التوصيات التي توصي بها الباحثة.

Abstract

Women's Quota and The Role of the Women in Parliamentary and Municipal Elections. A Case Study Of Bani Kinanah/ Irbid-Jordan.

By

Nisreen Ayish Mohammed El-Hassan

Supervised By

Mohammad Shunnaq

This study aims at investigating the issue of women's quota and role of women in municipalities and parliamentary elections from an anthropological and women's point of view. It was carried out in Bani Kinanh county/Liwa, Irbid, Jordan. Several candidates, as well as people of local community, were interviewed to discuss the role of "quota system" and the one-vote law in helping women reach positions of decision-making.

The study indicates that women's quota has both positive and negative outcomes for women. It has enabled women to occupy positions that were previously exclusive to men, and to actively take part in the different realms of political development. Nonetheless, it can be considered discriminatory against women's citizenship in the sense that it reinforces men's supremacy and domination over women. Moreover, the study reveals that the tribal base rarely supports the female candidate in her election campaign.

On the other hand, the study demonstrates that there are different socio-cultural and legal obstacles that impede women's participations in decision-making and thus in their empowerment. The former type of obstacles includes patriarchy which considers women the weakest link, while the latter entails the quota and one-vote law.

The study consist of five chapters. The first chapter introduce the study problem, methodology, hypothesis, and importance. It also a general description of the research site.

The second chapter examines that theoretical framework with more focus on women's studies on women's political participation.

The third chapter deals with the ethnographic data collected through the method of participant observations.

The fourth chapter analyzes the collected data in light of the theoretical frameworks used in this study.

The fifth chapter discusses the main results, as well as some recommendations suggested by the research.

فهرس المحتويات:

الفصل الأول

- مقدمة.

- مشكلة الدراسة وفروضها.

- أهمية الدراسة وهدفها.

- منهجية الدراسة.

- منطقة الدراسة.

مقدمة

تعتبر قضية المرأة وتحريرها قضية عالمية تهتم بها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو والهيئات النسوية الدولية والمحلية، وهذا عائد إلى أهمية دور المرأة كونها نصف المجتمع ولأنها استطاعت أن تثبت نفسها في بعض المجتمعات العربية والأجنبية. فقد مارست دوراً مهماً، فكان لها دور في الحركات السياسية والكفاح من أجل الاستقلال، وتعتبر المرأة المصرية والفلسطينية والجزائرية والسورية أمثلة واقعية على الجهود التي بذلتها المرأة العربية (النقشبندي ٢٠٠١).

ومنذ استقلال الدول العربية أصبح دور المرأة مركز اهتمام من قبل المؤسسات والمنظمات النسائية المحلية والدولية، والتي وضعت البرامج تهدف إلى تمكين المرأة ثقافياً وتعليمياً وسياسياً واقتصادياً، من أجل النهوض بدور المرأة في المجتمع، لتحقيق مجتمع أفضل تُستغل فيه كافة الإمكانات والمواهب. لذلك أدرك الأردن ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة وتفعيل دورها في المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فأصبح هناك دعم للاتحاد النسائي الأردني بهدف تمكين المرأة، من خلال تطوير امكانياتها وقدراتها العلمية والعملية في الحقول المختلفة، وتحسين دورها في التطوير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ونتيجة لجهود المنظمات النسائية في الأردن أصبح هناك تطور في قضايا المرأة التي أصبحت تناقش بكل موضوعية في الساحة السياسية (سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية ١٩٩٣).

وللمرأة دور مهم في الحياة السياسية. نظراً لغياب المشاركة السياسية للمرأة في الأردن منذ ١٩٤٨م، فقد ظلت المرأة الأردنية غير قادرة على إحداث تغيير أو تطوير في المجتمع، مثلما أن شعورها بالقدرة على الإصلاح والتطور قد ظل ضعيفاً، إلا أنها بدأت بعد هذه الفترة تتحرك نحو تمكين نفسها وأهمية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية (النقشبندي ٢٠٠١).

وهذا عائد إلى أن المرأة الأردنية لم تواجه الحكم البريطاني بصورة ملموسة بالمقارنة مع الدول العربية مثل سوريا ومصر وفلسطين، إلى جانب عدم وجود خبرة في العمل في حركة التقدم الوطني. ولهذا ظلت مشاركة المرأة الأردنية في الحركات التطورية ناقصاً، وقد سبب هذا قصوراً في نظرة المجتمع ونظرة المرأة لنفسها بأنها غير قادرة على إحداث تغيير أو تطوير، وعدم شعورها بمكانتها وأهميتها في إحداث الإصلاح والتطور. ولكن مع تأثر المرأة الأردنية بالمرأة

الفلسطينية والسورية، والتطور في المستوى التعليمي والثقافي للمرأة الأردنية، ساعدت هذه الظروف على تمكين المرأة سياساً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً (النقشبندي ٢٠٠١).

إن هذه الصيحات التحررية التي تنادي بتمكين وتحرير المرأة وحصولها على كافة حقوقها، قد ساعدت على إحداث بعض الإصلاحات الجزئية مثل إصلاح التعليم وبنود من قانون الأحوال الشخصية دون إحداث أي تغير في النظرة التقليدية للمرأة كزوجة وأم واعتبار دورها الأساسي في الحياة هو الأمومة وخدمة الأسرة في البيت. على اعتبار أن تعليم المرأة يهدف إلى تحسين دور المرأة في البيت وليس خارج البيت (السعداوي ٢٠٠٢).

فالمجتمعات العربية مجتمعات ذكورية، تنقاد فيه المرأة لرجل، بل في كثير من الأحيان يتكلم الرجال باسم المرأة (كالرجل الذي يتحدث باسم زوجته) وكأنها لا تستطيع التعبير عن نفسها. ونتيجة لهذه الظروف التي تعاني منها المرأة العربية عامة والأردنية بشكل خاص، وضعت القوانين التي تحفظ حقوق المرأة من الرجل ومن المجتمع الذي ينتقص منها بتأثير من المنظمات العالمية والمؤتمرات الدولية مثل مؤتمر بكين.

فالقانون الأردني يمنح المرأة الحق بالمطالبة بالطلاق إذا ما تزوج زوجها زوجة ثانية وإذا ما رفضت العيش معه تستطيع أن تخالعه اعتماداً على قانون الخلع المطبق في المحاكم الأردنية وهو قانون منبثق من الشريعة الإسلامية. ولكن هناك العديد من القوانين التي تنتقص من حقوق المرأة كمواطنة، مثل قانون الجنسية الذي يمنح الأردني المتزوج من امرأة أجنبية حق الجنسية لها ولأولادها ولكن هذا الحق غير ممنوح للمرأة الأردنية المتزوجة من رجل أجنبي (غير أردني)، والذي يحرم زوجها وأولادها من الجنسية مما يترتب عليه العديد من المشاكل في الحياة العامة مثل حرمانهم من التأمين الصحي والتعليم في المدارس الحكومية.

بالرغم من أن هذه القوانين مجحفة لحق المرأة إلا أنها -كما يعتبرها العديد- مرحلة مؤقتة لإحداث التغير الجذري كما هو الحال في قانون الانتخاب والكوتا النسائية. فالمرأة نصف المجتمع، فنصف المجتمع هذا قادر على إنجاح المرأة في الانتخابات إذا ما أدركت المرأة أهمية دورها في الحياة العامة وبوجود الوعي الذاتي بقدراتهن وأهمية مشاركتهن في الحياة السياسية وخاصة في الوصول لمراكز صنع القرار، من أجل المساهمة في صياغة قوانين تحفظ حقوقها.

ويعتبر قانون الانتخاب الأردني وجهاً قانونياً آخر على العنف ضد المرأة، وخاصة أن القانون منذ بداية نشأته لم يمنح المرأة الأردنية حق الانتخاب والتصويت. وأن جهود المرأة الأردنية والمنظمات النسائية المحلية والدولية ساعدت على تغير هذا القانون سنة ١٩٧٤م والذي أصبح يعطي المرأة الحق في الانتخاب والتصويت. ولكن بالرغم من أن قانون الانتخاب قد أعطى المرأة حقها الانتخابي إلا أنها لم تستطع أن تصل إلى البرلمان ومراكز صنع القرار عن طريق التنافس مع الرجل على المقاعد الانتخابية، وهذا عائد إلى عوائق اجتماعية ثقافية تتعلق بالدور التقليدي للمرأة في الحياة وهو الأمومة، بالإضافة إلى سيطرة التقاليد البطرياركية على المجتمعات العالمية والعربية مثل الأردن، والذي يستأثر الرجل بموجبه بالحقوق والإمتيازات أكثر من المرأة. وعوائق أخرى تتعلق بالقوانين غير المنصفة بحقوق النساء مثل قانون الجنسية والتقاعد والضمان الإجتماعي والانتخاب. وبسبب عدم قدرة المرأة على الوصول لمراكز صنع القرار، صدر قانون الكوتا النسائية رقم (١١) – وهو قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٣م- الذي يخصص ستة مقاعد للنساء في المجلس التشريعي، حيث تحدد اللجنة أسماء الفائزات بالمقاعد على أساس نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ٢٠٠٦: ٨٧-٨٨).

ومن هنا نلاحظ كيف أن الدستور والقانون الأردني، اهتم بقضايا المرأة الأردنية ووضع القوانين التي تضمن لها الحقوق والواجبات وتفعيل دورها في مؤسسات المجتمع المدني وفي التشريع لأنها نصف المجتمع. فاهتمام الدولة بالمرأة وتبني قضاياها نابع من أهمية تحقيق مفهوم "المواطنة" عند المرأة، فالمواطنة علاقة قانونية تربط المرأة بالدولة، لأنها نصف المجتمع. إلا أن مواطنة المرأة في المجتمع الأردني منقوصة وغير مباشرة، فمواطنة المرأة أدنى من مواطنة الرجل الذي لا يحتاج لوسيط كالزوج أو الولي، فممارسة حقوق المواطنة لدى المرأة يتطلب توفير الأهلية، والمرأة عُوملت ولا تزال تُعامل على أنها ناقصة للأهلية، وتحتاج إلى وصاية ورعاية من شخص آخر (الأب، الزوج أو الأخ) فهي " بناءً على نظرة المجتمع التقليدي" غير قادرة على اتخاذ القرارات بحرية على مستوى الشأن الخاص كالزواج والعمل والتعليم، وعلى مستوى المجتمع والوطن كذلك (أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع الأردني في وصول المرأة للبرلمان ١٩٩٧).

مشكلة الدراسة

تواجه المرأة العربية العديد من الصعوبات والتحديات التي تحد من تفاعلها في المجتمع كفرد منتج له أهمية. وقد تعددت أوجه الصعوبات التي تتداخل مع بعضها البعض، فهناك صعوبات تتعلق بالقوانين الصادرة في الدول العربية التي تقف عائقاً أمام تمتُع المرأة العربية بحقوقها وواجباتها. فالقوانين هذه تقلل من أهمية المرأة وتهمشها وتحد من قدراتها، إلى جانب أنها لا تمنع من العنف ضد المرأة بشكل جلي. فالقانون قد يفهم من قبل أعضاء المجتمع على أنه يعزز من الانتقاص من مكانة المرأة ويعطي الشرعية للعنف ضد المرأة وحقوقها.

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه الكوتا النسائية في وصول المرأة الأردنية إلى مراكز صنع القرار في مؤسسات المجتمع الأردني في لواء بني كنانة، ودور نساء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والانتخاب. وخاصة أن هذه الظاهرة عامة في الأردن وأخذت بعض الدول العربية ،مثل الإمارات والبحرين والسعودية وقطر تطبق الكوتا النسائية في المجالس البلدية والتشريعية والبرلمان انطلاقا من أهمية دور المرأة في الحياة العامة والسياسية وخاصة بعد ظهور نخبة من النساء اللواتي اثبتن وجودهن (نور الدين ٢٠٠٦). فهذا البحث يقف على طبيعة هذه الظاهرة من حيث عمقها القانوني والاجتماعي.

فروض الدراسة

١- هل الكوتا النسائية الوسيلة الوحيدة لوصول المرأة لمراكز صنع القرار؟
٢- هل هناك وعي لدى المرأة في المجتمع المحلي بالكوتا النسائية وماذا نعني بالكوتا النسائية؟
٣- هل المرأة المرشحة للانتخاب التي فازت جديرة للوصول لمراكز صنع القرار؟
٤- هل هناك ارتباط بين الكوتا والعشائرية؟
٥- وما هو دور الصوت الواحد في وصول المرأة لمجالس الحكم المحلي والبرلمان؟

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية غير مقبولة لدى الجنسين ذكوراً واناثاً في الأردن وغيرها من الدول العربية المجاورة، إذ من غير الممكن أن تشارك المرأة في البرلمان، بسبب طبيعة المجتمع العربي والذي يفضل الذكر على الأنثى في كل المواقع وأنشطة الحياة المختلفة. لذلك فإن هذا البحث يقف عند هذه الظاهرة في المجتمع الأردني من حيث القانون والمجتمع وأثر العادات والتقاليد على وصول المرأة لمراكز صنع القرار.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها دراسة أنثروبولوجية حديثة حول الكوتا النسائية في مجتمع بني كنانة الأردني و ملاءمتها للتطبيق ضمن مجتمع تقليدي ذو عقلية ذكورية. وخاصة في هذا الوقت الذي تعتبر فيه قضية المرأة قضية عالمية، وتهتم بها المنظمات الدولية والمحلية، وأنه لا بد للمرأة أن تشارك في كل الأنشطة بما فيها الحياة السياسية بوجود الكوتا أو عدم وجودها، وخاصة بعد تعديل قانون الانتخاب عام ١٩٧٤م الذي منح المرأة الحق بخوض الانتخابات. واستجابة لدعوة القيادة العليا بضرورة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار بما فيها مجالس الحكم المحلي والبرلمان والمجالس التشريعية، وانطلاقا من الرؤيا الهاشمية في دعم قضايا المرأة والشباب في المجتمع الأردني بضرورة توعية المرأة بإمكاناتها وأهمية مشاركتها السياسية.

فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث عن كفاءة النساء المرشحات ودور المرأة الناخبة في المجتمع المحلي في توصيل المرأة وانتخابها. مثلما يهتم البحث أيضا بأخذ آراء المرشحات وأفراد المجتمع المحلي بالكوتا النسائية، وتعريف أبناء المجتمع المحلي وخاصة النساء منهن بالكوتا النسائية وأهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار. كما سيسهم البحث في توعية المرأة بحقوقها وأهمية المطالبة بهذه الحقوق ومحاولة نشر الوعي حول الوضع النسائي في الأردن، وضرورة توعية النساء بقدراتهن وإمكاناتهن من أجل إثبات وجودهن والحصول على حقوقهن بهدف إحداث التطور.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الكوتا النسائية ومؤسسات المجتمع الأردني في تمكين المرأة في بني كنانة من الوصول إلى مراكز صنع القرار (مجالس البلديات والبرلمان) من منظور انثروبولوجي. كما تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز مفهوم الكوتا ودور المرأة في الحياة العامة وخاصة السياسية. كما تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الباحث مثل: هل الكوتا النسائية حق للمرأة الأردنية وأنها الوسيلة الوحيدة لوصول المرأة لمراكز صنع القرار؟ وما هي آراء أفراد المجتمع الأردني في انتخاب امرأة؟ وهل أن الكوتا النسائية مرحلة مؤقتة لتعزيز فكرة مشاركة المرأة في صنع القرار؟ وما هي العوائق الاجتماعية والجنوسية (الجندرية) التي تواجها المرأة في الانتخاب والترشح؟ وما هو رأي العشيرة في الانتخابات النسوية وما هو موقف العشيرة من دخول المرأة في الانتخاب ؟

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الانثروبولوجي في جمع وتحليل البيانات، من خلال الملاحظة بالمشاركة لتدوين الأحداث والبيانات وتعميمها على المجتمع الأردني ككل بكونها ظاهرة منتشرة في المملكة.

الملاحظة بالمشاركة هي مشاركة الباحثة لنشاطات المجتمع ورصد الأحداث وسلوكياتهم على الطبيعة دون أن يتمكنوا من تغييرها ، وتساعد الباحثة على صياغة أسئلة باللغة المحلية المبسطة والتي تساعد على فهم المبحوثين وزيادة الثقة بين الباحثة ومجتمع الدراسة، وتساعد هذه الأسئلة على فهم ما يجري داخل الثقافة، وبالتالي جمع أكبر قدر ممكن من البيانات بموضوعية دون الإنحياز لمجتمع الدراسة، الذي يعبر عنه بالاثنوسنترزم ethnocentrism هي شعور الفرد أن جماعته الاجتماعية تتميز عن بقية الجماعات بطرائق معيشتها وقيمها وأنماط تكيفها. ويصاحب هذا الشعور احتقار للجماعات الأخرى، وتبدو طرائقها وقيمها وأنماط تكيفها مستهجنة لأن مقياس صلاحها –في نظر الفرد- مطابقتها مع مجتمع بحثه (مير ١٩٨٢).

فالباحثة ستكون موضوعية في نقل البيانات وتدوينها وعدم الانحياز لمجتمع البحث لأن الباحثة ومجتمع البحث من نفس الجنس. حيث سيتم جمع المعطيات بواسطة الملاحظة غير المباشرة. كما تعتمد هذه الدراسة على المقابلات والاجتماعات النسائية فيما يتعلق بالانتخابات، وسوف يتم استخدام محتوى المنشورات والبرامج الانتخابية للمرشحات في الانتخابات. وتعتمد هذه الدراسة على البيانات من وسائل الإعلام والانترنت والمصادر المكتوبة وتحليلها من منظور أنثروبولوجي نسوي.

منطقة الدراسة

منطقة الدراسة لهذا البحث سوف تكون لواء بني كنانة. بسبب سهولة الوصول إلى البيانات، وندرة الأبحاث الانثروبولوجية حول الانتخابات النسائية في هذه المنطقة وتعميمها على المجتمع الأردني ككل بكونها ظاهرة عامة منتشرة في المملكة. حيث يتكون مجتمع الدراسة من النساء المرشَحات في انتخابات مجالس الحكم المحلي "البلديات" والبرلمان الأردني في لواء بني كنانة، ومقابلات النخب النسوية اللاتي يشغلن مناصب سياسية وإدارية وتشريعية وبرلمانية.

الفصل الثاني

- مقدمة.

- الإطار النظري النسوي و الأنثروبولوجي حول المشاركة السياسية للمرأة.

- الدراسات النسوية على المستوى العالمي.

- الدراسات النسوية على المستوى الإقليمي.

- الدراسات النسوية على المستوى المحلي.

مقدمة

توجد العديد من الدراسات حول مشاركة المرأة في الانتخابات، وسوف يتم عرض الدراسات التي تناولت تاريخ حصول المرأة على الحق السياسي، والكتابات النسوية التي رافقت متطلبات المرأة من أجل المزيد من الحقوق المدنية، والسياسية، على المستويات العالمية، والاقليمية، والمحلية. إن السبب وراء مطالبة المرأة في الدول الأوروبية والغربية لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو التطور الصناعي الذي أصبح يهدد المرأة ومكانتها، أما حقوقها السياسية فكان الدافع وراء مطالبتها بها هو التغير في النظام السياسي بوجود الديمقراطية. حيث سيتم التركيز في هذه الدراسة على المنظور النسوي في تحليل متطلبات المرأة في الحياة العامة وخاصة السياسية، فهذه الدراسة تركز على أهمية الكوتا النسائية في وصول المرأة الأردنية إلى مراكز صنع القرار في مؤسسات المجتمع الأردني في لواء بني كنانة، ودور نساء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والانتخاب. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات النسوية حول حقوق المرأة وخاصة الحق السياسي، حيث سيتم عرض القراءات التي تناولت مسائل عديدة مثل تحدي النظام الأبوي المسيطر على العالم، ودعوة المجتمعات إلى أهمية منح المرأة حقوقها المدنية والاجتماعية مثل حقها في الحضانة، والعمل، والتعليم، والانتخاب، من أجل مجتمع أفضل، وحياة فضلى للمرأة. بدأت هذه الدعوات من خلال مؤلفات ماري وولستون كرافت Mary Wollston Craft، جولييت ميتشل Juliet Mitchell، وكيت ميليت Kate Millet وشولاميث فايرستون Shulamith Firestone في بريطانيا، وسارة جريميكي Sara Grimke ومارجريت فولر Margaret Fuller، وبيتي فريدان Betty Fridan في الولايات المتحدة. والجدير ذكره أن الحركات النسوية في أمريكا تلازمت مع ظهور حركات حقوق الرق. وكتابات Dobrolivbov و Maria Vernadskaia في روسيا، وكتابات سانت سيمون Saint Simon وفورير Charles Fourier و سيمون بوفوار Simone de Beauvoir ولوسي اريجارى Lucie Aubrac وهيلين سيسو Helen Siso وجوليا كريستيفا اللواتي ركزن على أهمية الثقافة في تشكيل وتعزيز الاختلاف الجنسي في فرنسا. ومن الدراسات النسوية في الوطن العربي كتابات نوال السعداوي من مصر، وفاطمة المرنيسي من المغرب، اللتين انتقدتا النظام الأبوي في العالمين: الإسلامي والعالمي، كما انتقدتا السلوكيات الثقافية في الإسلام التي تحد من فعالية نشاطات المرأة داخل المجتمع، هذه السلوكيات تتمثل في مهاجمة الرموز الثقافية التي تعيد تشكيل الأدوار التقليدية للرجل والمرأة مثل ختان الإناث، والمشاركة السياسية للمرأة.

الإطار النظري

الدراسات النسوية على المستوى العالمي:

في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي ظهرت العديد من الكتب في انجلترا التي تعبر عن تحدي النظام الأبوي الذي يعرفه كريس في كتابه (الممارسات النسوية وما بعد البنيوية ١٥٣٠) - كما ورد في كتاب هودجسون- بأنه علاقات القوة التي تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرجل، وتتخذ هذه العلاقات صوراً مختلفة بدءاً من العائلة، وتقسيم العمل على أساس الجنس، وإنتهاءًا بالتنظيم الاجتماعي لعملية الإنجاب. وفي هذه الفترة لم يحدث أي تحسُن مقنن في وضع المرأة، فلم تتمتع بأي حقوق رسمية، بما في ذلك حق التصويت، بل إن أغلبية السكان ذكوراً وإناثاً لم يكن لديهم الحق بالتصويت، ولم تكن هناك فرص للتعليم والتمثيل القانوني، ولم تتمتع الزوجة باستقلال اقتصادي عن الزوج. وساعدت ظروف عدة على تحدي السلطة الأبوية منها ازدهار مملكة الملكة إليزابيث الأولى، والتأثير الثقافي لنساء بارزات، مثل آنا ملكة الدنمارك، والملكة هنريينا ماريا زوجة تشارلز الأول، وغيرهما من النساء اللواتي أثبتن أن المرأة لو أعطيت الفرصة لأصبح لها شان في السياسة. وساعد الملك تشارلز ملك انجلترا ١٦٦٠م على تعزيز دور المرأة في الأدوار المهنية مثل كاتبة، ومؤدية مسرح، مما أوجد وسيلة للتعبير عن الأفكار النسوية، ودحض فكرة دونية المرأة (هودجسون ٢٠٠٢).

وأشارت ساندرز Sanders إلى مجموعة من المؤلفات الأولى في الحركة النسوية في انجلترا، مثل كتاب ماري وولستون كرافت Mary Wollston Craft (دفاع عن حقوق المرأة ١٧٩٢م)، الذي يعتبر بداية لظهور النسوية الحديثة في انجلترا، ودعت إلى منح المرأة حقوقها في العمل والتعليم مستوحاة من تجاربها الشخصية، لأن الحركة النسوية طالبت بحقوق المرأة انطلاقاً من الظروف التي تعانيها المرأة في الحياة الخاصة، والتي تمتد إلى الحياة العامة، واهتمت بالطريقة التي يصوغ فيها المجتمع مفهوم الأنوثة. وتعتبر ماري وولستون كرافت أول امرأة استخدمت مصطلح "حقوق المرأة"، ومثلت الأساس للحركات النسائية، وأشارت إلى أن حقوق المرأة هي امتداد للحقوق التي يتمتع بها الرجل في المجتمع، فالأساس في حركات حقوق الإنسان هو العدل والمساواة. وقد تبع هذا المؤلف مؤلفات أخرى مثل أمهات انجلترا ١٨٤٢م وبنات انجلترا ١٨٤٣م بهدف ترسيخ فكرة أن للمرأة رسالة تجمع بين وطنها وإخلاصها للأسرة. وأشارت ساندرز أهمية كتابات وليام طومسون William Thomson وخاصة نصه المشهور بعنوان: (استئناف نصف الجنس البشري، أي

النساء، ضد ادعاءات النصف الآخر أي الرجال ١٨٥٢م) في تدعيم الحركة النسوية، لأنه يستنكر مشاعر الازدراء من المرأة التي عبر عنها جيمس ميل في مقاله عن الحكم عام ١٨٢٠م، الذي يرى أن الطبقة العاملة والنساء لا تحتاج لحق التصويت لأن هناك من يرعى مصالحها، بينما طومسون أقرّ بأن المرأة تعاني - على المستوى الخاص- من عدم الاعتراف باحتياجاتها، ومعاملة الرجل القمعية لها(ساندرز ٢٠٠٢). ونلمح هنا كيف أن المجتمع والنخب انتبهت لوضع المرأة وضرورة التغيير من أجل مجتمع ديمقراطي متحضر، وهذا ما يجب أن نلمحه في المجتمعات العربية، وضرورة التغيير في وضع المرأة من أجل التطور.

وأشارت ساندرز إلى أهمية كتاب تايلور Taylor (إعطاء المرأة حق التصويت ١٨٥١م) واستنكارها لأيديولوجية أن المرأة وجدت لتصبح أماً فقط. وتعتبر كارولين نورتون Caroline Norton في كتاباتها من أوائل النساء اللاتي دعين إلى حقوق المرأة، فقد بحثت في وضع المرأة القانوني بسبب ما تعرضت له في حياتها الشخصية مثل الحق بحضانة الطفل وملكية الأموال، وساعدت كارولين على تغيير القوانين مثل حق المرأة في حضانة الطفل والملكية وحق الطلاق (ساندرز ٢٠٠٢). يتضح من خلال هذه المؤلفات بواكير النسوية ومطالبتها بالحقوق المتساوية للمرأة انطلاقا من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المرأة في انجلترا. بدأت النسويات البريطانيات بالمطالبة بحقوق سياسية للمرأة،لأن قيمة الديمقراطية في ظل نظام سياسي ديمقراطي يتوفر إذا توافرت قيم الحرية والمعاملة بالمثل وحقوق متساوية للمشاركة في صنع القرار. فالمشاركة في صنع القرار يعبر عن الحق السياسي وهو الحق بالمشاركة في صنع القرار في الحكومة بواسطة التصويت، والترشح. هذا الحق - حق المشاركة- يمتد لقرارات تتعلق بالاقتصاد، والثقافة، والسياسة، والاجتماع، مما يساعد على تغيير وضع المرأة في المجتمع إذا تمتعت بحق مشاركة فعّالة (Gould 1984).

تم التصديق على قانون الانتخاب عام ١٨٣٥ الذي يعطي حق الانتخاب فقط للرجل دون المرأة. واتخذ ميل Mill جهودا واسعة من أجل التصديق على قانون يضمن حق المرأة في الانتخاب. وفي عام ١٨٦٧م عقدت جلسة في house of commons مجلس العموم من أجل إلغاء قانون الانتخاب لعام ١٨٣٥م، وصوت ٧٤ مع الإلغاء مقابل ١٩٤ ضد الإلغاء. وأعيدت المحاولة بدعم كبير من الوزير جلادستون Gladstone، ولم يسمح هذا القانون سوى ١% فقط من السكان بالتصويت (Flanz 1983). يتضح لنا أن قانون الانتخاب في الدول الغربية والعربية أيضا قد فرّق بين الرجل والمرأة منذ بداية تأسيسه، لكن ظهور نخبة من النساء والرجال

الذين يؤمنون بالديمقراطية، والمساواة، وأهمية مشاركة المرأة في السياسة، أدت إلى المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة. وفي عام ١٨٦٧م تم التصديق على حقوق سياسية للمرأة بالمشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية. وارتفعت المشاركة السياسية للمرأة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الاستقرار السياسي مع تطور الحركات النسوية، واستطاعت المرأة أن تحقق مساواة قانونية فيما يتعلق بقوانين الزواج، والأمومة، والملكية، والعائلة، والطلاق، وقانون العمل، والأجر المتساوي، وقانون الفصل الجنسي الصادر عام ١٩٧٥م، الذي يهدف إلى حماية النوعين: ذكور وإناث، وتغطية التمييز ليس فقط في التوظيف بل في التعليم، والمجالات الأخرى (Flanz 1983). إن التصديق على قانون يضمن للمرأة حقها السياسي في هذه الفترة المبكرة يعزز من مكانة المرأة في المجتمع، والمشاركة السياسية لها، والمساواة الجنوسية (الجندرية)، مما يعطيها الفرصة لطرح قضاياها، ووضع القوانين التي من شأنها حماية حقوق الأفراد وممتلكاتهم.

وفي مقال لثورنام بعنوان (النسوية وما بعد النسوية ٢٠٠٢)، تناولت الكاتبة مقال لجولييت ميتشل Juliet Mitchellعام ١٩٦٦م بعنوان (النساء أطول الثورات)، رداً على كتاب الناقد ريموند ويليامز بعنوان (الثورة الطويلة ١٩٦١م)، الذي يذكر فيه أن الثورة الطويلة لها ثلاثة جوانب: ثورة ديمقراطية، وثورة صناعية، وثورة تكنولوجية. وهي مكونات مترابطة تؤدي إلى ثورة ديمقراطية. وترد ميتشل على صمت ويليامز عن موضوع المرأة في تحليله الشامل للثورة. وفي عام ١٩٦٨م أسست ميتشل أول جماعات لتحرير المرأة في بريطانيا حيث تهاجم ميتشل النظرية الماركسية في كتابها (سلطة المرأة ١٩٧١)، الذي تؤكد فيه أن النظرية الماركسية تنظر إلى تحرير المرأة على أنه مجرد أمر ملحق بالتحرر الطبقي. وتنتقد ميتشل صاحبات الاتجاه النسوي الراديكالي مثل كيت ميليت Kate Millet وشولاميث فايرستون Shulamith Firestone للنظام الأبوي وتعتبرها رؤى عابرة لتاريخ وبالغة التبسيط، وتؤكد أن قمع المرأة ناجم عن الأيديولوجية، ودور المرأة في الميدان الشخصي أي الجنس والأسرة. وتطرح شيلا روبوثام Sheila Robotham تحليلا مماثلا في مؤلف بعنوان (وعي المرأة وعالم الرجل ١٩٧٣م)، وقد كان لها دور في مؤتمر تحرير المرأة الذي عقد في السبعينات من القرن العشرين في كلية راسكن واهتمامها بالنسوية بدءا من اهتمامها بالسياسة وإنتهاءًا بتصوراتها الماركسية(ثورنام ٢٠٠٢).

"هذه البنية المزدوجة للقمع والتي حددتها روبوثام وميتشل جعلت جولييت ميتشل تنخرط في التحليل النفسي في الموجة النسوية الثانية. فقد اتفقت كيت ميليت Kate Millet وشولاميث فايرستون وجيرمين جرير وايفا فيجر كما ورد في كتاب ثورنام ٢٠٠٢، أن التحليل النسوي

الفرويدي يُفسّر أن الغيرة من الوضع الذكوري، وكذلك السلبية الأنثوية فهما العاملان الأساسيان في إحداث ثورة ضد الموجة النسوية الأولى. ومن هنا راعت ميتشل في تفسيرها لسلطة النظام الأبوي، الهوية المحددة جنسياً وعموميتها واعتبارها مكوناً ثقافياً معرّضاً للتغيير من خلال التحليل النفسي، من خلال كيفية اتخاذ الإنسان أدواراً محددة لأيديولوجيا النساء والرجال في النظام الأبوي، ومقاومة هذه الأدوار وبالتالي تكوين هوية قائمة على أساس النوع، ومعرفة كيفية تشكل الأشكال الثقافية الجديدة مثل: الأفلام، والمجلات، والهوية الأنثوية" (ثورنام ٢٠٠٢: ٧١). وتمثل هذه الفكرة الأساس في تفسير وتحليل النظام الاجتماعي في أي مجتمع، وتحليل الأيديولوجيات، والنظام المسيطر في المجتمع يساعد على فهم الأدوار المحددة للأفراد ذكوراً وإناثاً.

وما يميز النسويات البريطانيات أنهن يطالبن بالمساواة في الحقوق وخاصة الحق السياسي في الانتخاب نابع من أن المرأة امرأة وليس فرداً للإدلاء بصوتهن الانتخابي، فحقها يقوم على أساس الاختلاف وليس المماثلة. مثلا تقول الكاتبة فاوست، لو أن الرجل والمرأة نوعُ واحد، لما كان ثمة فرق بين الرجل والمرأة في التمثيل السياسي، ولكننا مختلفون ولنا خصوصيات. ونجد تأثير النسويات البريطانيات على مثيلاتهن في الولايات المتحدة ورفضهن للاضطهاد الممارس عليهن (ايريتيه ٢٠٠٣). وقد أدركت النساء في العالم هذه الحقيقة، فالنساء في الأردن يطالبن بالمساواة في الحقوق لأننا مختلفون ولنا خصوصياتنا، هذه الخصوصية تنبع من جنسنا المغاير، والمتطلبات التي تحتاجها المرأة لتصبح فردا مستقلا في الحقوق والواجبات. فالحركات النسوية الأردنية تطالب بحقوق المرأة لأنها امرأة ولها احتياجاتها، لكن المرأة الأردنية في المجتمع الأردني تتقبل الواقع والظلم الممارس عليها من قبل الذكر وكأنه حق للرجل، ونادرا ما تحاول التغيير والحد من هذا الاضطهاد.

حيث بدأت الدعوة للحقوق النسائية في الولايات المتحدة بانعقاد مؤتمر سينيكا فولز ١٨٤٨م، للمطالبة بالحد من التمييز القائم على أساس الجنس، إذ ظهرت قضية حقوق المرأة إلى جانب حقوق الرق. حيث ظهرت الحركات النسوية ملازمة لظهور حركات السود التي تعبر عن العبء المزدوج الذي يقع على عاتق المرأة السوداء بسبب العرق، والنوع، وهذا ما ركزت عليه روبين مورجان Robin Morganفي كتابها (اتحاد الأخوات قوة ١٨٥٠م) (ساندرز ٢٠٠٢). وتعتبر أولى حركات السود عام ١٩٥٥م في ولاية الاباما من أهم الحركات التي ظهرت نتيجة للتمييز في المعاملة وفي الحياة العامة والحافلات (حافلات للبيض وأخرى لسود) والحقوق غير المتساوية بين البيض والسود. ويرتبط ظهور هذه الحركات عندما صعدت امرأة سوداء "روزا باركز Rosa

Barker" حافلة مخصصة للبيض وطلب منها السائق أن تتخلى عن موقعها وحبست. هذه الحادثة أثارت الرأي العام، ونتجت حركات اعتصامية لتحدي الفصل العنصري أينما وجد. وقامت جوان روبنسون Joan Robinson من المجلس السياسي النسائي المحلي وهو منظمة سوداء بتطبيق مقاطعة الحافلات لمدة تزيد عن عام وتم الإضراب في ولاية الاباما، ولاقت قبولاً من قبل الزعماء السود وتأييدهم مثل نيكسون Nixon رئيس الاتحاد القومي للملونين في الولاية، وزعماء الكنائس السوداء بقيادة مارتن لوثر كينج. وتزامن هذه الحركات (النسوية والسود) يدل على أن أيديولوجيا لغز الأنوثة والتوحد بين النساء والانسجام الاجتماعي تخفي ورائها ما يموج داخل المجتمع الأمريكي في هذه الفترة من صراع حول معنى المجتمع وبنيانه. فالطبقة الوسطى كانت تتحرك من أجل تحقيق سعادة عائلية، أما السود فبدأوا بالمطالبة بحقوقهم التي حرموا منها (ايفانز ١٩٩٢). ووجود هذه الجماعات والحركات والمنظمات السوداء كان بمثابة تحدٍ للسياسة الأمريكية لأنها تبشر بوجود واستمرار القوة السياسية للمجتمع الأسود (Gilks 1988). حيث استغلت إليزابيث ستانتون Elizabeth Stanton ولوكريشا موت Lucrethia Mott إعلان الاستقلال الصادر ١٧٧٦ كنموذج لإعلان المبادئ الصادرة عن المؤتمر ودعا إلى تعديل القوانين فيما يتعلق بالطلاق وحقوق النساء المتزوجات وحق الامتلاك والانتخاب.

وظهرت العديد من المؤلفات التي تدعوا إلى المساواة بين الجنسين مثل (رسائل عن المساواة النوعية ١٨٣٨م) لسارة جريمكي Sara Grimke وكتاب (المرأة في القرن التاسع عشر ١٨٤٥م) لمارجريت فولر Margaret Fuller. أما حق المرأة في التصويت فكان من آخر حملات الإصلاحية التي طالبت بها المرأة في الغرب. ويعتبر جون ستيوارت ميل Jon Stuart Mill أول برلماني اقترح إعطاء المرأة حق التصويت في مقترح قدّمه لمجلس العموم ولكنه رفض. ومنذ ١٩٠٥م ظهرت الجمعيات النسائية المناصرة لحق المرأة بالتصويت لكن وجدت معارضات من قبل الاتحاد الوطني للجمعيات النسائية والاتحاد السياسي والاجتماعي، والسبب أنهن يرين أن مصالح المرأة تمثل تمثيلا جيداً من قبل الرجال وأن هناك إحراجاً إذا ما صوتت المرأة ضد زوجها (ساندرز ٢٠٠٢).

وتعددت التبريرات وراء رفض حق الانتخاب للمرأة، إن حق الانتخاب يعني منح المرأة القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن مجتمع ديمقراطي لأن الرجل الأبيض يثق بممثليه الذكور اللذين ينتمون لأحزاب الشعب الأبيض لأن وجودهم يعني حكومة مثالية وسعادة مؤقتة. بالرغم أن الرجل الأبيض والمرأة كانا مبعدين عن السياسة والانتخاب حتى نهاية الثمانينات، لكن وضع المرأة

مختلف لأن المرأة كانت مبعدة كليا عن الحياة السياسية بينما كان للرجال البيض حضورهم أما الرجال السود فكانوا ملاحضين من قبل الحكومة، فالوعي النسوي بأن المرأة بعيدة عن المجتمع السياسي وحاجتهن للعدالة جاءت بعد المطالبة بمساواة سياسية وتأسيس المنظمة الوطنية لقانون الاقتراع. وفي عام ١٨٦٩م وجد قانون يعطي للمرأة التي يتجاوز عمرها الثلاثين الحق بالتصويت، حيث ألغيت المادة الخامسة عشرة من قانون الانتخاب والتي تبعد المرأة عن السياسة والانتخاب. ولم تتساو المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية إلا عام ١٩٢٠م. إن منح المرأة حق الانتخاب يتحدى الافتراض القائم على سلطة الرجل على المرأة، بل يتحدى الاحتكار الذكوري على السلطة والمجال العام، ويتحدى تبعية المرأة للرجل واثبات النفس الأنثوية (Dubois 1978).

ونجحت هذه الحركات في تحدي الأفكار العنصرية والذكورية في المجتمع، مع ظهور جماعات أخرى مهمشة مثل جمعيات المثليين Lesbian and Gay وأقليات يمكن أن تزيد من الصوت السياسي في المجتمع الأمريكي لأن النظام السياسي لا يغطي تلك الأقليات ولا يهتم لمصالحهم (Bookman and Morgen 1988).

وقد عالجت النسويات مفهوم المرأة كما تشكله الثقافة، وكيف أن المرأة لا تولد امرأة بل تولد لتصبح امرأة، فالثقافة هي التي تصنع المخلوق وليس البيولوجيا أو النفس أو الاقتصاد، وقد وردت هذه الفكرة في مؤلف (الجنس الثاني ١٩٤٩م) للنسوية الفرنسية سيمون بوفوار Simon de Beauvoirفي مقالة ثورنام، حيث تذهب سيمون لأبعد من ذلك لتقول أن فئة المرأة ليس لها وجود حقيقي بل هي مجرد إسقاط لخيالات الذكر، وقد تشربت المرأة هذه التعريفات وأصبحت تحلم من خلال أحلام الرجل، وتحلل سيمون الكيفية التي تصبح بها المرأة امرأة، وكيف يمكن للمرأة إذا ما أدركت معنى الذات التي حرمت منها أن تتغير. وقالت أن المصلحة الاقتصادية الذاتية أدت أن يعطي الرجل المرأة الفرصة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي الجزئي وأن على المرأة أن تستغل هذه الفرصة لتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية (ثورنام ٢٠٠٢).

ظهرت الموجة النسوية الثانية في الستينات من القرن التاسع عشر التي دعت إلى تحرير المرأة، بينما ركزت النسوية القديمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وهذه الحركة كانت بمثابة حركة سياسية توعوية تسعى لتوحيد النساء في العالم من خلال الإحساس بوجود قمع مشترك. وتعتبر جولييت ميتشل Juliet Mitchell أول امرأة بريطانية قامت بتأسيس أولى جماعات لتحرير المرأة في بريطانيا عام ١٩٦٦م، وهاجمت فيه الماركسية التي ترى في تحرير

المرأة مجرد أمر ملحق بالتحرر الطبقي. ونتجت بعد ذلك موجات التحرر الجنوسية (الجندرية). كما دعت العديد من النسويات إلى تحرير المرأة مثل شيلا روبوثوم (ثورنام ٢٠٠٢). ويرى جولد Gould أنه حتى تتمتع المرأة بحقوق حرية متساوية لا بد أن تمتلك المقدرة على السيطرة أوالمشاركة في السيطرة على الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية في حياتهن وحرية اتخاذ القرار في أجسادهن وعدم قبول الخضوع (Gould 1984).

وتعتبر حركة إضراب المرأة من أجل السلام في الولايات المتحدة عام١٩٦٢م حدثاً سياسياً وتاريخياً، وأطلقت شعارها الرغبة في السلام بإسم حب الأم لابنها والتي ساعدت على عودة المرأة لإشغال المناصب السياسية وتزايد عدد النساء اللواتي لديهن وعي بحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان انتخاب جون كينيدي رئيساً للولايات المتحدة ١٩٦٠م مرحلة جديدة للتشجيع على الحقوق المدنية، هذه المرحلة أصبحت تستوعب أعباء العصر الحديث وحرياته ومشاركة النساء في السياسة والحياة العامة. وجد دعاة السلام أن الحركات النسوية مثل حركة إضراب المرأة من أجل السلام وسيلة لإسماع صوتهم، مما أدى إلى زيادة الضغوط على المرأة وتحمل مسؤوليات جديدة ووعي جديد. ففي نوفمبر ١٩٦١م بعد مرور سحابة محملة بالإشعاعات النووية الناجمة عن تجربة نووية قامت بها روسيا في أجواء الولايات المتحدة. وحاولت هذه الحركة مع الحركات النسوية الأخرى بالضغط على المسئولين من أجل القضاء على سباق التسلح وليس القضاء على الجنس البشري (ايفانز ١٩٩٢). إن مثل هذه المحاولات للنساء الأمريكيات في التدخل بسياسة الحكومة تدل على أن المرأة واعية ومدركة للوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم، لذلك أصبحت النساء في كل العالم بمثابة جماعات ضاغطة على الحكومة من أجل تلبية متطلباتهن واحتياجاتهن ووضع القوانين التي تحفظ حقوقهن، وخاصة أن هذا العالم هو عالم ذكوري، يتمتع الرجل فيه بميزات لا تستطيع المرأة أن تحلم بالتمتع بمثل هذه الميزات.

وفي عام ١٩٦٣م نشر مؤلف بعنوان (السحر الأنثوي) لبيتي فريدان Betty Friedan الذي يعتبر مفتاح الموجة النسوية الثانية في الولايات المتحدة، حيث ذكرت كل من ثورنام وفوت أن بيتي فريدان دعت إلى إعادة تشكيل كامل للصورة الثقافية الأنثوية بما يسمح للمرأة بالوصول والانفتاح وتقبل الذات. كما ظهرت مؤلفات أخرى عام ١٩٧٠م مثل (السياسات القائمة على التحيز للرجل) لكيت ميليت Kate Millet و (جدلية الجنس) لشولاميث فايرستون Shulamith Firestone من الأعمال المهمة في سياق النسوية الراديكالية. وتستعرض ميليت مفاهيم مثل الأبوية وهو حكم الرجال الكبار في السن على البنية التقليدية والاجتماعية الذي يمتد إلى الجوانب الأخرى في الحياة،

وخاصة السياسات القائمة على التحيز للرجل بما يرتبط بالاقتصاديات وجوانب أخرى من التنظيم الاجتماعي، وأن النظام البطرياركي هو النظام العالمي المسيطر على الجنس النسوي وهي علاقة قوامها السيطرة والخضوع. وترى ميليت أن المرأة تشربت أيديولوجية الأنوثة والإحساس بدونية وضعها. وتشترك ميليت مع فايرستون وجيرمين جرير في كتابها (المرأة المخصية ١٩٧٠م) بالنظرة إلى الثقافة على أنها أمر سياسي وأن الصور والمعاني والرؤى الثقافية للمرأة تعمل على تعريف المرأة والسيطرة عليها مع تغلغل البنيات الأبوية في هذه المفاهيم (ثورنام ٢٠٠٢؛ فوت ٢٠٠٤).

وفي عام ١٩٧٠م ظهرت حركة تحرير النساء الأمريكيات، التي طرحت مفاهيم كمشكلات مثل الأنوثة والأمومة والعلاقات بين الرجل والمرأة والمساواة الفعلية على أرض الواقع والعائلة والجنس. مما ساعد على إثارة الوعي بقضايا شخصية كقضايا سياسية قابلة للعمل الجماعي، مما استلزمت دعوة جديدة للمساواة بين الجنسين وإعادة تعريف شامل للأدوار والمواقف والقيم (ايفانز ١٩٩٢). والجدير ذكره هنا ظهور حركات للرجال Men's movement في الولايات المتحدة ودول أوروبا في هذه الفترة لها دوافع خاصة تتعلق بالقضايا الشخصية مثل الهوية الجنسية، وقضايا أخرى تتعلق بالسياسة والاجتماع بسبب التهديد الذي يتعرض له هؤلاء بسبب الحركات النسوية، وتهديد المكانات والأدوار بعد أن طالبت المرأة بالحصول على نفس المكانات والأدوار (Doyle 1985).

وفي ١٩٧١م شارك أبزوج وبيتي فريدان Betty Friedan والنائبة شيرلي تشيزوم بتأسيس المؤتمر الحزبي السياسي القومي للنساء بهدف زيادة وجود المرأة في الساحة العامة. وفي عام ١٩٧٢م أدرك الكونجرس الأمريكي القوة السياسية للنساء وأهمية مطالب النساء بالإنصاف، وساعدت هذه الصحوة السياسية لدى المشرعين على استرضاء الجمهور المنادي بالمساواة والذي يشكل أكثر من النصف. حيث تم التصديق على قانون حق المساواة وأصدرت القوانين التي تضع عقوبات للتمييز ضد المرأة على أساس الجنس. وترأست أول امرأة سوداء عام ١٩٧٢م أول حملة جادة للانتخابات هي النائبة شيرلي تشيزوم، وحصلت سيسي فارنتهولد عضو الهيئة التشريعية في تكساس على ٤٢٠ صوت وترشحت لمنصب نائب الرئيس. ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ارتفع عدد النساء العاملات خارج المنزل إلى ٥١%، وأصبحت هناك مناهج حول المرأة وقضاياها تدرس في الجامعات الأمريكية، وارتفعت نسبة الطلاق بسبب الاستقلال الاقتصادي وتأخر سن الزواج، وهي نتائج سلبية ناتجة عن الفهم الخاطىء لحقوق المرأة (ايفانز ١٩٩٢).

والمتتبع لتاريخ ظهور الحركات النسوية في الولايات المتحدة كما هو الحال في الدول الأوروبية، يجد أن هذه الحركات جاءت نتيجة لتطور الرأسمالية الصناعية، وتطور صناعي سياسي، أدت إلى مطالبة نساء الطبقة الوسطى بالحقوق بهدف تحسين أوضاع المرأة وتحقيق عدالة جنوسية (جندرية). على أن الحق بالتصويت لا يعتبر السبيل الوحيد لتحرير المرأة، بل الصراع ضد عدم المساواة لتحقيق حرية تتطلب حركة اجتماعية لتحقيقها. فظهور قانون الانتخاب ناتج عن التغيير في شعور الطبقة العاملة المظلومة مع ولادة شعور بالقوة. فالحركات النسوية منذ نشأتها كانت تؤمن بضرورة تغيير ظروف حياة المرأة من خلال تمكينها وخاصة أن السياسة لها أهمية وحقائق متمثلة في إحداث تغير اجتماعي من خلال إلغاء العبودية والمصادقة على متطلبات تتعلق بالمساواة العرقية والجنسية والعمل. وتعتبر سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون من أوائل النسويات الأمريكيات اللواتي أشرن إلى محدودية النظام السياسي ومحاولة إيجاد نظام سياسي يضم انتخاب المرأة (Dubois 1978). وإذا تجاوزنا وضع المرأة الأوروبية إلى وضع المرأة الأردنية نجد أن ظهور الحركات النسوية في الأردن جاء نتيجة للتطور الصناعي والتكنولوجي، مما أدى إلى ظهور نخبة من النساء اللاتي يؤمن بضرورة التغيير مقارنة بما حصلت عليه المرأة في الغرب من الحقوق، فاصبحت المرأة أكثر وعياً بظروف الحياة والظلم الممارس عليها وأخذت تعمل من أجل حياة أفضل للمرأة الأردنية من خلال الحصول على الحقوق.

والجدير ذكره أن الاتحاد الأوروبي قد صادق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. ومن بينها حق المرأة للقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها، لتأكيد على أن المرأة إنسان فردي تسعى للحصول على الحقوق الفردية سواء خدمت دولتها أو إنسانتها أم لم تخدمها. ولا تزال الحركات والمنظمات تضغط على السلطة والحكومات من أجل مساواة أكبر من خلال الأحزاب السياسية واتحاد التجارة العالمي ومنظمات التوظيف. يؤكد Helmutschimdt على أن تحقيق عدالة جندرية يحتاج لأجيال وأجيال، وأنه بالرغم من القوانين التي وضعت لإنصاف المرأة إلا أن بعض هذه القوانين لم تتغير على مستوى التطبيق الفعلي بسبب الثقافة الذكورية وسيطرة الرجل (Flanz 1983). وتبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أن أي فرد في الكرة الأرضية متساو مع أي فرد آخر وله حقوق محفوضة في القانون. بالرغم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعزز حياة الأفراد: ذكوراً وإناثاً ومناقشة الظلم والعدالة، إلا أن هذا الإعلان لم ينجح في خرق التحيز اللاواعي لمخطط اعتبار المرأة ليس شخصاً. لكن هذه المواد فشل بعضها في تعريف حقوق المرأة بسبب محدودية المصطلحات وأن اضطهاد المرأة لا يزال موجوداً

في كل العالم. لذلك تم التصديق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩م (Holmes 1984).

وفي عام ١٩٧٥م عقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في نيومكسيكو، ويعتبر عام ١٩٧٥م عام المرأة العالمي. وركز المؤتمر على قضايا المساواة والتنمية والسلام. وعقد المؤتمر العالمي الثاني للمرأة في كوبنهاجن عام ١٩٨٠م. وفي ١٩٧٩م تم إصدار اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وهي وثيقة دولية مدونة لحقوق المرأة وبلغ عدد الأطراف ١٦٨ دولة والتي وافقت على هذه الاتفاقية بحلول عام ٢٠٠١م (نور الدين ٢٠٠٦). وتنادي هذه الاتفاقية بحقوق متساوية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية بين الرجل والمرأة. فالإعلان العالمي لم ينصف المرأة إذ تنص المادة ١٦ من الجزء الأول على دور المرأة في الأمومة والأخلاقيات فقط، مما تعزز من مقولة أن الإنجاب والتنشئة هي الوظيفة الأساسية للمرأة. كما أن الضمائر والأسماء المذكرة في المادة ١٣ من الإعلان تعود للجنسين ذكور وإناث وبالتالي توحيد الجنسين (Holmes 1984).

وفي عام ١٩٨٥م عقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي، وصدر عنه وثيقة استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠م. وتضمنت هذه الوثيقة ثمانية محاور ركزت عليها وهي: تقاسم السلطة، والمؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والالتزام بقضايا المرأة، والفقر، والمشاركة الاقتصادية، والانتفاع من التعليم والصحة، والعمالة، والعنف ضد المرأة، وآثار النزاعات المسلحة على المرأة. وأصبحت هذه الوثيقة مرجعاً للحكومات والمنظمات غير الحكومية (نورالدين ٢٠٠٦). وبحلول عام ١٩٩٢ صادقت مئة دولة على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. ومنذ القرن العشرين بدأت المرأة تشارك في السياسة وترأست المنظمات الحكومية ووزيرات مثل وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، وركزت جهود المنظمات العالمية على ضرورة تغيير وضع المرأة في بلدان أخرى مثل العالم الإسلامي، إذ أعطى الإسلام للرجل الحق بتعدد الزوجات، وحق طلاقها متى أراد، كما أن العادات والتقاليد حالت دون وصول المرأة العربية والمسلمة للسّاحة العامة لتمثيل احتياجاتها (United Nations 1996). فقد ساعدت هذه المؤتمرات على دراسة قضايا في أطر مختلفة مثل حقوق المرأة في الإسلام مثل الميراث وحق الرجل في تعدد الزوجات، ومناقشة قضايا جديدة وليدة التطور العلمي والتكنولوجي مثل الرحم المستأجر والاستنساخ البشري.

وعقد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين في الصين عام ١٩٩٥م، وطرح في هذا المؤتمر قضايا جديدة مثل تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والأساسية، ومنحها الفرصة للمشاركة في مواقع السلطة وصنع القرار مما أعطى دوراً ووزناً سياسياً للمرأة. وعقد المؤتمر الدولي الخامس للمرأة في بكين ٢٠٠٠م، ويهدف إلى تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر بكين لعام ١٩٩٥م مما ساعد على سيادة نوع من المساواة بين الرجل والمرأة (نور الدين ٢٠٠٦).

بالرغم من حصول المرأة الأمريكية على حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد بقي الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة كما هو، أي أنها ثانوية وذات مكانة دونية بالنسبة للرجل، من خلال تمثيل النساء ضمن الثقافة برموز وتمثلات ثقافية تظهر على شاشات التلفاز والإعلام والأزياء (Peach 1998). إذ لا تزال التمثلات الثقافية والاجتماعية مسيطرة على البنى الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات، وتظهر هذه التمثلات على شاشات التلفاز والأزياء والأفلام الموسيقية والمجلات.

شاركت المرأة مع التوسع الصناعي في أوروبا في القرن التاسع عشر في العمل مع الرجل بالمصانع والأماكن العامة وأصبحت جزءاً من الطبقة العاملة المستغلة التي يتحدث عنها ماركس لتنظم إلى حركة الطبقة الواعية ضد الرأسمالية واستغلال الرجل. فالماركسيون حللوا الطبقة المستغلة ولم يحللوا استغلال المرأة لأنها جزء من حركة التغير الجنوسية (الجندرية) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ونتيجة لغياب وضع المرأة العاملة والمستغلة في وسائل الإعلام والأدب، ظهرت جماعات ضاغطة من النساء الواعيات بوضع المرأة، وسعين للحصول على حقوق متساوية من خلال إثبات النفس واكتساب مهارات وتجارب وتغيير أفكار المرأة التي تسبب شعورها بالإحباط والضعف، مع الاعتراف باضطهادهن وأن تحركهن يساعد على تغيير ظروف الحياة والمجتمع، هذه الظروف واحدة التي عانت منها المرأة في الولايات المتحدة وكذلك المرأة في الدول الغربية مثل روسيا (Flanz 1983; Bookman and Morgen 1988). لا يمكن اعتبار تجارب النساء واحدة في العالم، لأن الظروف والعوامل الثقافية والتاريخية واللغوية والدينية مختلفة، لذلك لا بد من فهم ودراسة ظروف المرأة ضمن مجتمع محدد.

ففي روسيا ظهرت العديد من التنظيمات النسوية التي طالبت بحقوق مساواتية للمرأة مثل القنصلية العالمية للمرأة واتحاد المرأة العالمي والمنظمة العالمية للمرأة المسيحية منذ ١٨٨٨م. ووجدت القنصلية العالمية للمرأة في Zurich، فهو مركز روسي مهم استطاع أن يطور برامج لحقوق

المرأة والمشاركة النسائية في السياسة مع عقد مؤتمرات في بلدان أوروبية في بريطانيا وبرلين وتورنتو بهدف مناقشة قضايا المرأة والمعاناة النسائية. وتعتبر Mikhailov أول روسية دعت لتحرير المرأة (Flanz 1983).

بدأت مفاهيم التغير تجتاح روسيا بسبب الوعي الاجتماعي للمؤسسات التقليدية مثل العائلة الذكورية، لأن الروس أدركوا أن التسلسل الهرمي في العائلة يعزز من التسلسل الهرمي الاجتماعي في المجتمع. فالعلاقات السلطوية بين الأباء والأبناء، والزوج والزوجة تعزز من التسلسل الهرمي واللامساواة الاجتماعية. فالتغير في العائلة يعني تغيراً في الحياة السياسية والاجتماعية بالتالي إيجاد مجتمع ديمقراطي. بالرغم من أن المرأة الروسية كانت بعيدة عن الحياة العامة لأن الرئيس نيكولا أقصاهن عنها، إلا أن المرأة قامت بأعمال خدمية وأخلاقية في المجتمع. وبعد موت نيكولا فتح المجال للمرأة بالمشاركة في الحياة العامة مع محاولة إجراء تغييرات اجتماعية وسياسية. وبعد أن أصبح الكسندر الثاني رئيساً لروسيا لفت انتباه الشعب إليه من خلال إعلانه لحرية الخدم، والسماح للمرأة الأم بالتعليم وانشأ المدارس ووضعت مناهج في العلوم المختلفة، مما ساعد على تغيير الفكر الشعبي بضرورة تعليم الإناث وتأمين عمل لهن ومحاولة معالجة علاقات السيطرة في العائلة والعلاقات بين الرجل والمرأة (Engel 1983). ويلاحظ كيف أن سياسة الحكومة تلعب دوراً بارزاً في تحديد الأدوار للجنسين، فلم يكن للمرأة الروسية الحق في ممارسة أي نشاط خارج المنزل وكان دورها فقط محصوراً في الأمومة. وقد ظهرت العديد من المؤلفات التي أخذت تنتقد النظام القائم ووضع المرأة مثل المؤلف الروسي Dobrolivbov كتاب بعنوان (عالم الظلام ١٨٥٦م)، أشار أن عالم الظلام يمثل في عالم المرأة. وانتقد العائلة والنماذج العائلية لأنها تشكل سلوكيات سياسية، فالعلاقات العائلية تؤثر على النشاطات العامة. لأن تحقيق مفهوم الفردية والاستغلال في العائلة يؤثر على المجتمع الروسي ككل والسياسة. ساعد هذا الكتاب على لفت انتباه المجتمع الروسي لوضع المرأة، وبدأت كتابات من الجنسين تركز على أن المرأة فرد ولها حقوقها الخاصة وأن تساهم في المجتمع كما تساهم في العائلة، مثل كتابات Maria Vernadskaia والتي دعت إلى منح المرأة حقها في التعليم والعمل، وأكد Mikhail Mikhailov على هذه الفكرة لأنها سوف تجعل العائلة أقوى، كما طالب بحرية الطلاق. ونتيجة لهذه التحركات النسوية، بدأت موجة الحركة النسوية الروسية تجتاح روسيا، وظهرت ثلاث قائدات للحركة الروسية النسوية: Maria Trubrikova, Nadezhda Stasova and Anna Filosofova، ينتمين للطبقة الارستقراطية، ودعين إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع ومساعدة الفقراء والنساء على العمل والتعليم. ومن خلال تتبع الكتابات الروسية عن المرأة والحياة العامة والسياسة نجد أن الرجل والمرأة معاً كان لهما دور

مهم في ترشيح القواعد النسوية في المجتمع، ليس فقط في مرحلة الصراعات الثورية، بل أيضا في مرحلة المجتمع الشيوعي منذ ١٨٧٠م من خلال تقسيم العمل الجندري ومساعدة الزوج لزوجته الحامل في أمور المنزل والمسؤولية (Engel 1983). يلاحظ من خلال هذه الكتابات تشجيع المرأة على التعليم والعمل في ظل النظام الشيوعي من أجل عائلة أقوى مع إغفال الدور الذي تلعبه المرأة إذا ما استغلت كافة قدراتها في تطور المجتمع.

وفي التسعينات ظهرت فئة من قادة الفكر النسائي الروسي الواعيات بما يحدث على الصعيد السياسي والاجتماعي، بسبب التحاقهن بجامعات فرنسية مما ساعد على توليد ردة فعل مغايرة عن ما هو موجود عند مثيلاتهن في أوروبا وأمريكا وخاصة بتأثرهن بالحرب التركية الروسية منذ ١٨٦٠-١٨٧٠. إذ أصبحت تتحدي السيطرة البرجوازية. بالرغم من مشاركة المرأة في التاريخ الروسي إلا أن المؤرخين عالجوا قادة الفكر النسوي وكأنها ذكورية من خلال إعطائهن نفس التجربة الذكورية وعدم الاهتمام بالتجربة الخاصة للنساء التي شكلت الوعي الاجتماعي للمرأة الروسية وخروجهن من القواعد العائلية إلى خارج المنزل والمشاركة في الحياة العامة. فالعادات والتقاليد في روسيا هي التي تعرف المرأة كامرأة، فالمجتمع الروسي كان مجتمعاً تقليدياً فيه استمرارية للقيم الدينية التي تشكل الثقافة والتي تعزز من دونوية المرأة. ساعدت الحركات النسوية في روسيا على إعطاء حقوق أكبر للمرأة في الحياة العامة والخاصة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في التعليم والعمل والمشاركة بثورات ساعدت على حصول المرأة على حقوقها القانونية. لقد تأثرت المرأة في العالم بالثورات السياسية والتي هدفت إلى حماية حقوق الطبقات العاملة والسود وملكية الأرض مثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية (Engel 1983).

ففي فرنسيا شهدت السياسة الفرنسية تأثير من قبل نساء فرادى مثل Olympe de Govges, Mme de Stael، هما من النسويات القائدات في طريق الصراع من أجل حقوق مساوية للمرأة. المتتبع للتاريخ الفرنسي يجد أن المرأة كانت نشطة سياسيا في الثورة الفرنسية في القرن السابع عشر، إلا أنها أبعدت عنها في فترة نابليون وعادت للدخول مرة أخرى عام ١٨٤٨م في المعركة السياسية، فظهر العديد من المفكرين المطالبين بحقوق المرأة مثل Fourier, Saint Simon، إلا أن جهودهما لم تثمر خاصة في فترة نابليون بسبب القوانين التي أصدرها فيما يتعلق بقانون العائلة والملكية كما أن المبادئ الذكورية هي المسيطرة على المجتمع مع وجود وعي بسيط. وفي عام ١٨٨١م سمح فقط للنساء غير المتزوجات من الطبقة العليا أن يحفظن أموالهن في البنوك مما يدل على بداية استقلال اقتصادي لهذه الفئة، ومنح هذا الحق للنساء المتزوجات بحفظ رواتبهن

عـــام ١٩٠٧م (Flanz 1983). وساعدت مشاركة المرأة الفرنسية في الثورة على حصولها على حقوقها في العمل والتعليم وخفض الأسعار، وقد تشربت النساء المثل العليا للحرية والمساواة والإخاء والثورة، ومعاداتها لأفكار روسو الذي اعتبر أن الرجل ينتمي للحياة الخارجية بالفطرة، بينما المرأة مكانها داخل الأسرة والمنزل، لأن المرأة مرتبطة بالأمومة وانشغالها مع الأطفال بينما الرجل متحرر من هذه الوظيفة مما يعطيه وقت أوسع للعمل خارج المنزل في الأنشطة العامة والثقافية. هذه الأفكار التي تجعل من المرأة موضوعاً للرجل وتحت مصدر رغبته وأنها ثانوية، ولا تزال هذه الظاهر مستمرة حتى الآن. واعتبرت مشاركة المرأة في الثورة عند بعض الحكام الفرنسيين تناقض مع الطبيعة الأنثوية (روبتهام ١٩٧٩).

وخلال الحرب العالمية الأولى ظهرت تنظيمات نسوية بهدف إحداث تغييرات سياسية وقانونية للمرأة نتيجة لجهود نسويات مثل Maria Deraisme و Simone، لكن هذه الجهود فشلت في إعادة تشكيل النماذج الاجتماعية والقانونية، بسبب رفض مجلس الشيوخ على التصديق على قانون يضمن للمرأة حقها الانتخابي. ولم يكن الرأي الفرنسي العام مستعداً للتصديق على قانون يضمن للمرأة حقها الانتخابي عام ١٩١٨م. قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية استطاع الجنرال De Gaulle أن يأخذ خطوة فيما يتعلق بحقوق المرأة عندما أعطى المرأة حقها في التصويت والانتخاب عام ١٩٤٤م (Flanz 1983).

وفي ١٩٦٨م شهدت باريس انتفاضة هددت بالإطاحة بالحكومة وأدركت الطالبات في ظلها أنهن يؤدين خدمات أنثوية تقليدية لزملائهن الذكور. وتشكلت أول جماعة نسوية في فرنسا سميت بحركة تحرير المرأة MFL على غرار حركة تحرير المرأة الأمريكية. وأعلنت سيمون دي بوفوار أنها نسوية راديكالية. وتميزت النظرية النسوية في فرنسا بالتحليل النفسي كأداة تفسيرية. إذ قامت نساء فرنسيات منظرات مثل لوسي اريجارى وهيلين سيسو وجوليا كريستيفا بتحليل أفكار سيمون دي بوفوار لعملية تشكيل المرأة باعتبارها الآخر، ومعرفة الطرق التي تؤدي بها اللغة والثقافة لتكوين الاختلاف الجنوسي (الجندري) مع الاستعانة بنظرية التحليل النفسي لجاك لاكان (ثورنام ٢٠٠٢).
وقد وصف لاكان دخول الطفل في الثقافة من خلال تعَرفه على صورته في المرآة وامتلاك هوية، ثم دخوله في النظام الرمزي من خلال اكتساب اللغة. وهو نظام أبوي بطبيعته لأنه يشكل المعنى من خلال الثنائيات مثل ايجابي وسلبي، أبيض وأسود، رجل وامرأة. وهو قانون الأب ورمز الذكورة. وهذه النظرة للاختلاف الجنسي التي تتشكل في اللغة أثرت على تطور النظرية النسوية الفرنسية واستخدمت من قبل اريجارى وسيسو وكريستيفا لوضع دعائم لهوية ولغة وكتابة أنثوية

تتحدى مركزية الذكر (ثورنام ٢٠٠٢). واستطاعت النساء الفرنسيات من خلال حقهن الانتخابي أن يُعدّلن في التشريعات مثل قانون العائلة والملكية. ويلاحظ ارتفاع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فرنسا منذ بداية السبعينات، وأكدت النساء في الأحزاب اليسارية على أن تمثيلهن لا يزال هامشياً، وأن مشاكل المرأة لم تؤخذ بعين الاعتبار. وفي ١٩٧٩م ظهرت الموجة النسوية كجزء من الحزب الشيوعي والذي منح ٤٠% من مقاعده للنساء و٦٠% للرجل. وازدادت النسبة في ١٩٨١م إلى ٥٢% للرجل و٤٨% للنساء. وشهدت فرنسا تطوراً سياسياً واقتصادياً وأدرك السياسيون أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية (Flanz 1983).

أمّا ما يميز النسوية الفرنسية منذ نشأتها فهي أنها وضعت العقل في خدمة تحرير المرأة، وبرزت سمة عند النسويات في القرن الثامن عشر وهي احتقار الرجل، إذ تشير روبتهام إلى مقال لصوفيا عام ١٧٣٩م (تذرعت بتفاخر بسلطة العقل)، تقول: "لنا ذكاؤنا وبفضله ندرك أن الرجال بهائم. ولماذا تضع النساء الرجل معيار لصبواتهن؟ لماذا لا يحددن معايير هن الخاصة بهن؟ هل الرجال أغبياء أو منافقون؟ هل كانوا يكذبون بوعودهم لنساء؟ كيف السبيل للعثور على عواطف حقيقية، محبة حقيقية ونبل حقيقي؟ لماذا تعلق أهمية كبيرة على الوفاء لدى المرأة ولا يحسب له حساب لدى الرجل؟" (روبتهام ١٩٧٩: ٢٥). ساعد هذا الكتاب النساء على كتابة تجربتهن وطرح الأسئلة والدفاع عن قضايا المرأة، وأن المرأة ليس وحدها تعاني من الاضطهاد بل أيضاً الرجل المرغم على سلوكيات التي تفقده إنسانيته. وتأثرت الأفكار النسوية في فرنسا بكتابات ماري وولستون كرافت Craft وجون ستيوارت ميل Mill ووليم طومسون Thomson، مما ساعد المرأة الفرنسية على التحرك من أجل الحصول على الحرية. وكان لأفكار خرييه في نظريته (الحركات الأربع) المنشورة عام ١٨٠٨م تأثير واضح في الفكر النسوي الاشتراكي في فرنسا وبريطانيا وأمريكا. أوجد خورييه صلة ما بين القمع الاقتصادي والقمع السياسي. فالاستغلال الاقتصادي يعني تبعية المرأة للرجل اقتصادياً، وأن تأهيل المرأة بواسطة التعليم مهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. خورييه على يقين أن المجتمع السعيد هو الذي يتيح لكل كائن إنساني فرصة للتفتح الكامل. وكتبت كلير ديمار كتابين وترى أن إنعتاق المرأة وثيق الصلة بانعتاق البروليتاريا. ونادت بحرية المرأة، دون هرمية أو طبقية. وتعتبر فلورا تريستان من أشهر النساء الفرنسيات اللواتي طالبن بحقوق النساء وأهمية العلاقات بين الرجل والمرأة، كما دافعت عن حقوق العمال. وتركت عند وفاتها كتاباً بعنوان (انعتاق المرأة). وشاركت مارغريت فوكر Margaret Fokker في ثورة ١٨٤٨م وشاركت بنشاط في حركة التحرر الايطالية. ولها كتاب بعنوان (المرأة في القرن التاسع عشر) يصف العواقب النفسية والثقافية لاسترقاق المرأة. ولاحظت وجود ازدراء

عميق للمرأة عند الرجال، وأشارت إلى أنه إذا كان الحظ لم يبتسم إلا لفئة قليلة من الرجال فلا بد من الإشارة إلى أن الحظ لم يبتسم لأي امـــرأة (روبتهام ١٩٧٩). بالرغم من جهود المنظمات والنسويات الفرنسيات في التقليل من الفروق بين الرجل والمرأة إلا أنها لم تختفِ تماماً، بالرغم من تكليف المرأة بمهام تخص الرجل إلا أن هناك مهاماً بقيت مقصورة على الرجال مثل السياسة والدين واتخاذ القرار. فمبدأ المساواة السياسية في فرنسا حال دون مشاركة المرأة في التصويت حتى ١٩٤٤م، في المقابل نجد أن هذا الحق قد مُنح للمرأة في بعض الدول الأقل ديمقراطية مثل الهند منذ ١٩٢١م وتركيا منذ ١٩٣٤م وهذا عائد لآراء محلية غير مؤسسية وتصورات في الأذهان عن الديمقراطية والأسس الفلسفية والسياسية (ايريتيه ٢٠٠٣).

ويلاحظ انتشار الأفكار النسوية في الدول الأوروبية، مع تأثرها بالثورات والظروف التاريخية والسياسية التي لعبت المرأة دوراً بارزاً فيها، وحاولت أن تثبت نفسها في ظل هذه الثورات والحركات السياسية. واتخذت النساء من الثورات والحركات وسيلة للمطالبة بحقوقهن كمواطنات مثل حق الاقتراع. واستطاعت النساء في الدول الأوروبية أن تحصل على هذا الحق بعد صراع طويل. ففي السويد منحت الحكومة الحق للمرأة بالاقتراع في الانتخابات المحلية منذ ١٨٦٢م، وأعطت ٢٠% من السكان بما فيهم الطبقة العليا والمرأة فقط الحق بالاقتراع. ومع استمرار جهود الحركات النسوية بالضغط على الحكومة لتغيير قانون الانتخاب وإنصاف المرأة تم تعديل التشريعات عام ١٩١٩م وسمحت للمرأة بالانتخاب والترشح. وفي النرويج انتقدت كاميلا كوليت Camilla Collett النظام الاجتماعي الذي يجرد المرأة من فرص المساواة في التعليم العالي وممارسة نشاطات سياسية واقتصادية. ونتيجة لهذه الكتابات، أعطيت المرأة حقوق متساوية فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالملكية عام ١٨٥٤م، إلا أن الواقع غير ذلك ولا تزال الأولوية للرجال. فمجتمع النرويج مجتمع أقل طبقية وذكورية من مجتمع السويد، هذا ما تدل عليه التشريعات المتعلقة بقانون العائلة وحقوق الوالدين وقانون الزواج. وبعد تشكيل اتحاد للمرأة تم تعديل التشريع الذي يقتصر الوظائف الحكومية على الذكور دون الإناث. وتم تعديل هذه الفقرة عام ١٩٠٤م والتي منحت المرأة الحق بإشغال المناصب الحكومية. وفي ١٩١٣م ألغيت المادة الخامسة من قانون الانتخابات الصادر ١٨١٤م وأصبح يعطي المرأة الحق بالانتخاب وكانت أول انتخابات شاركت فيها المرأة النرويجية عام ١٩١٥م. وفي الدنمارك اتسمت الحركات النسوية منذ نشأتها بالطابع السياسي منذ ١٨٨٧م، وركزت على المطالبة بحق المرأة في الانتخاب لأنها السبيل نحو الحرية والتطور. وأعطي للمرأة هذا الحق عام ١٩١٥م. فالحركة النسوية هي الأساس في حركة تحرير المرأة (Flanz 1983).

الدراسات النسوية على المستوى الإقليمي:

حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت حقوق المرأة العربية والمسلمة في المجتمعات العربية، وقد ركزت بعض هذه الدراسات على بيان رأي الاسلام بحقوق المرأة، والتصدي للشبهات التي أصبحت تثار على الإسلام من قبل الدول الأوروبية فيما يتعلق بإضطهاد المرأة المسلمة، وعدم منحها الحقوق. منح الاسلام المرأة حقوقها التي كانت ضائعة في العصر الجاهلي، فقد عرف الاسلام قبل أوروبا الشخصية القانونية للمرأة، وذلك من خلال منحها حق التملك، والإرث، والعمل، والمهر، والنفقة، والمطالبة بالطلاق (الخلع)، والتعليم. وسمح للمرأة أن تتمتع بالحرية السياسية وذلك بإبداء رأيها في القضايا السياسية التي تهم أمور المسلمين، سواء أكانت داخلية، أم خارجية (أي العلاقات الدولية). ولها أن تنضم إلى أي حزب سياسي، لتحقيق برنامجها السياسي المنبثق من الاسلام، وبأسلوب لا يتعارض مع حكم شرعي ثابت من القرآن أو السنة. وقد شاركت المرأة المسلمة في العمل السياسي، بالدفاع عن الدولة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية التي تطبق الشريعة الاسلامية مثل زينب الغزالي وحميدة قطب. ويذكر الكاتب أن الفقهاء اتفقوا على أنه لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتولى رئاسة الدولة الاسلامية، انطلاقاً من الآية الكريمة (٣٤) من سورة النساء في قوله تعالى: {الرجال قوامون على النساء}، وأن هذا النص القرآني يجعل الامارة على الرجال والنساء للرجل، لأنه المخول والأكفأ، وتقديم الرجل على المرأة، يعني أن الرجل اكفأ منها والأقدر على تولي القيادة داخل الأسرة وخارجها (أبو فارس ٢٠٠٠). ولكن تتمتع النساء في الدول الاسلامية بالمهارات والامكانات والقدرات أكثر من الرجل، والتي تؤهلها لقيادة وترأس الدولة، واتخاذ القرارات.

ويعتبر كتاب "الاسلام وحقوق المرأة" إحدى الكتب التي تصدّت للشبهات التي تثار حول الإسلام ووضع المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية. ويضم الكتاب مجموعة من المقالات التي تناولت مواضيع عديدة. ففي مقال بعنوان "الاسلام وقضايا المرأة" لمحمود حمدي زقزوق، يؤكد الكاتب على أن هناك خلطاً بين الاسلام كدين له تعاليمه السمحة، وبين عادات وتقاليد بالية وسلوك سيء لبعض المسلمين إزاء المرأة. ويؤكد أن للمرأة المسلمة استقلالية اقتصادية تامة، وأنها ليست تابعة للرجل، إلا أن الرجل قد يمنعها من حقوقها المشروعة، والمرأة تتقبل هذه التصرفات. ويؤكد الكاتب أن الاسلام قد منح المرأة نصيب أقل في الميراث لأن الاسلام يلزم الرجل بالإنفاق على زوجته وأفراد أسرته، ولكنه لم يلزم المرأة اي التزامات مالية. ويؤكد الكاتب أن الإسلام لم يمنع المرأة من

تولي المناصب العليا في الدولة، إلا أن عادات وتقاليد قديمة جعلت للمرأة أدوارها المحددة في المنزل وأبعدتها عن الحياة العامة لفترة وجيزة (زقزوق ٢٠٠٤).

ومن خلال هذا العرض نجد أن الاسلام حفظ للمرأة مكانتها في المجتمع، إلا أن بقاء المرأة في المنزل، والتمسك بالعادات والتقاليد البالية من قبل الجنسين، جعلتها بعيدة عن الحياة العامة، ومساهمتها في التنمية المستدامة بقيت محدودة. فكان لإنتشار الأفكار التحررية للمرأة الغربية في الشرق، أثر كبير في ظهور حركات حقوق المرأة في الدول العربية والاسلامية. فالمثقفون الذين تلقوا العلم والدراسة في الدول الغربية جلبوا معهم الأفكار القومية والتحررية للجنسين للرجل وللمرأة. هذا التناقض الكبير بين مستوى حياة المرأة الغربية وحياة المرأة الشرقية، بعث في نفوس المثقفين من الذكور والإناث اللاتي التحقن بالجامعات الأجنبية الرغبة في تغيير البنية الفكرية التقليدية حول حقوق المرأة العربية. وقد إمتدت الأفكار النسوية إلى العالم الشرقي بواسطة الاستعمار من جهة، ووسائل الاتصال مثل الكمبيوتر والانترنت من جهة أخرى. وكان لهذه الأفكار الأثر الكبير في إصدار القوانين التي تحمي حقوق الأفراد والمواطنين ذكوراً وإناثاً، مثل الحق السياسي للأفراد.

فحق الانتخاب في الدول العربية كان مقتصراً على الذكور دون الإناث. ثم مُنحت المرأة حقها في التصويت منذ الخمسينات من القرن العشرين مثل لبنان وسورية ومصر وتونس وجزر القمر، وفي الستينات منحت كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب والسودان وليبيا واليمن حق التصويت للمرأة، وفي السبعينات منحت الأردن والبحرين هذا الحق أيضاً (عملياً ٢٠٠٢)، وفي الثمانينات العراق وفي التسعينات عُمان وفلسطين، قطر في ٢٠٠٢ والكويت ٢٠٠٥. أما الإمارات العربية فقد تركت لكل إمارة الحق بتعيين ممثليها في المجلس الوطني، أما السعودية فيختار أعضاء مجلس الشورى الملك، أي أنه لا يوجد اقتراع أو انتخاب ذكور وإناث في الإمارات والسعودية. أما حصول المرأة على حقها في الترشح فكان على النحو الآتي: لبنان ١٩٥٢م، سورية ١٩٥٣م، مصر ١٩٥٦م، تونس ١٩٥٩م، موريتانيا ١٩٦١م، الجزائر ١٩٦٢م، المغرب ١٩٦٣م، السودان وليبيا ١٩٦٤م، اليمن ١٩٦٧م، البحرين ١٩٧٣م، الأردن ١٩٧٤م، العراق ١٩٨٠م، فلسطين ١٩٩٥م، عُمان ١٩٩٧م، قطر ٢٠٠٢، والكويت ٢٠٠٥م (نورالدين ٢٠٠٦: ٣٥-٤٠). شهد الوطن العربي تطوراً في قضايا النهضة ومنها الحضور المميّز للمرأة العربية بسبب مبادرات عديدة مثل انعقاد قمة المرأة العربية في ٢٠٠٠م، وإصدار تشريعات تستهدف حضور المرأة في الحياة السياسية مثل

تعديل قوانين الانتخاب وإقرار نظام الكوتا في عدد من الدول العربية مثل الكويت والأردن ومصر (نور الدين ٢٠٠٦).

تعتبر مصر أول دولة عربية شرقية دعا كُتّابها إلى تحرير المرأة منذ عهد الوالي محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م)، فكانت مصر أول دولة عربية أنشأت المدارس لتعليم الفتيات الفنون والعلوم. وكان الطهطاوي أول من دعا إلى تحرير المرأة في كتابه (تخليص الإبريز في تلخيص الاباريز). وجاء من بعده قاسم أمين الذي تأثر بتجربته الفرنسية أثناء دراسته الحقوق في فرنسا، وتعرَف على الحياة الفرنسية الاجتماعية والثقافية واختلاط الرجل بالأنثى، فكان يحلم في كتابه (تحرير المرأة ١٨٩٩م)، بجمال أنثوي وعقل رجل، وامرأة عربية جديدة تشاطر الرجل كافة جوانب الحياة وتضفي السحر على كل مكان يذهبه الرجل. وتناول الكاتب قضايا مثل الحجاب الذي كان يحجب النساء العربيات عن الحياة في القدم وتقييد حق الطلاق فقط للرجل ونقده لتعدد الزوجات ونظام الأسرة السائد. وساهم في إصلاح العديد من القضايا في القضاء والقوانين وحقوق المرأة، وإصلاحاته ترتبط بالواقع الاجتماعي ثم التخطيط من أجل الإصلاح. ويقول "إن هناك تلازماً بين الحالة السياسية والحالة العائلية... فشكل الحكومة يؤثر في الآداب المنزلية و تؤثر- بدورها- في الهيئة الاجتماعية.. وفي الشرق نجد أن المرأة مازالت في رق الرجل مثلما أن الرجل ما زال في رق الحكومة فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منهُ! ...وحيثما تتمتع النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهم السياسية.. وافتقاد المرأة المسلمة إلى الاستقلال بكسب ضروريات حياتها هو السبب الذي جر ضياع حقوقها، فلقد استأثر الرجل بكل حق، ونظر إليها نظرته إلى حيوان لطيف، يكفيه لوازم كي يتسلى بها" (أمين ١٨٩٩: ٦٥). ونجد أن هذا العرض المتناغم في أفكار قاسم أمين يعبر عن طبيعة مجتمعاتنا الشرقية التي لم تتغير في نظامها السياسي والاجتماعي. فما زالت هذه المجتمعات تمنح الرجل حقوقاً أكثر من المرأة، بل أن المرأة مازالت تجهل حقوقها، ومرد ذلك كله إلى السياسات التقليدية في هذه المجتمعات وسيطرة العادات والتقاليد الإجتماعية القديمة.

وساعدت هذه الأطروحات على ظهور نخبة من النساء اللاتي تركن المنزل للدخول في التمثيل المسرحي ثم السياسة بهدف التعبير عن أفكارهن وبعث رسائل للجمهور على وجودهن وقدرتهن على تحقيق الذات، مثل فاطمة اليوسف التي أصدرت أول مجلة سياسية أدبية اجتماعية عام ١٩٢٥م. وأُنشأت على أثر هذه الكتابات الجمعيات النسائية وكانت أولى هذه الجمعيات لجنة سيدات الوفد تأسست عام ١٩١٩م،ثم أنشئ الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣م، ثم الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٤م. وبدأت الجامعات تخصص مواد لتدريس المرأة منذ ١٩٠٨م. ومع تغير في

وضع المرأة المصرية إلا أن العادات والتقاليد حالت دون وصول المرأة ومشاركتها السياسية. وفي ١٩٧٩م تم تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان عن كل دائرة (والي ٢٠٠٢). وظهرت أسماء لنساء لهن الفضل في تأسيس مرحلة جديدة لنساء مصر بشكل خاص ونساء العرب والمسلمين بشكل عام، مثل هدى شعراوي مؤسسة الاتحاد النسائي المصري، وسيزيا نبراوي ونبوية موسى ومي زيادة ودرية شفيق اللاتي طالبن بحقوق مساواتية للمرأة العربية (النقشبندي ٢٠٠١). ويعود الفضل الأكبر لأفكار قاسم أمين وجورج حنا وطه حسين في حركة تحرير المرأة العربية بسبب انتشار هذه الأفكار في الدول العربية، إلى جانب تأثر نساء الطبقة الأرستقراطية والوسطى بالحركات النسوية الغربية اللواتي أتيح لهن الدراسة في الجامعات الغربية. وتأثرت المرأة الأردنية بتحركات المرأة المصرية، وبدأت تمارس نشاطاتها واتصالاتها مع هدى شعراوي ومي زيادة بهدف الاستفادة من التجارب وتقوية المرأة العربية.

وتعتبر نوال السعداوي من النسويات المصريات اللواتي انتقدن النظام السياسي والاجتماعي في الدول العربية، بسبب عجز هذا النظام عن إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها الجنسين ذكوراً وإناثاً. وتنتقد السعدواي استخدام الدين كوسيلة في أيدي القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي التي تخدم أهداف النظام السياسي والتشريعي والتعليمي والذكورية التي تعزز من اضطهاد المرأة والطفل والعبودية. وتذكر نوال السعداوي أن عملية التمدن في الشرق والغرب لن تؤدي إلى مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة في الاقتصاد، والسياسة، والجنس. فالحقوق الجنوسية (الجندرية) في الغرب لم تصل إلى مرحلة تحرير المرأة لأنها أدت إلى الاتجار بأجساد النساء وزيادة رأس المال، فالتمدن في الغرب يتمتع به فقط نساء الطبقة العليا والوسطى. وتؤكد الكاتبة أن التمثيل السياسي للمرأة العربية لا يزال محدوداً بل تعتبر أقلية وخاصة مع تطبيق نظام الكوتا. وانتقدت قضايا عديدة في الثقافة الإسلامية التي تعطي الرجل الحق بالطلاق والزواج بأكثر من امرأة، مثلما انتقدت تجاهل الحالة الصحية للمرأة الحامل. كما انتقدت خضوع المرأة العربية للتقاليد، والأعراف الدينية، التي تجعلها موضوع الطهارة، والعفة مثل ختان الإناث والقتل لغايات الشرف. وتؤكد السعداوي أننا نحن النساء العربيات لا نزال مضطهدين ليس بسبب انتمائنا للمجتمعات الشرقية والاسلامية ولكن لأننا ما زلنا نعيش في ظل النظام الأبوي (الذكوري) المهيمن على العالم (Saadawi 1980).

و في تونس، حصلت المرأة التونسية على حقها في الترشح والتصويت في ١٩٥٩م، وارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب من ١% إلى ٢٢% بحلول عام ٢٠٠٤م من مجمل أعضاء مجلس النواب،

إلا أن التفاوت بقي موجودا بين الرجل والمرأة. وبالرغم من أن تونس قطعت شوطاً كبيراً في تقليص الفوارق بين الرجل والمرأة في الحقوق والممارسات والفرص، إلا أن تطبيق القانون ما يزال غير مؤاتٍ للنصوص. بالرغم من قبول المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن تقبل التونسيين للمشاركة السياسية للمرأة لا يزال متدني (نورالدين ٢٠٠٦: ٦٣-٦٤).

ومع أن الدستور المغربي قد أعطى النساء الحق بالتصويت والترشح، إلا أن السياسة الواقعية لا تعطيهن سوى الحق بالتصويت. ففي انتخابات ١٩٧٧م لم تفز أي مرشحة، وفي ١٩٨٣م استطاعت النساء أن يشغلن عدد من المقاعد في البرلمان المغربي. وتوضح هذه العلاقة مساهمة كثيفة من النساء في التصويت وعدد قليل من المرشحات. وهي علاقة تخلف وجمود في ظل التقاليد التي يحافظ عليها العرب لأن السلطة مازالت ذكورية. وتشير فاطمة المرنيسي إلى استخدام أحاديث كحجة حاسمة من قبل الأشخاص الذين يريدون إبعاد المرأة المسلمة عن السياسة، مثل "لا يفلح شعب يكل أموره إلى امرأة" وهو أحد الأحاديث الصحيحة التي وردت عن البخاري. وناقشت المرنيسي اعتبار الصحابة "الحرب الجمل" بدعة في الإسلام، مثلما ناقشت المحافظين اللذين قالوا أنه لا يجوز استخدام هذه الحرب لإضفاء الشرعية على مساهمة المرأة في الحياة السياسية. وانتقدت المرنيسي النتيجة التي توصل إليها سعيد الأفغاني في كتابة "عائشة والسياسة" مفادها أنه يجب منع النساء من العمل في السياسة لأن النساء والسياسة يشكلان خليطاً سيئاً، نتيجة لتجربة عائشة التي أراقت دماء المسلمين، لأن إراقة الدم ناتج عن تدخل عائشة في السياسة. إذ تنتقد المرنيسي هذا الاستنتاج لأن السيدة عائشة زوجة رسول الله هي المرجع لكثير من النساء والصحابة مثلما أن السيدة عائشة ليست الوحيدة المسئولة عن إراقة دماء المسلمين في هذه الحرب، مثلما أن الأفغاني لم يرجع إلى المصادر والحجج الموثوقة التي تؤكد أن السيدة عائشة هي المسئولة عن إراقة الدماء. وأشارت أنه من غير الممكن أن تصبح هذه الحادثة سبباً في تجريد النساء لحقوقهن السياسية (المرنيسي ١٩٩٠).

وفي سوريا، بدأت الحياة التشريعية فيها منذ عام ١٩١٩م، وانتخب أول مجلس نيابي في عهد الانتداب الفرنسي عام ١٩٣٢م واتخذ اسم مجلس الشعب عام ١٩٧٠م. الذي يُنتخب أعضاؤه بواسطة الشعب انتخاباً مباشراً، لمدة أربع سنين، على أن يكون نصفهم من العمال ونصفهم الآخر من الفلاحين. ويحق الانتخاب لكل مواطن أتم من العمر ثماني عشرة سنة. ودعمت مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي جميع المجالات القيادية والعادية، وأبدى الاهتمام بها الرئيس الراحل حافظ الأسد وذلك بتولي المرأة مناصب عليا في السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية.

وازداد عدد النساء في مجلس الشعب من أربع سيدات عام ١٩٧١م إلى ثلاثين سيدة عام ٢٠٠٢م (نورالدين ٢٠٠٦: ٧٢-٧٣).

وفي لبنان، أنتخب أول مجلس تمثيلي في ظل الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٢م، ولم يُسمح للمرأة أن تُنتخب أو تنتخب في المجالس، بالرغم من أن الدستور الصادر عام ١٩٢٦م لم يحدد جنس الناخب أو المرشح. وفي قانون ١٩٥٣م الذي يعتبر قانون طوائف، دخلت بموجبه تعديلات مهمة على قانون الانتخاب السابق أهمها منح المرأة حق الانتخاب والترشح، بعد مطالبات نساء ناشطات بحقوق المرأة، مما أتاح لها الترشح في انتخابات ١٩٥٣م التي لم تفز بها. ثم دخلت المجلس النيابي عام ١٩٦٣م، حيث فازت السيدة ميرنا البستاني بالتزكية على المقعد الشاغر بوفاة والدها إميل البستاني. وفي ١٩٩١م تم تعيين السيدة نائلة معوض في المجلس بعد اغتيال زوجها الرئيس الراحل رينيه معوض، وفي ١٩٩٢م ارتفع عدد النواب إلى ١٢٨ نائباً ترشحت أربع سيدات فازت منهن ثلاث. ثم ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان اللبناني لعامي ١٩٩٦م و٢٠٠٠م إلى خمس عشرة امرأة. يغلب على الفائزات فيها طابع الإرث والانتماء السياسي، وبالرغم من ترشح سيدات لهن تاريخ طويل في النضال من أجل حقوق المرأة مثل ليندا مطر إلا أنها لم تفز. وتعاقبت الأحداث السياسية والأمنية بعد ذلك على لبنان، إلى أن جاءت حكومة عمر كرامي حيث أسند وزارة الصناعة إلى الوزيرة ليلى الصلح حمادة، مثلما أسند وزارة الدولة للوزيرة وفاء الضيقة حمزة. ثم بدأت الاستعدادات لاعتماد قانون انتخاب، فمنهم من طرح النسبية ومنهم من فضل اعتماد قانون عام ١٩٦٠م. وفي ٢٠٠٥م تم تخصيص كوتا نسائية بنسبة ٣٠% ، حيث ضم المجلس ست نساء وهن: نائلة رينيه معوض، بهية الحريري، غنوة الجلول (تيار المستقبل)، وصولانج الجميل، ستريدا جعجع (حزب الكتائب)، وجيلبرت زوين (التيار الوطني الحر). ويلاحظ أن أكثرهن ينتمين لرجال سياسة بارزين، الأب أو الأخ أو الزوج (نورالدين ٢٠٠٦).

وفي الخليج العربي، ظهرت حركات نسائية طالبت بحقوق متساوية في الكويت، والبحرين، وعمان منذ الخمسينات. وطالبت بفرص متساوية في التعليم والعمل وتشريعات منصفة للمرأة، وخاصة السياسية منها. وظهرت تنظيمات نسوية هدفت إلى نشر الوعي والتثقيف الديني وتشجيع الأهالي على تعليم بناتهم حثهن على العمل خارج المنزل مثل تنظيم بيادر السلام وتنظيم مجتمع الرحمة الإسلامي في الكويت. مثلما عقدت المؤتمرات العلمية في الكويت والبحرين عام ١٩٧٠م حيث ناقشت قضايا النساء في الخليج دون حلول جدية. وهذا عائد إلى ظهور قوى إسلامية جمّدت قضية حقوق المرأة في الخليج مضيفاً بعض الشرعية على التمييز اللاحقوقية. حيث أعطى المرسوم

الأميري في الكويت الصادر عام ١٩٩٩م المرأة الحق في الترشح والانتخاب في مجلس الأمة الكويتي بعد أن رفض قرار التعديل عام ١٩٩٢م من قبل الإسلاميين عدة مرات. وبالرغم من التشريعات التي حمت حقوق المرأة إلا أن الواقع يعكس غير ذلك. فالمرأة المتعلمة لا يمكنها العمل دون إذن زوجها أو ولي أمرها، وتدخل الرجل الذي يأمل بالحفاظ على دونوية المرأة. إن تحرر المرأة العربية، وممارستها لحقوقها الاجتماعية مرهون بتحرر الرجل وانعتاق المجتمع من واقع التخلف بكل رموزه الإنتاجية والثقافية (النجار ٢٠٠٠؛ Soffan 1980). ويلاحظ تأثر التنظيمات النسوية في الخليج بالدين الإسلامي لأن هذه التنظيمات دعت إلى تعزيز الأفكار والتقاليد الدينية والتي تُقصي المرأة عن الحياة العامة، وخاصة بعد قيام عدد من النساء برفع عريضة إلى مجلس الأمة الكويتي يرفضن فيه قرار تعديل قانون الانتخاب بحجة أن السياسة مقتصرة فقط على الذكور، وبالتالي تعزيز التفرقة بين الرجل والمرأة والنظام الذكوري (الأبوي).

الدراسات على المستوى المحلي:

حيث ساعدت الأوضاع السياسية في المنطقة والهجرات الفلسطينية والسورية على ظهور الحركات النسوية في الأردن. وبدأت مرحلة الصياغة القانونية للعمل النسوي الأردني منذ ١٩٣٧-١٩٤٨م، فظهرت تنظيمات المرأة الأردنية بسبب شعور المرأة الأردنية بالاضطهاد مقارنة مع الرجل، والوعي السياسي بالأحداث السياسية، وكانت جمعية التضامن النسائي الأردني عام ١٩٤٤م أولى الجمعيات النسائية في الأردن، وكانت أهدافها اجتماعية وثقافية. وفي عام ١٩٤٥م زارت هدى شعراوي وأمينة السعيد الأردن وقابلتا الأمير عبدالله بن الحسين وطالبتا بتأسيس اتحاد نسائي أردني ليكون جزءاً من الاتحاد النسائي العربي. وفي ١٩٤٩م اندمجت جمعيتا الاتحاد النسائي والتضامن النسائي الأردني بجمعية واحدة تحت اسم الجمعية النسائية الهاشمية. وتأسس اتحاد المرأة العربية عام ١٩٥٤م وترأسته اميلي نفاع، وكان لها دور في توعية المرأة سياسيا، وطالبت بحقوق المرأة السياسية. وتأثرت التنظيمات النسوية في الأردن بحرب ١٩٦٧م، بسبب الخسائر التي لحقت بالأمة ونزوح الفلسطينيين إلى الدول العربية وخاصة الأردن. كما تأثرت المنظمات بحظر الأحزاب السياسية منذ ١٩٥٧م، وتعطيل الحياة النيابية عام ١٩٦٧م، وحُلَ الاتحاد النسائي عام ١٩٥٧م، وأعيد تأسيسه عام ١٩٧٤م كتنظيم شعبي معترف به من قبل وزارة الداخلية وترأسته اميلي نفاع. وفي الثمانينات تأثرت الجمعيات النسائية الأردنية بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨م، وبالتالي انفصال الجمعيات النسائية الأردنية عن مثيلاتها الفلسطينية. وشهدت هذه الفترة بدايات تجربة ديمقراطية انعكست على مطالبات المرأة بالمساواة واحترام الرأي والرأي الآخر. وشاركت المرأة الأردنية بمؤتمر المرأة العالمي المنعقد في نيروبي عام ١٩٨٥م، حيث

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٢م، بهدف اقتراح سياسات وتشريعات لإزالة العقبات أمام المرأة. وتأسس تجمع لجان المرأة الوطني الأردني عام ١٩٩٢م (حماد ١٩٩٩: ٣٣-٤٣). حيث اهتمت هذه التنظيمات بالمطالبة بحقوق أخرى للمرأة المسلمة، مثل حق الجنسية، والانتخاب، مع التأكيد على النص الدستوري الأردني الذي يؤكد أن الأردنيين سواء أمام القانون مهما اختلف جنسهم أو لغتهم أو دينهم.

حيث ينص الميثاق الوطني الأردني على أن: "الأمة هي مصدر السلطات، ويؤكد على أن الأردنيين رجالاً ونساءاً سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" (نورالدين ٢٠٠٦: ٥٩؛ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ٢٠٠٥). وهذا يدل على أن الدستور الأردني والميثاق الوطني لم يميز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، لكن هذا التمييز يفرضه طبيعة النظام المسيطر على العائلة والمجتمع ككل، إلى جانب دور التقاليد والدين الشعبي والرموز الثقافية التي جعلت للمرأة ادوار كامرأة وأم، وجعلت للرجل أدواره في العملية الثقافية والاقتصادية والسياسية.

فقد أعطى القانون للرجل حق الترشح والتصويت ولم يمنح هذا الحق للمرأة، وبسبب جهود الحركات النسوية فقد تغير هذا البند عام ١٩٥٤م الذي أعطى المرأة الحاصلة على تعليم ابتدائي الحق في التصويت. وفي ١٩٧٤م وقع الملك الحسين -رحمه الله- على قانون انتخابات الذي أعطى المرأة حق التصويت والترشح. واستطاعت أول امرأة أردنية الدخول في البرلمان الأردني عام ١٩٩٣م وهي توجان فيصل التي ترشحت وفازت على الكوتا الشركسية، وهي من المدافعين عن حقوق المرأة ودعت إلى اهمية مناقشة قضايا المرأة على الساحة العامة. وفي ١٩٩٣، تم تخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان لتعزيز وتقبل فكرة مشاركة المرأة في صنع القرار في المجتمع المحلي (النقشبندي ٢٠٠١). وجاءت هذه التعديلات بسبب تصديق الأردن على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في تموز ١٩٩٢م، وقدم الأردن تقريرين حول حصيلة ما قام به في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية. وساهم الملك عبدالله الثاني الذي تولى العرش عام ١٩٩٩م، في مسيرة التنمية من خلال مبادرات عدة وهي وثيقة الأردن أولا، ومبادرات الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، والتنمية السياسية، والأجندة الوطنية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ٢٠٠٥).

وقد ساهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ تأسيسه عام ١٩٩٤م، في وضع برامج تهدف إلى إدماج قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في المجتمع، من خلال تمكين المرأة إقتصادياً، وتعزيز

حقوقها الانسانية، وإدماج النوعي الاجتماعي في إدارة الحكم. وفي دراسة لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم)، حول تقييم وضع المرأة الأردنية في اثني عشر محوراً والتي وضعت في منهاج عمل بيجين ١٩٩٥، وهذه المحاور هي المرأة والفقر، والتعليم والتدريب، والصحة، والعنف، والنزاعات المسلحة، والاقتصاد، وموقع السلطة ومراكز القرار، والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، المرأة وحقوق الانسان، والاعلام، والبيئة، والطفلة. وخلصت الدراسة أن هناك شح في البيانات التي جمعت من المؤسسات والاحصاءات، والتي تعيق التوصل إلى مؤشرات النوع الاجتماعي لبعض المحاور. وبينت نتائج الدراسة أن التعليم من أهم المتغيرات تأثيراً على المؤشرات الاقتصادية من حيث المشاركة في سوق العمل، كما يؤثر التعليم على السلوك الانجابي للإناث تقررها الصحة الإنجابية لهن، وينعكس المستوى التعليمي على الممارسات المتعلقة بالانجاب واستخدام الوسائل، والرعاية أثناء الحمل ومكان الولادة. وتشير نتائج الدراسة أنه بالرغم من أن تعليم المرأة زوّدها بقدرات عالية، إلا أن هذه القدرات لا تتماشى مع مشاركتها في قوة العمل، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين معدلات المشاركة الاقتصادية بين الذكور والاناث ونسبة المشتغلين في الأنشطة الاقتصادية. وتشير الدراسة إلى الدور الذي يجب أن تؤديه الأسر في المجتمع الأردني، بالتربية السليمة، والحفاظ على وحدتها وتماسكها، وخاصة أن المجتمع الأردني شهد إرتفاعاً في الجرائم مثل السرقة والاغتصاب والقتل والعنف ضد المرأة، والعنف الجنسي والأسري. وتؤكد نتائج الدراسة على أن مراكز صنع القرار ومواقع السلطة لا تزال مسيطر عليها من قبل الرجل، وتبين ذلك من خلال عدم المساواة بين الجنسين في ترأس الأندية الثقافية والاجتماعية، والترشح للانتخابات النيابية، والعضوية في مجلس الأمة، والمشاركة في المناصب العليا في القطاعين العام والخاص، والسلطة القضائية، والارشاد الديني، والوظائف القيادية والسياسية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٠٠٣). ويلاحظ من خلال هذا العرض أن وضع المرأة الأردنية لا يزال متدهوراً بسبب ما تعانيه من مشاكل وقضايا تستدعي المناقشة والانتباه لها. لذلك تأتي أهمية البحث في تناول ظاهرة الكوتا وأفكار المرشحات في لواء بني كنانة وتحليلها من زاوية نسوية.

الفصل الثالث

- مقدمة

- منطقة الدراسة.

- المرأة في مجتمع لواء بني كنانة.

- عرض المادة الإثنوغرافية.

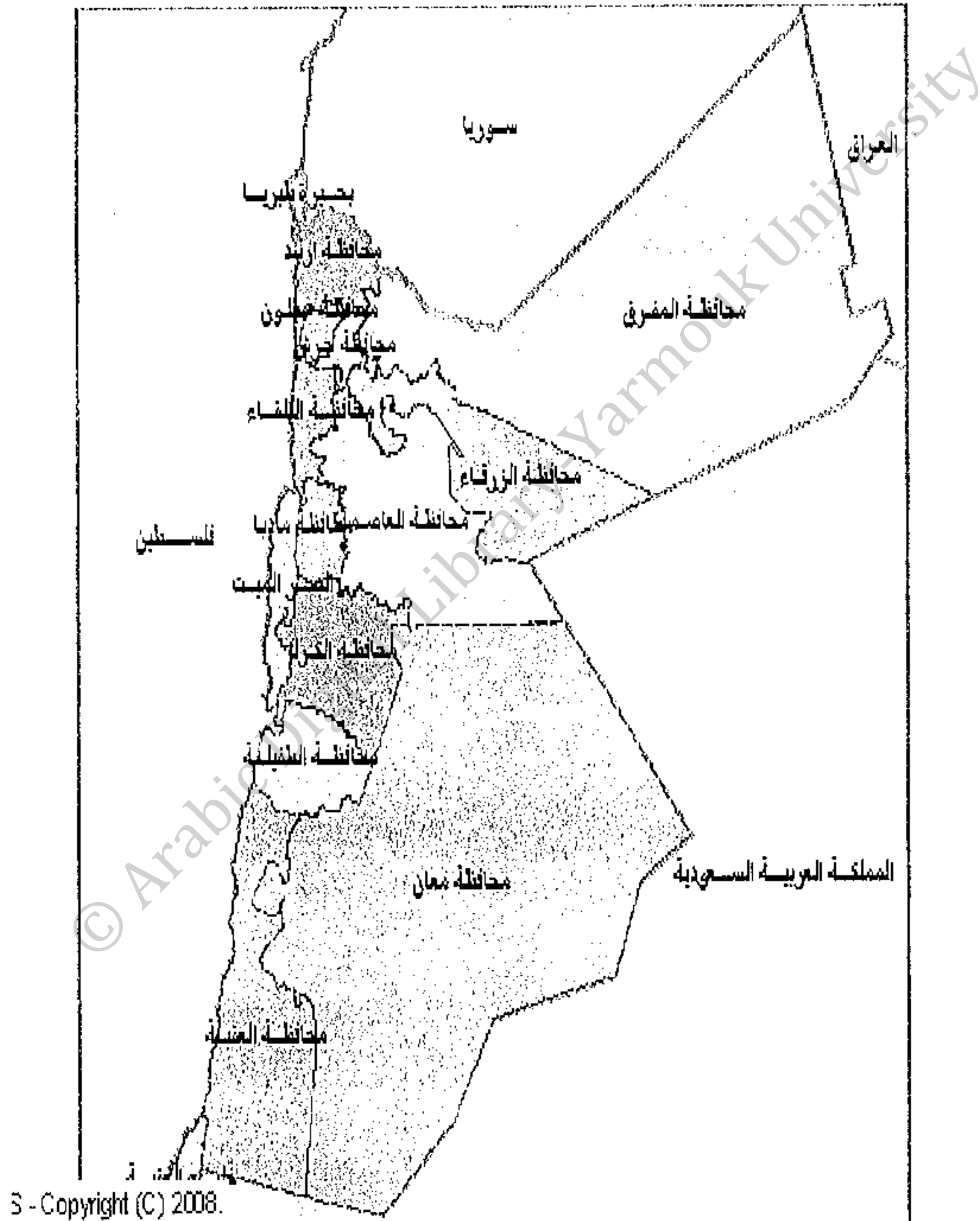
مقدمة

تمَ جمع المادة الاثنوغرافية من منطقة الدراسة "لواء بني كانة". حيث جُمعت المعطيات الاثنوغرافية من النساء المرشحات لانتخابات المجالس البلدية والبرلمان لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. كما تمَ إجراء مقابلات مع هيئات نسائية في الأردن لها دور فاعل في قضايا المرأة والدفاع عنها، فكان من الصعوبة الوصول للمرشحات والهيئات النسوية بسبب التزام المرشحات والهيئات النسوية في هذه الفترة الحرجة من الانتخابات. حيث تم جمع المواد الاثنوغرافية قبل وضع الإطار النظري النسوي، لذلك لم يكن هناك أي تحيّز للنظرية النسوية في جمع المادة الاثنوغرافية، مثلما أن فرضيات البحث تم استنباطها من الواقع.

منطقة الدراسة

يقع لواء بني كنانة إلى الشمال من مدينة اربد، ويبعد تسعة كيلو مترات عن اربد. وتأسس اللواء سنة ١٩٣٦م. ويحد اللواء من جهة الشمال الحدود الدولية مع سوريا، ومن الجنوب لواء قصبة إربد، ومن الشرق لواء الرمثا ومن الغرب لواء الأغوار الشمالية(السرحاني ٢٠٠٣: ٤١). وبلغ معدل السكان في اللواء مع نهاية عام ٢٠٠٦م (٨٢٠٤٠) نسمة، حيث بلغ معدل الذكور حسب دائرة الإحصاءات العامة مع نهاية عام ٢٠٠٦م ما يعادل ٤١٨٠٠ نسمة وبلغ معدل الإناث ٤٠٢٤٠ نسمة (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٦). وتتأثر المنطقة بمناخ حوض البحر المتوسط فهي حارة صيفا ومعتدلة ماطرة شتاء، وتعتمد الزراعة فيها على مياه الينابيع في الأودية المحيطة في المنطقة ومياه الأمطار في فصل الشتاء، وتضاريس المنطقة وعرة يغلب عليها الطابع السهلي، وتحتل أشجار الزيتون معظم الأراضي الصالحة للزراعة إضافة إلى الرمان والأشجار الحرجية والمثمرة. وتفتقر المنطقة إلى المعادن ومواد الخام، لذلك تغيب فيها الصناعات والمراكز التجارية، من هنا بقي التجانس بين سكانها وظهر التوافق في العادات والتقاليد بين أفرادها، فما ينطبق على قرية واحدة في دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي غالبا ما ينطبق على القرى الأخرى (عبيدات ١٩٨٤).

ويتكون اللواء من خمس بلديات، بلدية الشعلة، وتضم سمر وسحم، وبلدية الكفارات، وتضم كفرسوم وحرتا ويبلا والرفيد وحبراص وعقربا، وبلدية السرو، وتضم سما الروسان وحاتم وابدر وعزريت والمزيريب، وبلدية اليرموك الجديدة، وتضم خرجا وحريما وأبو اللوقس ومنطقة اليرموك وتشمل الخريبة والسيلة والقصفة وبرشتا، وبلدية خالد بن الوليد، وتضم ملكا وأم قيس والمنصورة والمخيبة والحمة الأردنية (عبيدات ١٩٨٤). حيث فازت تسع سيدات من أصل سبع عشرة مرشحة لعضوية المجالس البلدية في بني كنانة (جريدة الدستور ٢٠٠٧). وفازت سيدة من أصل سبع سيدات ترشحن للبرلمان وهي ناريمان الروسان (جريدة الدستور ٢٠٠٧). وفيما يلي عرض للمقابلات مع المرشحات في بني كنانة.



خريطة توضح منطقة الدراسة في محافظة اربد/ لواء بني كنانة

المرأة في مجتمع لواء بني كنانة

تلعب العادات والتقاليد دوراً بارزاً في تشكيل الرموز الثقافية حول المرأة في المجتمع. إذ تتشابه العادات والتقاليد في لواء بني كنانة إلى حد بعيد، والتي تؤثر على وضع وحركة المرأة داخل المجتمع المحلي (لواء بني كنانة). حيث للمرأة دور في الحياة الزراعية منذ تأسيس اللواء. ومع التطور العلمي والاقتصادي في البلد دخلت المرأة إلى المدارس للتعلم والعمل في وظائف اعتبرت مفضلة لدى المرأة مثل معلمة وممرضة (عبيدات ١٩٨٤). ومع ازدياد الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تطور وضع المرأة في المجتمع المحلي وأصبحت تشارك الرجل في الوظائف المختلفة، وأصبحت قادرة على الإنجاز وتحقيق الذات ووصلت لمناصب عديدة مثل: مديرات، ومحاميات، وصحفيات، وطبيبات، وممرضات، وهذا عائد إلى العولمة التي أدت إلى دخول تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في الوطن العربي، وخاصة التوسع في استخدام الانترنت، الذي ساعد على نشر المعارف والثقافة بسرعة كبيرة.

حيث ساهمت ثقافة الانترنت بتنمية الشعور بالاستقلال الفردي، والثقة بالنفس، والانفتاح الفكري، والتضامن الاجتماعي، والابداع والاستكشاف الثقافي، مما أدى إلى التفاعل والتبادل بين الثقافات. وأدت هذه النقلات النوعية في نشر المعارف والثقافات إلى تغيير في البنى الثقافية، والاجتماعية في المجتمع العربي بهدف التنمية. مما ساعد على إيجاد جيل منفتح على العالم ذكوراً وإناثاً (نصير ٢٠٠٢: ٨٧-٩٩)، وكان لهذه التحولات أثر مهم على حياة المرأة العربية عامة، والأردنية بشكل خاص، من خلال الاطلاع على تجارب النساء، وما حققته المرأة في الغرب من إنجازات، وابداعات، والانفتاح على العالم الخارجي، مما جعل نخبة من النساء تحذو حذو المرأة الغربية في التعليم، وإدراكها لأهمية مشاركتها في المجتمع، لأنها جزء منه وتزويدها بالامكانات، والمؤهلات، للمشاركة في الحياة العامة، والمطالبة بحقوقها الاجتماعية، والسياسية، والمدنية، مثل حق التمثيل السياسي.

وللنساء في اللواء نشاطات بارزة في العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات في المجتمع المحلي، ولهن نشاطات في الجمعيات النسوية في توعية وتقديم الخدمات للنساء. ولكن لا يوجد تجانس في وضع

النساء في لواء بني كنانة على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهذا ما يمكن إدراكه من الواقع الاجتماعي للنساء من حيث التحصيل العلمي، فهناك نساء وصلن إلى مستوى عالٍ في التعليم ولكن لا تزال هناك نسبة كبيرة من الأمية بين النساء ذات الأعمار الكبيرة ، إلى جانب وجود نسبة من الفتيات اللاتي تركن المدرسة في سن مبكرة بسبب الزواج و/أو تردي الوضع الاقتصادي.

ويتمايز الوضع الاقتصادي للنساء، فبعض النساء يتمتعن بإستقلالية اقتصادية، وأخريات لا يمتلكن الحد الكافي للكفاف. ويلاحظ أن التحصيل الثقافي للنساء قليل، فلا يوجد توعية في الحقوق المتعلقة باحتياجات النساء.

كما استطاعت المرأة في لواء بني كنانة - بسبب مطالبة الهيئات النسوية في الأردن وجهود المنظمات الدولية في منح المرأة حق الانتخاب والترشح- المشاركة في المجالس البلدية والبرلمان. ولكن اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية على الانتخاب وليس الترشح، ومع تطبيق نظام الكوتا في ٢٠٠٣ استطاعت بموجبه ست نساء من الوصول للبرلمان وكان من بينهن إحدى نساء لواء بني كنانة التي ترشحت مرة أخرى وفازت في انتخابات ٢٠٠٧.

عرض المادة الاثنوغرافية

في هذا الفصل سيتم عرض البيانات التي تم جمعها من المرشحات في الانتخابات البلدية والبرلمانية في لواء بني كنانة، على هيئة حالات دراسية كما هو آتٍ.

الحالة الأولى: نرمز إلى هذه الحالة بإسم مختلق (أم محمد) على أنها تمثل الاتجاه الغالب على أفراد هذه الفئة من النساء المرشحات في الانتخابات البلدية في لواء بني كنانة، حول أهمية الكوتا النسائية في توصيل المرأة إلى مراكز صنع القرار. (أم محمد) سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل سبع عشرة سيدة، ولها ابنتان. كان لها الرغبة في الوصول للمجالس البلدية على التنافس، ولكن خوفها من عدم الفوز على التنافس جعلها تلجأ إلى خوض الانتخابات على الكوتا النسائية، وتؤكد (أم محمد) أن النساء لن يخضن الانتخابات للوصول إلى مراكز صنع القرار على التنافس بدون الحاجة إلى الكوتا، ذلك لأن الرجل هو المسيطر على مثل هذه المواقع بل هو المسيطر على المجتمع، والمجتمع يتطلب وجود كوتا وهذا ما أكدت عليه، *" يعني بتوقعش انه تنجح المرأة بدون كوتا، خاصة إنه الرجل هو المسيطر على المجتمع ... كيف يقبل الرجل انه الست تمشي الأمور، المجتمع بيطلب وجود كوتا... صعب إنه الرجل يرسب والمرأة تنجح، ما حدا بتقبل هاي الفكرة من مجتمعنا".*

وحين سئلت (أم محمد) عن رأيها في الكوتا النسائية أشارت إلى أنها حق لتشارك المرأة بكل المجالات، لأن الرجل لا ينتخب امرأة. بل اعتبرت أن الكوتا فرصة للمرأة حتى تخرج من تقاليد وضغوطات المجتمع الذكوري، مثلما أن الكوتا هي الوسيلة الوحيدة لإيصال المرأة لمراكز صنع القرار، خاصة أن الرجل يتدخل في عملية اختيار المرشح الذي يرغب الرجل بأن تُصوّت له المرأة، مثلا تقول هذه السيدة: *" الكوتا الوسيلة الوحيدة لإيصال المرأة للمجتمع، خاصة إنه الزلم ما بيصوتوا للمرأة حتى إنه فيه زلم حلفوا بمين إنهم ما يصوتوا لامرأة".*

وأشارت (أم محمد) أن الكوتا أعطت المرأة فرصة للمشاركة والخروج من الحياة اليومية المرتبطة بالإنجاب والأمومة والمشاركة في العمل العام، وكما اعتبرت أن الكوتا هي وسيلة لتفتح المرأة ومعرفة بحقوقها، والمطالبة بالمزيد من الحقوق وتأكيداً على أهمية مشاركة المرأة في مؤسسات

المجتمع المحلي. بينما ذكرت ابنة (أم محمد) أن الكوتا لا تعبر عن مساواة في مواطنة المرأة، لأن المرأة نصف المجتمع ويجب أن تقف أمام الرجل والمجتمع الذكوري، وأن على المرأة أن تتنافس مع الرجل دون الكوتا إذ تقول: *" لازم تواجه الصعاب وتقف أمام الرجل والمجتمع التقليدي حتى تثبت نفسها... المرأة مش لازم تقبل بالكوتا كحل جذري ودائم، لازم يكون في تنافس حقيقي مع الرجل، لأنها قادرة على تحقيق الأشياء والمنافع أكثر من الرجل وبعقلانية أكثر"*. وأشارت الأخرى إلى أن الكوتا امتهان لحق المرأة، لأن المرأة ليست أقلية حتى تُمنح كوتا، وخاصة أن المرأة في الغرب استطاعت أن تثبت نفسها في المشاركة السياسية في المجتمع الدولي، وتؤكد أن للمرأة دوراً مهماً في مراكز صنع القرار لأن وجودها في هذه المراكز يعطيها فرصة للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود تمثيل متكافئ للمرأة في البرلمان، إذ تقول: *" أنا ضد الكوتا لأن الكوتا إمتهان لحق المرأة لأن المرأة نصف المجتمع ولابد من مساواتها بالرجل"*.

ويلاحظ أن (أم محمد) اعتبرت أن الكوتا هي الوسيلة الوحيدة لفوز المرأة الأردنية في أحد مقاعد البلدية والبرلمانية. وتؤكد أنه لولا الكوتا لما ترشحت النساء في الانتخابات، ذلك أن فرصة نجاحهن ضئيلة بسبب عادات، وضغوطات المجتمع الذكوري، التي تحاول إقصاء المرأة عن الحياة العامة، فالمرأة في العالم لا تتمتع بالحرية، والحقوق المتساوية بسبب النظام البطرياركي المسيطر على العالم، وعلى البُنى التقليدية، والاجتماعية وعلى بناه التقليدية والاجتماعية. فتقول: [*الكوتا احسن اشي عملته الحكومة، لأنه بدون كوتا ولا وحده من النسوان بتنجح...*]، إن تقبل (أم محمد) بالكوتا النسائية هو واقع ووسيلة للوصول لمؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يظهر جلياً من خلال تعبيرها أن الكوتا هي الوسيلة الوحيدة لوصول المرأة لمراكز صنع القرار.

فالكوتا النسائية تشجع النساء على خوض الانتخابات البلدية والبرلمانية، بدليل وصول إحداهن للمجالس البلدية بالتزكية، أي أن المرشحة حصلت على صفر ولم تُصوّت لنفسها، وهذا يدل على أن الكوتا تمييز إيجابي للمرأة، بالرغم من أنها ليست حرة في التصويت حتى لنفسها. بل اعتبرت الكوتا عذر لوجود المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والمحلي، تقول (أم محمد) [*الكوتا النسائية كويسة هي اللي شجعتني على النزول وإذا بدي انزل على التنافس يعني بدي احط راسي براس زلمة، لكن الكوتا هي عذر إلي وجواب لكل من يسألني ليش مرشحة حالك بحكيلهم إني نازل على الكوتا...*]. وتعكس جملة "*بدي احط راسي براس زلمة*" أنها غير قادرة على منافسة الرجل في مؤسسات المجتمع التقليدي (العشيرة)، وهي مشكلة عند العديد من النساء نتيجة لأفكار حول المرأة وامكاناتها ودورها التقليدي.

الحالة الثانية: ونرمز لها بإسم مستعار (أم سعد) ليعبر عن وجهات النظر المشتركة بين هذه الفئة من النساء المرشحات في الانتخابات البلدية في لواء بني كنانة، حول أهمية قانون الصوت الواحد. وهي سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل سبع عشرة سيدة، ولها ابنتان. إذ تؤكد (أم سعد) على أن تطبيق قانون الصوت الواحد يحرم المرأة من الفوز لأن أبناء المجتمع المحلي يفضلون التصويت للذكر، وهو في الغالب ابن العشيرة وإن كان غير كفؤ وهذا ما أكدت عليه فتقول: *" العشائرية يعني الناس راح تظل تبدي ابن العشيرة وان كان مش كفو وغير مؤهل لأنه ابن العشيرة أولى ولأنه القانون ما بيسمح إلا انه نصوت لواحد"* ، بينما تضيع فرصة النساء وخاصة أن المرأة الناخبة لا تتمتع بالحرية في اختيار مرشحها، لأن الصوت الواحد يذهب لابن العشيرة. وتؤكد (أم سعد) أن الصوت الواحد يذهب للأفراد الذكور ونادرا ما يذهب للمرأة، *" الصوت الواحد ما بيعطي مجال للمرأة تفوز، لأنه في أعضاء ذكور كثيرين نازلين، صوتوتوا للجال وتركوني، كيف بتركوا الرجل وبنتخبوا امرأة"*. لذلك دعت إلى تعديل قانون الصوت الواحد إلى صوتين من أجل إتاحة الفرصة أمام المرأة للفوز، وهذا ما أشارت إليه في حديثها، مثلا: *" لو كان صوتين كان فرصة نجاحي كعضو رئيس أكثر من نجاحي على الكوتا، بفضل لو كان في صوتين"* .

وحين سئلت (أم سعد) عن رأيها في الصوت الواحد أكدت على أن هذا الصوت يذهب دائماً لإبن العشيرة الذكر، تقول: *" الصوت الواحد خام، لأنه الصوت الواحد يعني كل واحد بيرجع للعائلة والعشيرة"*. كما وأشارت أن الصوت الواحد مجحف بحق المرأة ولا يعطيها فرصة للفوز، لأن المجتمع لا يتقبل فكرة التصويت لامرأة وترك الرجل، حتى أن المرأة نفسها لا تنتخب امرأة لأن المرأة في المجتمع الأردني تتبع الرجل، وهذا يعود الى البنى الثقافية والاجتماعية في المجتمع التي تفرز المنتخبين وهي التي تحدد الأدوار الثقافية والاجتماعية التي يلعبها الأفراد ذكوراً وإناث، وهذا ما أكدت عليه: *" الصوت الواحد ما بيعطي مجال للمرأة تفوز... لأنه في أعضاء ذكور كثيرين نازلين، كيف بتركوا الرجل وبنتخبوا امرأة"*.

في المقابل نجد أن ابنتا (أم سعد) يفضلن الصوت الواحد لأن تعدد الأصوات يؤدي إلى حيرة الناخب في الاختيار، ولأن الصوت الواحد يمنح الأفراد فرصة من أجل التصويت للأفضل وعن قناعة، تقول: *" الصوت الواحد أفضل، إن جبت تحيره خيره... أحيانا بنحط أشخاص بدون اقتناع بس لما يكون المجال أمامك انك تصوتي لواحد بنصوت وإحنا مقتنعين، الإنسان بينتخب الأفضل"*. ولكن واقع الانتخابات لا يعكس هذه الحقيقة، فالصوت الواحد في الدول المتقدمة يعني التصويت لشخص واحد وهو الأكفا، ولكن في المجتمع الأردني يكون التصويت لابن العشيرة وليس الأكفا.

وبمعنى آخر، فإن قانون الانتخاب الأردني، خاصة فيما يتعلق بالصوت الواحد، يُشجع من تجميع القبائل والعشائر، في حين أن هذا القانون يقع خارج التمثيل الحزبي وهو أمر يباين ما نجده في الدول الأوروبية. فالأحزاب في الأردن غير فاعلة، ونادرا ما تنتمي المرأة للأحزاب السياسية في الأردن، لهذا لم تترشح ضمن برامج صادرة عن الأحزاب السياسية، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية الشاملة المنشودة. وما زالت العشيرة هي المسيطرة في الساحة السياسية الأردنية، مما يجعل فرصة وصول المرأة لمراكز صنع القرار ضئيلة.

الحالة الثالثة: بنفس الطريقة، نرمز لها بإسم مختلق (سلسبيل) لتمثل الآراء المشتركة بين هذه الفئة من النساء المرشحات في الانتخابات البلدية في لواء بني كنانة، حول العشيرة ودورها في الانتخابات، ودعم المرأة في حملتها الانتخابية. (سلسبيل) سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل سبع عشرة سيدة. (سلسبيل) تؤكد أن هناك دور مهم للعشيرة في الانتخابات، وهو دور تقليدي لأن العشائر تسعى دائماً إلى إيجاد من يمثلها في مراكز صنع القرار ويكون ممثلها ذكراً وليس أنثى، لأن العشيرة يعني حدوث عنصرية اجتماعية ومشاكل في وقت الانتخابات. لذلك سعت خلال حملتها الانتخابية إلى توسيع نطاق الحملة خارج العشيرة، فتقول: "*ما اعتمدت على عشيرة الطوالبة بس في عمل قاعدة انتخابية، أنا ضد العنصرية، عندي علاقات مع الطوالبة ومع خارج الطوالبة وهم ناس بيحترموني وأعطوني الثقة من خارج عشيرتي، أنا بقاوم الفكر العشائري لأني معروفة ودرست لمدة ٣٠ سنة فالطلاب والطالبات بيعرفوني، حتى الشباب لأنه مدرستي كانت مختلطة على شان هيك تتوافد علي التلفونات من مختلف العشائر وحكوا إنهم معاي وأعطوني الثقة. لكن الصوت الواحد واللي صدر عن الحكومة بيعزز العشائرية بشكل عام*" تؤكد تجربتها أن العشيرة لوحدها لا يمكن أن تكون قاعدة انتخابية للمرشح، بل على المرشحات توسيع نطاق الحملات الانتخابية خارج حدود العشيرة، حيث استطاعت أن تحصل على أصوات من عشيرة الطوالبة ومن خارجها، بسبب امكانياتها ومكانتها التعليمية التي جعلتها محطة ثقة لدى الطلاب والطالبات والأهالي.

لذلك ترى (سلسبيل) دور العشيرة بدأ يتلاشى، لأن العشائرية تؤدي إلى خلافات بين العشائر، "*انا من لما ربي خلقني ما بحب العشائرية. ما فيش واحد بعيد عن الثاني، الناس بدون انتخابات وفي الأوضاع العادية سمن على عسل، مع الانتخابات بتتغير البلد والناس وكل واحد بيروح للي اله وابن عشيرته*". ففي الأوضاع العادية ودون وجود انتخابات تكون العلاقات بين العشائر على ما يرام، ولا يوجد مشاكل، بينما في فترة الانتخابات يرجع كل شخص إلى العشيرة، وتتضح العنصرية بشكل كبير مما يسبب مشاكل بين الناس. كما أكدت أن العشيرة ضد نزول المرأة في الانتخابات لأن العشيرة التي يترأسها ذكر لا

يتقبل فكرة انتخاب المرأة ومشاركتها في صنع القرار، مثلما أن المرأة لا تتمتع بالحرية في اختيار مرشحها لأنها ترجع إلى الرجل الذي يختار مرشحه ويلزم المرأة بهذا المرشح، "*في رجال بيضغطوا على النسوان وبيحلفوا بالطلاق على نسوانهم إذا ما انتخبت اللي بدهم إياه. مثل بنت عمي حكتلي أنا ما بقدر اصوتلك لأني بدي اتبع جوزي، صدقي الحكي مش انه المراة بتغار من المراة لكنها بتعاني من ضغوط جوزها أو أبوها أو أخوها*".

وحين سئلت (سلسبيل) عن الدور الذي تقوم به العشيرة في الإنتخاب، أكدت على أن هذا الدور أساسي بسبب غياب دور الأحزاب في دعم المرشحين، وأنها المرجع لكل شخص، تقف مع أفرادها في السراء والضراء " *الإنسان ما اله إلا أهله وعشيرته، شو بصير معانا بنرجع للعشيرة، واحد بيقتل واحد بيرجع للعشيرة وبيحتمي فيها*". ولكن يتناقض هذا الإطراء مع التجربة الخاصة للأم في الانتخابات، والتي تقول:" *العشيرة مهمة لمساندة ودعم المرشح، العشيرة مرجعيتنا بس أنا نزلت لحالي وعشيرتي ما انتخبتني*". إذ تؤكد تجربتها على أن العشيرة لم تكن السبب الوحيد في نجاحها، وخاصة أن عائلتها لم تصوت لها لأن عشيرتها وقفت مع ابن عمها ودعت إلى التصويت له، حتى أن إخوانها انتخبوها سراً خوفاً من عمل انشقاق داخل العشيرة، فتقول: " *عشيرتي فضلوا ينتخبوا ابن عمي وحتى إخواني انتخبوني بالسر وبالغصب، كانوا خايفين إنهم يعملوا انشقاق في العشيرة*".

مثلما أن (سلسبيل) أكدت أيضاً على أن العشيرة نادراً ما تتبنى المرأة في حملتها الانتخابية، لأن العشيرة تتبنى الرجل لأنه الأقدر على تمثيل مصالح العشيرة، وأن الرجل قادر على تمثيل المرأة والرجل. وتؤكد آراء (سلسبيل) أن غياب الأحزاب السياسية الفاعلة في الأردن يحول دون وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، خاصة أن العشيرة نادراً ما تحتضن المرأة في الانتخابات.

وتؤكد (سلسبيل) أن للمرأة دوراً مهماً في الحياة العامة ولا بد من مشاركتها، لأن المجتمع بحاجة إلى مشاركتها، بدليل أن الحكومة وضعت كوتا نسائية لتعزيز من مشاركة المرأة وتفعيل دورها في مراكز صنع القرار، هذا ما أكدت عليه: " *مجتمعنا الرجل مسيطر فيه، المراة بدات تاخذ حقها وتفرض وجودها بواسطة جهود الحكومة مثل الكوتا، انطلاقا من دعوة الملك عبدالله حتى تكون الانتخابات ديمقراطية يشارك فيها كل أفراد المجتمع الأردني بما فيهم المرأة، وهذا بيدل على مكانة المرأة وقدرتها على عمل أشياء أكثر من الرجل، والملكة رانيا اكبر قدوة إلنا بنشوفها على التلفزيون بتشارك بمؤتمرات عن المرأة وحقوقها وحقوق الطفل، ونحنا لازم ندافع عن هذه الحقوق ونشارك فيها، وخاصة انه وراء كل رجل عظيم امراة، بيكفي الزلم حاكمين بالدار، اجا وقت نوخذ فرصتنا*". وتشير أن المجتمع ذكوري، ولكن هذا لا يمنع من مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسة، بدليل اهتمام القيادات السياسية في الاردن على منح المرأة

حقوقها في ظل سيادة القانون مثل حق الترشح على الكوتا من أجل اثبات وجود المرأة وتفعيل دورها في الحياة العامة. وتؤكد أن واقع الحياة في المجتمع الأردني مسيطر عليه من قبل الرجل بدءاً من المؤسسة الصغيرة وهي المنزل، وصولاً إلى مؤسسات المجتمع المحلي الأخرى التي تمارس التفرقة العنصرية بين فئات المجتمع المحلي ذكوراً وإناثاً.

كما تشير إلى أن مشاركة المرأة ضرورية لأنها قادرة على تحقيق إنجازات كثيرة، مثلاً: " *المرأة قادرة على عمل أشياء كثير فأنا بدي أدعم المرأة وأوصل صوتها للمسئولين وامثل النسوان واحل مشاكلهن* " إذ تؤكد أن المرأة قادرة على تحقيق الكثير وتسعى إلى توصيل صوت المرأة إلى المسؤولين عن طريق الوصول لمراكز صنع القرار. وأشارت أن للمرأة المرشحة هدفاً تسعى إلى تحقيقه وإلا لما أقدمت أي امرأة على الترشح دون وجود هدف مسبق مثل خدمة المجتمع وتحرير المرأة والمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة وتوعية النساء في المجتمع المحلي بأهمية مشاركة المرأة سياسياً، إلى جانب اثبات وجود المرأة وتفعيل دورها في مراكز صنع القرار، تقول: " *المرأة إلها أهداف تسعى لتحقيقها وإلا ما وحدة من النسوان بتنزل للانتخاب وبتترشح لأنه في براسها هدف تسعى لتحقيقه* ".

وأشارت إلى أهمية ترشح النساء للبرلمان ومراكز صنع القرار لأن تجربة النساء في المجتمع الأردني واحدة، وترشح النساء لمراكز صنع القرار يهدف إلى نقل هموم النساء والدفاع عن حقوقهن وعرض قضاياهن على الساحة العامة، لأن المرأة الأردنية تعيش في نفس الظروف والواقع، ولأن المرأة قادرة على فهم المرأة أكثر من الرجل، تقول: " *البرلمان مهم تشارك فيه المرأة حتى تنقل هموم ومشاكل المرأة خاصة أن المرأة عايشه الواقع نفسه، لأن المرأة أقرب إلى المرأة من الرجل اللي ما بحس بهمومها* ". كما أكدت أن اختلاط المرأة بالرجل ليس محرماً لأنه يكون ضمن قيود مع تمسك المرأة بالأخلاقيات التي نشأت عليها النساء في المجتمع الأردني، وخاصة أن المرأة مكملة لأدوار الرجل، مثلا تقول: " *أنا بشجع اختلاط المرأة بالرجل مع المحافظة على حقوقها وقيمتها، الحياة تتطلب ذلك وتشجع الاختلاط والمرأة مكملة لرجل والرجل مكمل للمرأة لأنه ما في مشروع بدون الاثنين مثل الأسرة لازم يكون في رجل وامرأة* ".

وتؤكد (سلسبيل) أن للمرأة أدوار مثلما للرجل، ولا بد من تفعيل مشاركة المرأة في صنع القرار لأنها نصف المجتمع، وقد وُصلت لدرجة كبيرة من العلم والتعليم، وهي التي ربت المهندس والدكتور، وهذا ما أكدت عليه: " *أنا بآمن أن المرأة قادرة على تحقيق ما لا يستطيع الرجل القيام به، هي اللي ربت الدكتور والمهندس والطيار على شان هيك بيحكوا يلعنك ويلعن أمك ومش بلعن أبوك لأنه المرأة هي اللي*

بتربي الأولاد". وتشير إلى أن المرأة ساهمت بالدفاع عن قضايا المظلومين، لذلك لا بد من أن تشارك في المجتمع لأنها جزء من المجتمع مثلاً تقول هذه السيدة: " *المرأة إلها أدوار مختلفة في مجتمعاتنا، بنشوف نساء محاميات بدافعو عن حقوق الغير والمظلوم، يعني وصلت لمناصب عديدة ومش غلط إنها تطلع وتشارك بالحياة لأنها جزء من هذا المجتمع مثلها مثل الرجل*". وتؤكد أن المرأة قادرة على تحقيق إنجازات أكثر من الرجل، وأن للمرأة أدوارا تنموية بدليل اهتمام الحكومة بوضع كوتا للنساء في مراكز صنع القرار فتقول: " *حتى انه المرأة قادرة على تحقيق أشياء أكثر من الرجل، المرأة إلها أدوار تنموية وإلا ما كان حطوا الكوتا للبلدية والبرلمان، بس الملك والملكة الله يطول أعمارهم مؤمنين بقدرات المرأة العربية الأردنية*".

كما تشير إلى أنه من الضروري أن تشارك المرأة في الحياة العامة من أجل إحداث تغيير نوعي في تفكير النساء فتقول: " *لازم تشارك حتى تغير من تفكيرها، كل تفكير النسوان هون ... بالزواج والبيت والأولاد*". تؤكد هذه المقولة على محدودية تفكير النساء المرتبط فقط بالزواج والأمومة، وأن السبيل للخروج من هذا الوضع هو خروج المرأة من البيت والمشاركة في الحياة العامة. وتشير احدى المرشحات غير الفائزات أنه من الضروري أن تشارك المرأة في صنع القرار حتى تعبر عن قضاياها والمطالبة بالمزيد من الحقوق، إذ تقول: " *لازم المرأة تصل لمراكز صنع القرار حتى تعبر عن قضاياها وتطالب بقرارات تلائم احتياجاتها*". بينما ذكرت أن الهدف من ترشح المرأة هو تحقيق أهداف تنموية فتقول: " *أنا بدي أعمل مشاريع تنموية صغيرة حتى تشتغل فيها النسوان والبنات اللي ما عندهم شغل، بدي أعمل مكتبة حتى تثقف الكل وخاصة النسوان والبنات، وكمان المرأة إلها دور في البلدية إذا وصلت، من خلال المحافظة على البلد ومدخل البلد ونظافة الشوارع وتنظيم الأراضي الزراعية، وأهم شيء هو إثبات وجود المرأة إنها قادرة على العمل أكثر من الرجل وتمارس حقها كامرأة*"، إذ تؤكد هذه المقولة على أن للمرأة المرشحة برامج تنموية تسعى إلى تحقيقها وتقديمها في مجالس الحكم المحلي (البلديات) والبرلمان، علماً أنها قد تقتصر على تقديم الخدمات.

في المقابل تشير بعض النساء في هذه الحالة (سلسبيل) إلى أن المرأة قطعت شوطاً لا بأس فيه في المجتمع وحققت إنجازات وأثبتت الذات، إلا أن الضغوطات التي تمارس على المرأة لا تزال كثيرة، تهدف إلى الرجوع بها للوراء فتقول: " *صحيح انه المرأة طلعت وخرجت من البيت بس الضغوطات عليها كثير، حتى الناس بما فيهم ذكور وإناث بيحاولوا يرجعوها لورا ويحطموا كل اللي وصلت اله، بسبب الغيرة ما بدهم امرأة تكون أفضل منهم، بس أكيد الملك والملكة كان الهم الدور الأكبر في تعزيز دور ومكانة المرأة في المجتمع، إيماناً بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*". وتشير الأقوال إلى أن الإسلام لا يُعارض مشاركة المرأة في الحياة العامة من وجهة نظرهن، لأننا نعيش في زمن مختلف عن زمن الرسول

فالحياة والمجتمع يتطلب وجود الرجل والمرأة إلى جانب بعضهما من أجل الإنجاز، ولكن يكون الاختلاط ضمن حدود، فتقول: " المرأة إلها دور تنموي مهم ولازم تثبت هذا الدور، أما من ناحية الإسلام فالإسلام مش ضد خروج المرأة للعمل ".

بينما ذكرت (سلسبيل) أن هناك ضغوطات من قبل أفراد المجتمع تُعارض ترشح النساء في الانتخابات بإسم الدين، تقول:" *بس بتفاجيء من كذا ست متعلمة بردهن علي لما طلبت منهن ينتخبوني، وحدة هي مديرة مدرسة حكتلي وكنا في الشارع كيف تتعدي على حق الرجل وانا رديت عليها انت مديرة ومدرسة كيف تشتغلي*"، إذ تشير هذه المقولة إلى عدم تقبل بعض النساء المتعلمات في المجتمع المحلي لفكرة ترشح المرأة للإنتخابات، لأنهن يعتبرن أن ترشح المرأة هو تعدٍ على حقوق الرجل.

الحالة الرابعة: وظفنا الطريقة السابقة المستخدمة في الحالات الثلاث السابقة، من حيث طرح الاسم المستعار (أم محمود) لتعبر عن وجهات النظر المشتركة بين هذه الفئة من النساء المرشحات للبرلمان في لواء بني كنانة، حول أهمية الكوتا النسائية. (أم محمود) سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل خمس نساء من المرشحات للبرلمان في لواء بني كنانة. (أم محمود) امرأة أرادت خوض الانتخابات البرلمانية على التنافس، ولكن بسبب تقاليد المجتمع الأردني الذكوري غير المعتاد على وجود المرأة في مواقع صنع القرار، وخاصة أن الرجل يرفض التصويت للمرأة، لذلك ترشحت على الكوتا النسائية، لأن فرصة نجاح المرأة أكبر على الكوتا، لأنه من الصعب أن تفوز المرأة في الانتخابات في ظل مجتمع عشائري، والذي يرفض مشاركة المرأة في السياسة، وتؤكد (أم محمود) أن الكوتا أعطت فرصة للمرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار، وأنها فكرة جيدة من أجل تدعيم مشاركة المرأة في صنع القرار، تقول: " *فكرة كويسة لتدعيم ثقافة تقبل المرأة في العمل السياسي والبرلمان لكن بتمنى تكون اكثر من هيك*". وذكرت أن منح المرأة حق الترشح على الكوتا يعني الحصول على جزء من حقوقنا أفضل من أن تكون كل حقوقنا ضائعة فتقول: " *معليش نوخذ جزء من حقنا ولا يكون كل حقنا رايح*". وأشارت أن وجود الكوتا يهدف إلى الإرتقاء من شأن المرأة لدعم ثقافة تقبل المرأة في العمل السياسي والبرلمان " *الحكومة حطت الكوتا لعلو من شان المرأة ويكون إلها دور إنشاء الله*".

ويلاحظ أن (أم محمود) تقبل بالكوتا كوسيلة وواقع للوصول لمؤسسات المجتمع المدني، ولكن قبول المرأة بالكوتا النسائية كحل جذري، يؤكد فكرة اعتبار المرأة مواطنة من الدرجة الثانية، بالرغم من أنها إستطاعت أن تتبوأ مواقع مثل وزارات وأعضاء في البرلمان. فالمرأة الأردنية تملك الكثير من

المهارات، والقدرات، والإمكانيات التي تمكنها من منافسة الرجل دون وجود كوتا. لأن الكوتا تمنح للأقليات فقط وليس لأعضاء نصف المجتمع. وتؤكد آراء (أم محمود) على عدم وجود وعي لديها حول الكوتا، مثلما يشير إلى أن النساء أقلية، يقبلن التمييز ضدهن، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء تحكم المجتمع الذكوري بمؤسسات المجتمع المحلي.

وحين سئلت احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (أم محمود) ذكرت أن الكوتا أصبحت غير فعّالة في اختيار الأمثل من النساء لأنها أصبحت توصل نساء غير جديرات في الدفاع عن قضايا المرأة وحقوقها، لذلك تدعو إلى إلغاء كافة الكوتات وخاصة الكوتا النسائية، فتقول: " *انا وحدة من الستات بنادي لإلغاء الكوتا، جميع الكوتات مسيحية وشركسية وبالذات كوتا المرأة، لأنها شناعة كل وحدة عندها ٣٠٠ صوت بترشح حالها بكونن مش كفو وبغض النظر عن تعلميها وثقافتها، صار بيوصل بسبب الكوتا نساء غير جديرات*". وخاصة أن تطبيق الكوتا وطريقة احتسابها على النسب المئوية، تجعل فرصة وصول نساء من العاصمة ومن رحم الهيئات النسوية غير ممكنة لأنها تحتاج لنسب عالية جداً للفوز بأحدى مقاعد البرلمان، لأن عدد المقترعين عالي جداً. وخاصة أن وصول احدى النساء من رحم الهيئات النسائية يساعد على مناقشة القضايا التي نادراً ما تعرف بها النساء اللاتي لا ينتمين للمنظمات النسائية.

الحالة الخامسة: ونرمز لها بإسم مستعار (أم توفيق) لتمثل الآراء المشتركة لهذه الفئة من النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية في لواء بني كنانة، حول قانون الصوت الواحد. (أم توفيق) سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل خمس نساء من المرشحات للبرلمان في لواء بني كنانة. وترى (أم توفيق) أن الصوت الواحد لا يدعم المرأة في حملتها الانتخابية، لأن المجتمع غير معتاد على انتخاب المرأة، وأن المرأة تتبع الرجل والتصويت لمن يرغب أن يصوت له. وأن الصوت الواحد يعني السماح لكل مواطن بالتصويت لمرشح واحد ذكراً أو أنثى. إذ تؤكد على أن الصوت الواحد ظلم ويعزز من العشائرية والتفرقة بين الناس، تقول:" *الصوت الواحد ظلم، انا ضده بصراحة، لأنه بيعزز من العشائرية والتفريق بين الناس وحتى العنصرية. لازم نخرج من الثوب التقليدي والعقل الشرقي والعنصرية العشائرية، لازم نطلع لقدام ونشوف العالم من حولنا، نشوف وين وصلت المرأة في العالم بجهدها وإصرارها*"، إذ تؤكد أن الصوت الواحد يُعزز من العشائرية وسبب ذلك أن قانون الانتخاب الأردني يضعف من فرصة الأحزاب السياسية، مثلما يضعف من وفرصة وصول المرأة للبرلمان. وتشير (أم توفيق) أن الصوت الواحد يذهب للأفراد وليس للبرامج السياسية التي تقدمها الأحزاب السياسية، وخاصة أن المرأة نادراً ما تنتمي للأحزاب.

وأثناء حواري مع (أم توفيق) أشارت أن الصوت الواحد لا يخدم وصول المرأة للبرلمان إذا كان هناك مرشح ذكر من العشيرة، لأن الناخب والعشيرة ينتخبون الرجل لأنه حسب وجهة نظر العشيرة والمجتمع قادر على تمثيل مصالح المجتمع والأفراد أكثر من المرأة، فتقول: " *الصوت الواحد ما بيخدم وصول المرأة للبرلمان إذا كانت العشيرة منزلة مرشح ذكر، لأن الناخب والعشيرة بتفضل انتخاب الذكر لأنه باعتقادهم قادر على تمثيل مصالحهم اكثر من المرأة*". بينما أشارت احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (أم توفيق) إلى أن الصوت الواحد يتيح للناخب أن يُصوِّت عن قناعة، لأن تعداد الأصوات يؤدي إلى مشاكل وعدم تفاهم فتقول: " *أنا بأيد الصوت الواحد، ما بعرفش بحس الصوتين بصير فيه عدم تفاهم ومشاكل، وبصوت واحد بكون لمين ما كان*". وتؤكد احداهن على أنه لا بأس بالصوت الواحد لعدم وجود بديل في هذه الفترة من غياب الأحزاب السياسية، فتقول: " *بما انه ما في احزاب فاعلة بعتقد انه الصوت الواحد بلائم هذه المرحلة، بعد ما تنشط الحركة الحزبية في البلد ممكن يتغير قانون الصوت الواحد*".

الحالة السادسة: ونرمز لها باسم مستعار (أم عصام) لتعبر عن الاراء المشتركة لهذه الفئة من النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية في لواء بني كنانة، حول العشيرة ودورها في الانتخابات. (أم عصام) سيدة تبلغ من العمر خمس وثلاثين سنة، وتمثل خمس نساء مرشحات للبرلمان من لواء بني كنانة. إذ تؤيد (أم عصام) الدور التقليدي للعشيرة ودورها في الانتخابات. لأن المجتمع الأردني هو مجتمع عشائري، ولأن العشيرة هي مرجع كل فرد، فتقول:" *العشيرة هي الأساس في الانتخابات الأردنية ضمن مجتمع قبلي وخاصة انه الرجل هو راس العشيرة والمسيطر عليها، العشيرة هي التي تساند المرشح وبتقف معه، الصوت الواحد بيدعم فكرة العشائرية، العشيرة تنتخب ابن عشيرتها كفو او مش كفو، مرجعنا دائما للعشيرة، إذا صار عندنا مشاكل وأفراح بنرجع للعشيرة وبنشارك وبنقوي الصلات، ابناء العشيرة بيقفوا مع بعضهم البعض، لأنهم بيعرفوا بعض اكثر من غيرهم، العشيرة إلها دور كبير في تنجيح او ترسيب الأشخاص، إلها دور في كل اشي، بس كونا في مجتمع تقليدي فكرة ترشح امرأة للبرلمان مش مترسخة، لازم ما نوقفش ضد العشيرة لأنه نحنا بحاجتها، بس هذا الاشي بيرجع للمرأة إذا اثبتت نفسها وإنها قادرة على عمل أشياء وتساعد الناس*"، وتؤكد أن العشيرة هي المؤسسة التي يتم لعب جميع الأدوار داخلها ومن خلالها، وقد يكون موقف المرشحات من العشيرة ودورها في الانتخابات نابعاً من أن العشيرة هي المسيطرة على الانتخابات، ولذلك تقتنع النساء بأهمية العشيرة في تنجيح المرشح وهو واقع تتقبله المرشحات، ولكن المجتمع الأردني مجتمع تقليدي لا يتقبل فكرة وجود المرأة في البرلمان، لأن البرلمان كان مقتصراً فقط على الرجل دون المرأة، فالعشيرة نادراً ما تقف مع المرأة في حملتها الانتخابية.

وحين سئلت احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (أم عصام) عن تجربتها الانتخابية أشارت أن العشيرة لوحدها لا يمكن أن تكون قاعدة انتخابية للمرأة، وأن سبب نجاحها هو امكانياتها وقدراتها التعليمية والتثقيفية، ومساعدة الناس التي امتدت لتصل كافة قرى لواء بني كنانة. فالعشيرة كان لها دور في دعم قاعدتها الانتخابية، إلا أن تمكين المرأة يُساهم في منحها الفرصة للمشاركة في الحياة العامة. فتقول: " *المفهوم السياسي للعشيرة فأنا مش معها لأنه أحيانا بتركضي وراء ابن عشيرتك حتى تعطيه صوتك وما بكون كفو، حضور الإنسان بنعكس سلبا على عشيرته إذا لم يكن كفو.. أنا بعتبر عشيرتي اللواء كله* ". حيث اعتبرت أن اللواء ككل عشيرتها. وتؤكد على ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية في الأردن لتحتضن المرأة بالشكل السليم، لأن العشيرة نادراً ما تتبنى المرأة في حملتها الانتخابية.

وتؤكد الحالة (أم عصام) على أن للمرأة دوراً مهماً في البرلمان وهو دور خدمي ومساعدة الناس، فتقول: " *إذا وصلت للبرلمان زي ما حكيتلك راح أطالب بجامعة في الأغوار الشمالية لأنه طلابنا بتعذبوا في المواصلات لأنهم بيدرسوا في جامعات الكرك والطفيلة، وكما راح ادعم الشؤون الاجتماعية* " ولكن مطالبتها بجامعة للطلاب في الطفيلة يعني التقوقع على الذات، وهو تفكير غير واع لمسألة أهمية منح الطلاب الحرية من خلال الخروج من مجتمع ضيق الى مجتمع الجامعة الذي يعلمه المسؤولية والحرية وتكوين النفس.

بينما تشير احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (أم عصام) أن للمرأة دوراً سياسياً وخدمياً أيضا، فتقول: " *أنا نجحت بسبب محبة الناس، أنا بحط قدامي هدف يجب اني اوصله، في هدف ورسالة في ذهني بسعى لخدمتها... خدمة الوطن والمواطن ومساندة الضعفاء وإطلاق صوت الحق في كل منبر، واني أكون قريبة من صنع القرار، هذا أهم شيء في التشريع لأنه بتشرعي صح تبعا للوقائع والحاجة ومراقبة أعمال التشريع* "، وتؤكد على أن للمرأة البرلمانية هدف من الوصول للبرلمان وهو مراقبة التشريع ووضع قوانين لها علاقة باحتياجات المرأة وهو الذي لم تشر إليه المرشحات الأخريات.

وقد تم الحصول على آراء النخب النسوية في الأردن حول الكوتا النسائية. حيث ذكرت معالي الوزيرة السيدة أسمى خضر- الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة – أن الكوتا النسائية وُضعت لسد الفجوة بين الحق السياسي للمرأة، والمعترف به قانونياً والعقبات الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، التي تعيق مشاركة المرأة، فتقول: " *الخلفية وراء الكوتا هو إدراك الحاجة لإجراءات وتدابير خاصة واستثنائية لسد الفجوة بين الحق المعترف به دستوريا للمرأة في اشغال مختلف مواقع صنع القرار*

على أساس المؤهل والكفاءة، وبين العقبات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد والتقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، وعدم تقبل فئات عريضة في المجتمع لوجود المرأة في هذه المواقع واستمرار تفضيل دعم الرجل لاشغال الرجل في هذه المواقع وعدم دعم المرأة، إضافة إلى تهيب المرأة ذاتها وعدم امتلاكها القدرة المالية والاقتصادية التي تمكنها من المنافسة. مثل هذه التدابير أن تكون مواطنة لبضعة دورات إلى أن تضيق الفجوة بين الواقع والحقوق المعترف فيها. ويستخدم هذا الأسلوب في معظم دول العالم لتحقيق كافة الفرص وإرساء مبدأ المواطنة بين الرجل والمرأة دون تمييز... يتوقع أن تنتهي الكوتا النسائية، لان التجربة أثبتت اللجوء لتعيين أو تخصيص مقاعد، أدى إلى بشكل فوري فوز نساء عن طريق التنافس وهذا لم يحدث سابق لتخصيص المقاعد. هذا يدل على أن المرأة لو أعطيت الفرصة وفتحت لها الأبواب، هي قادرة على عبورها ولابد من كسر الحواجز وهي في اصلها ذهنية، ما أن تتخطاها النساء مع الكوتا يدرك المجتمع والنساء أنها حواجز وهمية ويمكن تجاوزها... اعتقد أن هذا ظلم، باعتقادي كان من المفيد لو تم رفع هذه النسبة إلى ٢٠% في الانتخابات النيابية. وبرأيي وجود ٢٠% على الأقل في البرلمان كان سيحفز وسيؤدي إلى فوز عدد اكبر من النساء في التنافس وخاصة أن عدد المرشحات كبير وصل لربع المرشحين، للأسف طالبنا برفع النسبة ولم يقبل، لكن آمل واعتقد أن ترفع هذه النسبة في الانتخابات القادمة" (خضر: مقابلة شخصية ٢٠٠٧/١٢/٩).

وذكرت العين مي أبو السمن – أمين سر تجمع لجان المرأة الأردنية – أن الكوتا هي مرحلة انتقالية بوضع المرأة في المجتمع لكسر الحواجز التي تعيق من مشاركتها في صنع القرار، فتقول: "*نحن كمنظمات نسائية كانت فكرة الكوتا قضية خلافية بين المنظمات، منهم من يؤيد ومنهم يرفض قبول الكوتا لاعتبارها أقلية، وكنتُ أنا من المعارضين، لكن بعد توالي الهزائم للمرأة الأردنية وبعد أن استطاعت توجان فيصل أن تصل للبرلمان عن طريق الكوتا الشركسية، فوجد انه من المستحيل أن تصل النساء إلى مراكز صنع القرار إلا عن طريق الكوتا، فبدأت المنظمات النسائية كجماعات ضاغطة وبدأت بتجميع تواقيع من ١٥٠٠ امرأة ورفع إلى سمو الأميرة بسمة ورفعته إلى جلالة الملك عبد الله الثاني، سيدنا عنده رؤية استشراقية بدعم من المرأة الأردنية بإعطائها ستة مقاعد... أنا ضد أن تستمر، يجب أن تكون الكوتا مرحلة انتقالية والهدف من مطالبة المنظمات النسائية للكوتا هو وصول المرأة للبرلمان وابراز كفاءتها وحتى تستطيع أن تكسر الحاجز النفسي لترشح المرأة في البرلمان وللأهل حتى يدعموا المرأة وهذا ما شاهدناه في الانتخابات الماضية أن العشائر أخذت تدعم المرأة... كما انه أعطيت هذا العدد ستة مقاعد، بتلاحظي أن الكوتا وسيلة لتشجيع وانتخاب وترشح المرأة، في المرة هذه استطاعت النساء أن تحصل على سبعة مقاعد، ممكن أن يزداد العدد اذا ما استطاعت المرأة أن تلعب دورها بشكل كامل وفعال*" (أبو السمن: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/١٢/٩).

بينما تشير رئيسة مركز الإعلاميات العربيات السيدة محاسن الإمام أن الكوتا النسائية أدت إلى وصول نساء غير جديرات إلى البرلمان، فتقول: "*أنا ضد الكوتا، لأنها عم تفرز ناس حرام يوصلوا للمجالس والأمة، أنا ضدها لأنها وجدت لتوصيل المرأة لمراكز صنع القرار، لكن اللي صاير ما بتوصلش المرأة اللي بتستحق، مثلا في الانتخابات النيابية الماضية كل الناس اللي جديرين ويستحقوا ما وصلوا مثل الست اللي*

نجحت وحاصلة على صفر بسبب نظام الكوتا... كل النائبات في البرلمان لم يمثلن المرأة الأردنية إلا وحده كان إلها الدور المؤثر هي توجان فيصل واللي الكل حاربها ، بس هلا النائبات استعراض ونجومية ومصالح شخصية" (الإمام: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/٧/٥).

وقد تم الحصول على آراء النخب النسوية بقانون الانتخابات، إذ ترى معالي السيدة أسمى خضر أنه من الضروري إعادة النظر بقانون الانتخابات، وخاصة بتخصيص المقاعد وزيادة النسبة، وطريقة الاحتساب، بما يضمن تمثيل عادل لكافة المحافظات وخاصة العاصمة لأنهن فتحن الباب أمام النساء في المحافظات الأخرى، إلى جانب عدم وصول أي امرأة من رحم الهيئات النسوية والمدافعات عن حقوق المرأة، فتقول: *"لابد من تعديله تجاه ما يخص المرأة وواقعي يتعلق بأسلوب الانتخاب ومتطلبات الترشيح، مثلا برأيي لا يجوز قبول شخص لا يحمل ٢٠٠٠ توقيع لترشيحه، وضبط الدعاية الانتخابية وأمور أخرى. تخصيص مقاعد الكوتا تم بموجب نظام تقسيم الدوائر، لكن إذا نصّ القانون على تخصيص مقاعد لنساء يكون أقوى. ما يهمني هو زيادة النسبة وطريقة الاحتساب بطريقة تضمن تمثيل عادل لجميع المحافظات. عندك من قصبات المدن الرئيسية ما بيطلعوا بالرغم من أنهن نشيطات واقتصاديات في المراكز، وخاصة أنهن فتحن الباب لنساء في المحافظات والريف للإسهام بأكثر في الحياة السياسية، الإضافة المطلوبة هو فتح الطريق أمام نساء أخريات نشيطات في مجال حقوق المرأة... يلعب دور كبير في التنمية السياسية وإنضاج الحال الديمقراطية وهو عنصر أساسي في حياة البلاد السياسية"* (خضر: ٢٠٠٧/١٢/٩).

بينما دعت العين مي أبو السمن إلى ضرورة وضع صوت للمرأة وآخر للدائرة من أجل تخليص المرأة من الكوتا النسائية، فتقول: *" هذا القانون يجب أن يعدل بحيث يكون هناك صوت للمرأة حتى تتخلص من الكوتا وصوت للدائرة. حتى ندعم الأحزاب ويكون لها حضور قوي في الساحة الأردنية نعطيها تمثيل نسبي في الانتخابات القادم، هذه مكافأة والتي يمكن أن تحصل عليها الأحزاب وتكون قادرة على العمل في المصلحة الوطنية"* (أبو السمن: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/١٢/٩). بينما اختصرت رئيسة مركز الإعلاميات العربيات السيدة محاسن الإمام إلى ضرورة تغيير قانون الانتخاب فقط، فتقول: *" قانون الانتخاب لازم يتغير، نقطة وما بدي أحكي أكثر"* (الإمام: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/٧/٥).

وقد تم الحصول على آراء النخب النسوية في العشيرة ودورها في الانتخابات، إذ ترى معالي السيدة أسمى خضر أن العشيرة هي تشكيلة اجتماعية ولا يوجد دور سياسي للعشيرة لأن السياسة هي عملية توعوية، وخاصة أنه من الممكن أن يتفق ثلاث عشائر على شخص معين، فتقول: *" العشيرة تشكيل اجتماعي ومهم وأساسي في حياة المواطن والمجتمع الأردني، وتتميز بسمات ضرورية ليحمي مجتمعنا من نزعات الفردية التي تؤدي للوحدة والعزلة والأنانية وإضعاف روح الجماعة. لكن لا أرى للعشيرة دور سياسي لأن*

السياسة والانخراط فيها هو انتماء توعوي وليس عن طريق الدم أو القرابة، يمكن أن يتفق ثلاث عشائر على شخص معين..فالعشيرة ليست تشكيل سياسي وليس حزبي، لكن دورها يجب أن يتواصل وهو مهم في الجوانب الاجتماعية، لكن غياب الأحزاب والتشكيلات السياسية لحد كبير أخذت العشيرة هذا الدور، فالعشيرة يجب أن تسهم في بناء أحزاب سياسية قوية بناء على اختياراتهم الفكرية والسياسية" (خضر: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/١٢/٩).

بينما تؤكد العين مي أبو السمن على أن للعشيرة دوراً مهماً في الحياة السياسية والديمقراطية لأنها جزء من بناء المجتمع الأردني فتقول: " *انا بنت عشيرة والعشيرة جزء من نسيج مجتمعنا الأردني، هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع الأردني، موجودة من قبل، لم تأتي كمؤسسة أو منظمة ولكنها أخذت تتطور مع التطور الحاصل في المجتمع، بدأت تأخذ بالخيار الديمقراطي بالانتخاب، وبدأت تتبنى بناتها وتتنافس من اجل بناتها، بعتقد في الأيام المقبلة إنشاء الله تكون العشيرة جزء من مؤسسات المجتمع المدني نعتز بدورها في الوطن"* (أبو السمن: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/١٢/٩).

مثلما ترى السيدة محاسن الإمام أن تدخل العشيرة في الحياة السياسية أدى إلى وصول أشخاص غير كفؤين، ولهذا يجب على النساء أن يتخلصن من العادات البالية فتقول: " *نحنا في مجتمع عشائري، النسويات بشكل عام ضده ولازم نتخلص منه، حلو الواحد أهله يدعموه، لكن إذا كان الواحد بيستحق، أنا بكره الفرز العشائري، فلان نجحته عشيرته، العشيرة ما بتعنيلي أي شيء، أنا بتعنيلي كيف اخدم البلد، إذا أنت مش مقتنعة فيي حتى بنتي وجوزي ما تنتخبوني مع إني مستحيل إني أفكر انزل للانتخاب"* (الإمام: مقابلة خاصة ٢٠٠٧/٧/٥).

الحالة السابعة: وبنفس الطريقة، نرمز لها بإسم مستعار (أبو أحمد) ليمثل الآراء المتشابهة لهذه الفئة من أفراد المجتمع المحلي من الذكور في لواء بني كنانة حول الكوتا النسائية. (أبو أحمد) يتراوح عمره بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين. ويمثل (أبو أحمد) أربعة عشر رجلاً. حيث يشجع (أبو أحمد) مشاركة المرأة على الترشح، وجاءت بعض التأييدات لفكرة الكوتا والتشجيع لمشاركة المرأة منحازاً كون الباحث من الجنس الآخر " *الكوتا أعطت المرأة فرصة لإثبات وجودها في الانتخابات، خدماتية وسياسية بشكل عام في المملكة، تعطي فرصة أكثر للمرأة وتشجيع أكثر، الكوتا هي تشجيع للمرأة حتى تشارك في الانتخاب، كان صعب نسوان يتقدموا للترشح بدون كوتا لأنه فرصة النجاح قليلة "*.

وتؤكد هذه الحالة (أبو أحمد) على أهمية إتاحة الفرصة أمام المرأة للفوز لأن فرصة نجاحها على التنافس ضئيلة، بسبب العادات والتقاليد ومن ناحية دينية (الدين الشعبي)، مما يؤكد أن مؤسسات المجتمع التقليدي مثل العشيرة لا تتقبل وجود المرأة في مراكز صنع القرار، هذا ما أكد: " *الكوتا*

فكرة كويسة للمرأة، بدونها ما وحدة بتفكر تترشح، أتاحت الفرصة للمرأة حتى تفوز وخاصة انه فكرة انتخاب امرأة في مجتمع مثل الأردن غير فعالة، من ناحية اجتماعية وعادات وتقاليد، حتى من ناحية دينية". ويشير إلى أن الكوتا وضعت للفئات التي ليس لها حظ مثل النساء فيقول: " الكوتا خطوها للي ما الهمش حظ بالدنيا".

ويؤكد أن الكوتا تدعم فرصة وصول المرأة لمراكز صنع القرار حيث تنقل صورة المرأة فيقول: " الكوتا تدعم المرأة في صنع القرار وبناء مجتمع قوي ومتماسك لأنها نصف المجتمع... أنا بشجع يكون للمرأة دور، دور المرأة في البلدية والبرلمان هو نقل صورة المرأة، والمرأة أدرى بشؤون الفردية للرجل والمرأة، بتعبر أكثر من الرجل". ويشير إلى أن الرجل يُعبّر عن جنسه وأن على المرأة أن تشارك حتى تعبر عن جنسها لأنها تشكل نسبة كبيرة في المجتمع "الذكر لما بينقل صورة بركز على جنسه، بس الإناث نسبة كبيرة ولازم تعبر عنهن وتنقل صورتهن، أنا ما بعرفش شو الوحدة بدها لأني ذكر".

بينما يرى أحد الذكور الممثلين في هذه الحالة (أبو أحمد) أن الكوتا ليست حقاً للمرأة فلا بد من أن تترشح على التنافس مثل الرجل، لأن النساء يطالبن بالمساواة " أنا ما بشجع أي نوع من الكوتا، مسيحية نسائية، أنا مش ضد المرأة، بس الكوتا مش حق للمرأة، مش بطالبن بالمساواة المفروض تنزل مثلها مثل الرجل وتنجح، بعدين حتى لو ترشحت مستقل ما راح تنجح لأنه المجتمع لسا ما تقبل فكرة انتخاب المرأة، إلا توجان فيصل، لأنهم بيحكوا إنها الرجل الوحيد في المجلس".

الحالة الثامنة: ونرمز لها بإسم مستعار (محجوب) ليمثل الاتجاه الغالب على أفراد هذه الفئة من أفراد المجتمع المحلي من الذكور في لواء بني كنانة، حول العشيرة ودورها في الانتخابات. (محجوب) رجل يبلغ من العمر الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين، ويمثل (محجوب) اثنا عشر رجلاً. ويؤكد أن العشيرة هي الأساس في الانتخابات الأردنية " العشائر بيصير منهم عضو ونائب، إذا ما فيش عشائر ما فيش لا عضو ولا نائب"، وهي القاعدة التي يجب أن ينطلق منها المرشح " العشيرة إذا اتفقت على مرشح جيد، تعتبر قاعدة انتخابية للمرشح وينطلق منها".

وحين سئلت (محجوب) عن دور العشيرة في الانتخابات أشار إلى أنه من الممكن أن تدعم العشيرة المرأة في حملتها الانتخابية إذا كانت من نفس العشيرة ولكن تفضل العشيرة الذكر " العشيرة بتنتخب امرأة إذا كانت بنت العشيرة، بس الأفضل إنها تنتخب رجل، ودائما الرجل مفضل عند العشيرة". بينما تحدث احدى الذكور عن وجود عوائق تقف عائقاً أمام المرأة ومشاركتها في العملية الانتخابية، مثل العادات والتقاليد القديمة " نحنا بعدنا بنفكر بعقول قديمة مش فاهمين الدور الأساسي للمرأة، العشيرة لما بتنظر للمرأة بتفكرها عضو ناقص ما بيحل ولا بيربط، مع العلم انه المرأة أثبتت جدارتها عبر التاريخ في كل المجالات

السياسية والتعليم والصحة والاقتصاد، واكبر مثال مشاركة السيدة عائشة في معركة الجمل ووجود السيدة عائشة يدل على دور سياسي في الموضوع".

الحالة التاسعة: ونرمز لها بإسم مختلق (سعاد) ليعبر عن الاتجاه الغالب بين هذه الفئة من افراد المجتمع المحلي من الاناث في لواء بني كنانة. و (سعاد) امرأة يتراوح عمرها بين السابعة والعشرين والاربعين. وتمثل (سعاد) عشرين سيدة من نساء المجتمع المحلي. حيث تؤيد (سعاد) الكوتا النسائية، لأن الكوتا تشجع المرأة على لعب دور سياسي في المجتمعات المحلية لأن الرجل يقلل من قيمة المرأة، والأدوار المفصلية التي يمكن أن تلعبها في تحقيق التوازن العام والتنمية الشاملة " *الكوتا شجعت المراة على النزول، كان بدها الجراة، أنا مع الكوتا، لأنه الرجل برخص من قيمة المراة كثير*". وذكرت أن الكوتا هي حق للمرأة من أجل المشاركة في البلديات والبرلمان إلا أنها لا تشجع من مشاركة المرأة من ناحية دينية (الدين الشعبي) "*الكوتا حق للمرأة وتدفعها نحو الأمام، من حق المراة أن تدخل وتشارك في البلدية والبرلمان لكني ما بشجع إنها تشارك من ناحية دينية* ".

وتؤكد أن الكوتا تساعد المرأة المرشحة على الفوز، لأن فرصة نجاحها ضئيلة "*لولا الكوتا ما وحدة بتفكر بالترشح لأنه نجاحها ضئيل*". وتشير أن المرأة قادرة على خدمة المجتمع أكثر من الرجل " *النسوان عندهم كفاءة أكثر من الرجل، النسوان بيخدموا أكثر من الزلمة*". مثلما تؤكد أن المجتمع يتطلب وجود كوتا للنساء لأنه غير معتاد على فكرة دخول المرأة في البلديات والبرلمان " *الكوتا شيء كويس حتى تصل المراة ويصل صوتها وتحقق ذاتها وخاصة انه فرصة نجاحها بالانتخاب قليلة، لأنه المجتمع مش متعود على فكرة دخول المرأة للبلدية والبرلمان*". وذكرت أن فرصة فوز الرجال أكثر من النساء "*فرصة لزلام أكثر من النسوان بالنجاح، لأنه المرأة بتظل امرأة والزلمة متفوق على النساء، المرأة بتظل ضلع قاصر والزلمة أعلى منها*".

بينما ذكرت احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (سعاد) أن الكوتا غير منصفة بحق المرأة، ولكن مؤسسات المجتمع التقليدي تسعى إلى إفراز ممثلين لها في مؤسسات المجتمع المدني ومن هنا جاءت أهمية الكوتا النسائية، فتقول:" *الكوتا مش منصفة للمرأة لكن عدم فوز نساء على التنافس استدعى وجود كوتا*". وذكرت أنه من الأفضل أن تلغى الكوتا النسائية لأن المجتمع أصبح يتقبل فكرة مشاركة المرأة السياسية وصنع القرار" *هلا نظرة المجتمع تغيرت لازم تنزل وتترشح تنافس مع الرجل، لازم تعطي المرأة فرصة إنها تنزل زيها زي أي واحد ثاني*"، مثلما تؤكد على أهمية توضيح مفهوم الكوتا النسائية للمجتمع المحلي بسبب عدم وضوحها لدى فئة كبيرة من المجتمع المحلي ذكوراً وإناثاً، فتقول: "

ليش ما تكون الكوتا مخصصة حسب الدوائر والمحافظات، ليش ما تطلع وحدة من بني كنانة وحدة من اربد، ما في عدالة مزبوطة، لازم يشيلوا الكوتا وتترشح المرأة تنافس". بينما ذكرت الأخرى أن على المرأة أن تلزم بيتها فهي لا تشجع مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحة " شو الحق اللي بدها إياه المرأة، المرأة لازم تعمل بالبيت، بس المرأة قادرة على العمل، لما المرأة بطالب بمساواتها بالرجل بترخص من قيمة الرجل".

وأشارت (سعاد) إلى الاستراتيجيات الاجتماعية التي يتم فيها طلب الأصوات من قِبل المرشحين وكيفية الحصول على تلك الأصوات، مما يؤدي إلى وقوع الناخبين في الإحراج بسبب تعدد الطالبين بالأصوت، فتقول:" *مشكلة، حتى هيك بكون في إحراج لما بيجي اكثر من مرشح طالبين أصواتنا ودعمنا، ما بنعرفيش مين راح تنتخبي، أحسن لو كان صوتين، يمكن تكون فرصة المرأة بالنجاح اكبر وتزيد عدد الناجحات"*. وذكرت أنه لا بد من تعديل القانون المتعلق بالصوت الواحد لأنه من الصعب أن يترك الناخب رجلاً وينتخب امرأة فتقول: "*أفضل يكون صوتين ما دام قبلوا دخول المرأة في البرلمان لازم يغيروا القانون ليصير صوتين، لأنه مستحيل أعطي امرأة واترك رجل قد المسؤولية وتقلد مناصب أكثر، خاصة انه الرجل تقلد مناصب أكثر وأقدم من المرأة، لازم يكون في إعادة نظر للكوتا*". لذلك تؤكد على أن الصوت الواحد مجحف بحق النساء لأن هذا الصوت يذهب للأفراد الذكور وليس الاناث تقول: "*الصوت الواحد مجحف لازم يكون صوتين، مجحف بحق المرأة لأنه الرجل ما بينتخب المرأة والمرأة تتبع الرجل، لكن لو كان صوتين المرأة بتصوت للرجل اللي بده إياه جوزها أو ابوها وتنتخب المرأة اللي بتحب انها توصل وتثبت جدارتها*".

الحالة العاشرة: ونرمز لها بإسم مستعار (سارة) لتمثل الاراء المشتركة لهذه الفئة من أفراد المجتمع المحلي من الاناث في المجتمع المحلي في لواء بني كنانة حول العشيرة ودورها في الانتخابات ودعمها للمرأة. (سارة) امرأة يتراوح عمرها بين السابعة والعشرين والاربعين، وتمثل (سارة) اثنا وعشرين امرأة من نساء المجتمع المحلي. تؤكد (سارة) أن للعشيرة دوراً أساسياً في دعم المرشح ونجاحه، لأنها الأساس وهي مرجع كل شخص لأن المجتمع الأردني مجتمع عشائري، فتقول" *العشيرة هي الأساس، مين راح يدعم الواحد إلا أهله وعشيرته، بقفوا معه في كل الظروف، زي ما بقولوا في السراء والضراء، شفت وسمعت أكثر الناس من العشيرة حكوا بدهم يصوتوا لامرأة بس ما بتعرفيش ولا بتقدري تحزري شو بداخلهم*"، لكن لا تتوقع أنه يمكن للعشيرة أن تدعم المرشحة في انتخاباتها فتقول " *ما بتوقع انه العشيرة والرجل بينتخبوا المرأة*" بينما تشير احدى النساء الممثلات في هذه الحالة أن العشيرة ممكن أن تدعم المرأة وتحقق لها الفوز إذا صدقت معها " *لما العشيرة بتكون مترابطة مع بعضها دورها بكون كبير، بس ابصر والله يا حبوبه كل من على حريته، فيها مية شكل، في منها بساند ام حمدي ومنها ما بساندهاش، ما*

بيقنعوش بالمرأة وشو ممكن تعمله وتنجزه، في ناس بقلك شو مال المرأة هاي، مجنونين تا نمشي ورآها، لمجرد إنها امرأة، بالرغم انه فيه منهن كفؤ أكثر من الزلمة " .

وتؤكد (سارة) أن العشيرة تسعى إلى أيجاد وتوصيل ممثلين لها في مؤسسات المجتمع المدني بغض النظر عن كفاءتهم فتقول "*نحنا هون عشيرتنا فيها متعلمين ومثقفين ليش ما يطلعش منهم واحد ولأنه عددهم كبير وفي كفاءات، نحنا بننتخب حتى يكون للعشيرة صوت واثبات في البرلمان بغض النظر عن كفاءة المرشح لأنه العبيدات عددهم كبير وبأكثر من منطقة فلازم يكون في ممثلين من هذه العشيرة*". بينما تؤكد احدى النساء الممثلات في هذه الحالة (سارة) أن للعشيرة دوراً في الانتخابات، ولكنه دور سلبي لأنها تؤدي إلى توصيل أشخاص غير مؤهلين أو جديرين إذ تقول احداهن "*العشيرة إلها دور كبير بس دورها سلبي، يعني بدهم واحد من عشيرتهم يطلع بغض النظر عن شخصه*"، مثلما تقول الأخرى "*العشيرة هي الأساس، إذا وقفت مع المرشح أكيد راح يفوز، بس العشائرية مش كويسة، إذا ما كان الشخص النازل مؤهل وما عنده قدرات، إذا صار عنصرية مش أفضل*".

الفصل الرابع

- تحليل المادة الإثنوغرافية على ضوء الإطار النظري النسوي في المشاركة السياسية للمرأة.

ساهمت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الستينات، بسبب إتاحة الفرصة للأردنيين للعمل في دول الخليج العربي؛ في زيادة عدد المجالس القروية والبلدية بسبب زيادة عدد السكان، وإرتفعت المشاركة السياسية المحلية في القرى لانتخاب أعضاء ورؤساء المجالس البلدية والقروية (حداد ١٩٩١)، وهذا يدل على توعية سياسية بهدف تحقيق التنمية. فالمجتمع أصبح بحاجة إلى وظائف ودور للوحدات القرابية والمنزلية بسبب التطور والتمدين، مما أدى إلى تفتيت القرابة بسبب وجود تحالفات سياسية وتناقضات مصالح (الشناق ١٩٩٦).

وقد بدأت الصراعات بين أفراد المجتمع المحلي والمؤسسات الذكورية للوصول لمراكز صنع القرار. وذلك أن المجتمع الأردني مجتمع عشائري وهو مجتمع ذكوري تغيب فيه سلطة المرأة، وهو مجتمع غير معتاد على وجودها في مراكز صنع القرار، لهذا وُضِعت الكوتا النسائية من أجل تمثيل المرأة في مثل هذه المراكز لعدم إفراز مؤسسات المجتمع التقليدي للمرأة، كي تتبوأ وتتنافس في المجالس البلدية والبرلمانية، هذا ما أكد عليه (أبو أحمد) يقول: [*الكوتا كويسة وفرصة للمرأة حتى تدخل أماكن ما قدرتش تفوتها مثل البلدية والبرلمان لأنه من الصعب إنها تنجح لان المجتمع مش متعود على فكرة انتخاب امرأة*].

فقد اقتصرت الوظائف في مجالس الحكم المحلي والبرلمان على الذكور الذين يتم انتخابهم من قبل الذكور والإناث في المجتمع الأردني. مثلما اقتصرت مشاركة المرأة على الاقتراع وعدم خوضها لإنتخابات لغاية سنة ١٩٩٣م عندما ترشحت توجان فيصل وفازت على الكوتا الشركسية. عندها أدركت المؤسسات النسوية والسياسية في الأردن أن المرأة الأردنية لن تصل إلى مراكز صنع القرار إلا بوجود آلية معينة، تتمثل في وضع كوتا على الرغم من تعدد آراء المنظمات بين مؤيد ومعارض،وهذا ما أشارت إليه العين مي أبو السمن أمين سر تجمع لجان المرأة: [نحن كمنظمات نسائية كانت فكرة الكوتا قضية خلافية بين المنظمات، منهم من يؤيد ومنهم يرفض قبول الكوتا لاعتبارها أقلية، وكنتُ أنا من المعارضين، لكن بعد توالي الهزائم للمرأة الأردنية وبعد أن استطاعت توجان فيصل أن تصل للبرلمان عن طريق الكوتا الشركسية، فوجد أنه من المستحيل أن تصل النساء إلى مراكز صنع القرار إلا عن طريق الكوتا...].

عن طريق الكوتا الشركسية، فوجد أنه من المستحيل أن تصل النساء إلى مراكز صنع القرار إلا عن طريق الكوتا...].

والحق أن ما قالته النساء الأردنيات (عينة الدراسة) يذكرنا بما أشارت إليه فوت عن ماري ولستون كرافت Craft، التي اعتبرت أن اختلاف النوع الإجتماعي (الجندري) وسيلة تقود المجتمع إلى مجتمع أفضل، وسياسات أفضل، وأن سبب المطالبة بتمثيل أكبر من النساء في هيئات صنّاع القرار، هو خلق توازن في النوع الإجتماعي في صنع القرار، بالتالي إيجاد مجتمع أفضل لأنه يستخدم كل المواهب، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (فوت ٢٠٠٤)، وتتحقق ذلك من خلال مشاركة المرأة في صياغة وتعديل القوانين التي تكفل المساواة، وتكافؤ الفرص، والقضاء على التمييز ضد المرأة، إنطلاقاً من التجربة الغربية في الحصول على الحق السياسي، التي استطاعت أن تحقق مساواة قانونية، فيما يتعلق بقوانين: الزواج، والأمومة، والملكية، والعائلة، والطلاق، والأجر المتساوي (Flanz 1983)، وانطلاقا من هذا الفهم فقد سعت النخب النسوية في الأردن إلى توجيه خطابات لمؤسسات المجتمع المدني والتقليدي لتبني قضايا المرأة. فشكلت المنظمات والمؤسسات النسوية جماعات ضاغطة على هيئات صُنّاع القرار بهدف منح المرأة حقوقها الاجتماعية والمدنية، وتمكينها من الحصول على حقها السياسي ليُعبر عن مواطنة المرأة لأنها جزء من المجتمع الأردني، وأنها قادرة على تحقيق التوازن العام في صنع القرار والتنمية الشاملة في المجتمع.

إذ تساعد مؤسسات المجتمع المدني على تشجيع المرأة لممارسة دورها ومكانتها وحقوقها في المجتمع الأردني، بعيداً عن مؤسسات المجتمع التقليدية (العشيرة)، مما يتيح للمرأة فرصة للتحرر من القيود التقليدية التي وُضعت نتيجة للنظام البطرياركي، وتمتُعها بالحرية والمساواة الشخصية والعامة. إذ تمثل هذه المرشحة التي تحدث زوجها عنها، إحدى المؤشرات التي تُعبّر عن إستمرار تحرك المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع التقليدية "العشيرة"، وليس في مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب، ليقول: [*الكوتا أعطت مجال للأنثى حتى تصل للمواقع العليا ومن المفروض أن تصل إلى هذه المواقع في مرحلة لاحقة بدون كوتا، فالكوتا ليست حق والصحيح أن تنجح المرأة بالمنافسة في الانتخاب*].

ويُلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى تنمية الحس السياسي عند المرأة، من خلال مطالبة الهيئات النسوية بحق المشاركة السياسية للمرأة، وتشجيعها وحثها على المشاركة والمطالبة بحقوقها المدنية والسياسية، بينما نجد أن مؤسسات المجتمع التقليدي تسعى إلى الرجوع بالمرأة إلى حالة العبودية المنزلية، وعدم تشجيعها على المشاركة السياسية. هذا ما أكدت عليه النخب النسوية.

وتركز العين مي أبو السمن على هذه المسألة بقولها [*حتى يكون هناك نساء يدافعن عن قضايا المرأة، لازم يكونوا من رحم المنظمات النسائية، حتى يكون عنهن معرفة بقضاياها وتتبنى هذه القضايا وتطرحها على الساحة العامة، وتناضل لتحقيق العدالة والمساواة النسوية بهذا المجال، بعضهم كانوا أعضاء في تجمع لجان المرأة، لكن في الحقيقة لم يكونوا منغمسين كلياً في مجال المرأة وقضاياها، بالتالي لم يكونوا محفزات وداعمات لقضايا المرأة، وفي البرلمان عدد قليل من النساء ولم يستطعن أن يشكلوا كتلة لدفاع عن قضايا المرأة*].

وقد تمّ استعراض بيانات تركز على أهمية الكوتا النسائية في توصيل المرأة لمراكز صنع القرار في المجتمع الأردني. فقد أدركت النساء أهمية الأدوار التي يمكن أن تلعبها المرأة في مختلف جوانب من الحياة، وتوجيه خطابات مختلفة لكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، مثل البرلمان حيث استطاعت النساء أن توجه خطابات لمؤسسة البرلمان التشريعية وتشجيع دور الأحزاب لتحتضن المرأة بالشكل السليم دون الحاجة لوجود كوتا نسائية، ويعكس هذا التفكير النسوي نضوج المعرفة السياسية لدى (أم توفيق) التي قالت: [*بما انه ما في أحزاب فاعلة بعتقد انه الصوت الواحد بلائم هذه المرحلة، بعد ما تتنشط الحركة الحزبية في البلد ممكن يتغير قانون الصوت الواحد*]، بهدف تمكينها من المشاركة الفعّالة في صنع القرار، لأن مشاركة المرأة في مثل هذه المراكز تهدف إلى خلق توازن في النوع الإجتماعي في صنع القرار السياسي، وتقود إلى مجتمع أفضل، وسياسات أفضل، وإذا انعطفنا قليلاً إلى الوراء نجد أن النساء الأوروبيات قد أشرن إلى هذا التوازن الاجتماعي في صنع القرار.

وفي ضوء هذا الفهم فقد أكدت الفائزة في الانتخابات البرلمانية في اللواء على أن للمرأة النائبة دوراً مهماً في مراقبة التشريع، والمساهمة في وضع قوانين، تخص المرأة بشكل محدد، وأخرى تخص المجتمع بشكل عام [*أنا بحط قدامي هدف يجب اني أوصله، في هدف ورسالة في ذهني بسعى لخدمتها... خدمة الوطن والمواطن ومساندة الضعفاء وإطلاق صوت الحق في كل منبر، واني أكون قريبة من صنع القرار، هذا اهم شيء في التشريع لأنه بتشرعي صح تبعا للوقائع والحاجة ومراقبة أعمال التشريع*]. كما أن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، تهدف إلى: الدفاع عن قضايا المرأة، والمطالبة بحقوقها إلى أن تصل إلى المساواة، وزيادة الوعي السياسي، والإرتقاء بدورها في المجتمع، وتوصيل صوت المرأة في المجتمع المحلي.

في المقابل، نجد أن عدداً من النساء يؤكدن أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، ليس فقط في تقديم الخدمات، ولكن بهدف تغيير تفكير النساء التقليدي، المرتبط بالزواج، والأمومة، وخاصة أن

الكثير من النساء اختصرن حياتهن في مراحل مبكرة، بهدف الزواج، وتردي الأحوال الاقتصادية، وهذا يدل على تفكير نسوي ناضج مثل ما ذكرته الحالة (سلسبيل) [*لازم تشارك حتى تغير من تفكيرها، كل تفكير النسوان هون ... بالزواج والبيت والأولاد*] مثلما تؤكد المرشحات أن السبيل للخروج من الوضع التقليدي للنساء، هو الخروج من المنزل، والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة، ذلك أن خروج النساء إلى المجتمع يؤدي إلى إكتساب أفكار جديدة، وتمكنها من الإطلاع على التجارب النسوية في العالم، التي حققت الكثير للمرأة، والحصول على حقوقها المدنية، والاجتماعية، والسياسية. مما يُساعد المرأة الأردنية على تبني أفكار الهيئات والمنظمات النسوية في العالم، التي تدعو إلى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، وكيفية التعامل مع هذه الإنجازات على مستوى العالم، من خلال الإطلاع على هذه التجارب عبر الانترنت ووسائل الاتصال.

فالمرأة قادرة على تحقيق الكثير من الإنجازات أكثر من الرجل وبعقلانية أكثر، وخاصة أن المرأة الأردنية وصلت إلى مراكز ثقافية وتعليمية عالية مكّنتها من الانفتاح على العالم الخارجي والتماس المباشر وغير المباشر مع التجارب النسوية في العالم، وتؤكد هذه الفكرة ما ذكرته الحالة (سلسبيل): [*البرلمان مهم تشارك فيه المراة حتى تنقل هموم ومشاكل المراة خاصة أن المراة عايشه الواقع نفسه، لأن المراة اقرب إلى المراة من الرجل اللي ما بحس بهمومها*] أن المرأة يُمكن أن تُسهم في صنع قرارات تحتاجها في حياتها الخاصة، وفي إطار علاقتها بالرجل، وأن تبرز قضاياها وقضايا المجتمع، وتمكنها من مناقشتها في مؤسسات المجتمع المدني بكل سهولة ويُسر. لأنها قادرة على طرح المسائل المتعلقة بها أكثر من الرجل، ولأنها قادرة على فهم المرأة أكثر من الرجل، وخاصة أن تجربة نساء اللواء لا تختلف كثيراً عن تجربة النساء في المجتمع الأردني ككل، ذلك أن الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للمرأة الأردنية متشابه إلى حد بعيد.

أمّا المرأة الغربية فقد طالبت بالحقوق المتساوية، بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المرأة في الغرب على المستوى الخاص والعام (ساندرز ٢٠٠٢؛ Gould 1984). فهناك معوقات ركّزت عليها النخب النسوية، وهي معوقات تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، إذ تؤكد معالي أسمى خضر خلال مقابلتها [*الخلفية وراء الكوتا هو ادراك الحاجة لإجراءات وتدابير خاصة واستثنائية لسد الفجوة بين الحق المعترف به دستوريا للمرأة في اشغال مختلف مواقع صنع القرار على أساس المؤهل والكفاءة، وبين العقبات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد والتقسيم التقليدي للأدوار بين المراة والرجل، وعدم تقبل فئات عريضة في المجتمع لوجود المراة في هذه المواقع واستمرار تفضيل دعم الرجل لاشغال الرجل في هذه المواقع وعدم دعم المراة، إضافة إلى تهيّب المراة ذاتها وعدم امتلاكها القدرة المالية والاقتصادية*

التي تمكنها من المنافسة. مثل هذه التدابير أن تكون مواطنة لبضعة دورات إلى أن تضيق الفجوة بين الواقع والحقوق المعترف فيها. ويستخدم هذا الأسلوب في معظم دول العالم لتحقيق كافة الفرص وإرساء مبدأ المواطنة بين الرجل والمرأة دون تمييز] على أن هناك عوائق قانونية، وأخرى اجتماعية، وثقافية، ونفسية تواجه المرأة في المشاركة في الجوانب المختلفة في مناحي الحياة، وخاصة في مراكز صنع القرار.

وتتمثل هذه العوائق في عادات وتقاليد المجتمع الذكوري التي تقف أمام المرأة، وتحد من مشاركتها في صنع القرار، إذ تشير آراء الحالة الدراسية (محجوب) [*إحنا بعدنا بنفكر بعقول قديمة مش فاهمين الدور الأساسي للمرأة، العشيرة لما بتنظر للمرأة بتفكرها عضو ناقص ما بيحل ولا بيربط*] على أن المجتمع لا يزال متمسكاً بالأفكار القديمة حول المرأة، التي أصبحت بمثابة أعراف تستمد شرعيتها من الدين الشعبي، هذه الأعراف الذكورية تدور حول وظيفة المرأة هي الأمومة (ست بيت)، والطفولة، ومحاولة إبقائها في المنزل.

إن تطبيق نظام الكوتا النسائية يؤكد فكرة إعتبار المرأة مواطنة من الدرجة الثانية، وهذا أمر نجده في العالم بعامة، والعالم العربي بخاصة، لكن قضية المرأة في الديمقراطيات الغربية، لا تتعلق بالحقوق بل بالمشاركة. بينما قضية المرأة في المجتمع العربي تتعلق بالحقوق، والمشاركة، إضافة إلى ضغوطات من الدين، ونفوذه، وتجذرها في البنية التقليدية في المجتمع (فوت ٢٠٠٤).

فهناك معوقات تتعلق بالقوانين، التي تهدد حقوق المرأة مثل حق الجنسية والانتخاب، كما تلعب تقاليد وعادات المجتمع البطرياركي، دوراً مهماً في تفعيل مشاركة المرأة، أو الحد منها في مؤسسات المجتمع المحلي، وهي من الضغوطات التي تواجهها المرأة الأردنية، التي أكدت عليها المرشحات، ولذلك بقيت المرأة بعيدة عن الحياة العامة.

ومع التطور الاقتصادي والثقافي الذي أحدثته العولمة، وبفعل استخدام وسائل الاتصال والانترنت، أخذت المرأة تشغل أدواراً في مواقع ومؤسسات المجتمع المدني، التي لم تستطع أن تتبؤها من قبل، وأخذت تشاطر الرجل في كل الوظائف، إلا أن المرأة صارعت من أجل الحصول على الحق السياسي في الانتخاب والترشح، من أجل تحقيق شمولية في التمثيل السياسي لكافة فئات المجتمع، لأن البرلمان هو صوت الشعب ويجب أن تمثل فيه جميع القطاعات. على أن خوض المرأة الانتخابات البلدية والبرلمانية لم يكن ممكناً بسبب تلك الايديولوجيات حول المرأة، ووظيفتها الأساسية في الأمومة. إذ تمَ تطبيق الكوتا النسائية في انتخابات ٢٠٠٣م، حيث إستطاعت ست نساء

حاصلات على أعلى الأصوات في الإنتخابات، من الوصول لقبة البرلمان التشريعية بموجب تخصيص ست مقاعد للمرأة الأردنية.

ولهذا اعتبرت الكوتا عند العديد من المرشحات، الوسيلة الوحيدة لفوز المرأة الأردنية في أحد مقاعد البرلمان والبلديات. إذ تؤكد المرشحات أنه لولا الكوتا لما ترشحت النساء في الانتخابات، ذلك أن فرصة نجاحهن ضئيلة بسبب عادات، وضغوطات المجتمع الذكوري، التي تحاول إقصاء المرأة عن الحياة العامة، فالمرأة في العالم لا تتمتع بالحرية، والحقوق المتساوية بسبب النظام البطرياركي المسيطر على العالم، وعلى بناه التقليدية والاجتماعية.

فتقول (أم محمد): [*الكوتا احسن اشي عملته الحكومة، لأنه بدون كوتا ولا وحده من النسوان بتنجح...*]، إن تقبل المرشحات بالكوتا النسائية هو واقع ووسيلة للوصول لمؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يظهر جلياً من خلال تعبيرهن أن الكوتا هي الوسيلة الوحيدة لوصول المرأة لمراكز صنع القرار. بالمقابل فقد اعتبرت نساء أخريات ان الكوتا ليست الحل الجذري لترسيخ وجود المرأة في مراكز صنع القرار، وممارسة دورها السياسي والإقتصادي، وأن على المرأة أن تخوض الإنتخابات ضمن برنامج سياسي واضح حتى تتخلص من وجود الكوتا، هذا ما أكدته آراء (أم محمد) [*الكوتا كبداية للمرأة شي جيد، لكن لازم تواجه الصعاب وتقف أمام الرجل والمجتمع التقليدي حتى تثبت نفسها، المرأة مش لازم تقبل بالكوتا كحل جذري ودائم، لازم يكون في تنافس حقيقي مع الرجل...*].

فالكوتا النسائية تشجع المرأة على خوض الانتخابات البلدية والبرلمانية، بدليل وصول إحداهن للمجالس البلدية بالتزكية، أي أن المرشحة حصلت على صفر ولم تُصوّت لنفسها، وهذا يدل على أن الكوتا تمييز إيجابي للمرأة، بالرغم من أنها ليست حرة في التصويت حتى لنفسها. بل اعتبرت الكوتا عذر لوجود المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والمحلي، مثلاً تقول (أم محمد) [*الكوتا النسائية كويسة هي اللي شجعتني على النزول وإذا بدي انزل على التنافس يعني بدي احط راسي براس زلمة، لكن الكوتا هي عذر إلي وجواب لكل من يسالني ليش مرشحة حالك بحكيلهم إني نازل على الكوتا...*]. وتعكس جملة "*بدي احط راسي براس زلمة*" أن هذه المرأة غير قادرة على منافسة الرجل في مؤسسات المجتمع التقليدي (العشيرة)، وهي مشكلة عند العديد من النساء نتيجة لأفكار حول المرأة وامكاناتها ودورها التقليدي، لذلك تقبل هذه السيدة مثل غيرها بالكوتا النسائية كحل جذري.

ولكن قبول المرأة بالكوتا النسائية كحل جذري، يؤكد فكرة اعتبار المرأة مواطنة من الدرجة الثانية، بالرغم من أنها إستطاعت أن تتبوأ مواقع مثل وزارات وأعضاء في البرلمان. فالمرأة الأردنية تملك الكثير من المهارات، والقدرات، والإمكانيات التي تمكنها من منافسة الرجل دون وجود كوتا. لأن الكوتا تمنح للأقليات فقط وليس لأعضاء نصف المجتمع. مثلاً تمَ وضع كوتا للشركس في البرلمان الأردني لأن الشركس أقلية في المجتمع الأردني، ومن أجل ضمان تمثل كافة الأقليات، تم وضع كوتا لتمثيلهم في البرلمان الأردني (حداد ١٩٩١). وحتى تتمتع المرأة بالمساواة لا بد من أن تتحرر من الكوتا النسائية.

وتتحقق هذه المساواة إذا تمتعت المرأة بحقوق متساوية مفعّلة على أرض الواقع، ويكون ذلك بخوض المرأة للإنتخابات في الساحة السياسية بتنافس نزيه وليس على الكوتا، وهذا ما أشارت إليه آراء (أبو أحمد)، يقول: [*مش بطالبن بالمساواة المفروض تنزل مثلها مثل الرجل وتنجح، بعدين حتى لو ترشحت مستقل ما راح تنجح لأنه المجتمع لسا ما تقبل فكرة انتخاب المرأة، إلا توجان فيصل، لأنهم بيحكوا إنها الرجل الوحيد في المجلس*] فمطالبة المرأة بالمساواة يتحقق بخوض المرأة للإنتخابات على التنافس، بعيداً عن الكوتا، وفوز المرأة على التنافس ليس بالمستحيل، بدليل فوز عدد من النساء على التنافس في البلديات والبرلمان مثل غازية الروسان التي فازت بالتنافس لعضوية بلدية السرو، والدكتورة فلك الجمعاني التي فازت بالتنافس لعضوية البرلمان من لواء ذيبان محافظة مادبا. وهذا يعني أن المجتمع بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل إحداث تغيير واقعي حول دور المرأة، والتأكيد على أهمية مشاركتها في كافة جوانب الحياة، للتعبير عن الديمقراطية، والدفاع عن قضايا المرأة في الساحة العامة.

وتشير آراء (أم محمد) [*انا ضد الكوتا لأن الكوتا إمتهان لحق المرأة لأن المرأة نصف المجتمع ولابد من مساواتها بالرجل*] إلى أن الكوتا هي امتهان لحق المرأة بسبب تعامل القانون والمجتمع معها وكأنها أقلية، فالتمثيل المتكافىء يتحقق إذا ما كان نسبة تمثيل المرأة ٥٠% من المقاعد المخصصة في البرلمان، من أجل الدفاع عن قضايا المرأة في المجالات العامة. فالكوتا النسائية تمثل تفرقة جنوسية (جندرية) في المواطنة ضد المرأة، فمواطنة المرأة المتكافئة تتحقق إذا ما ترشحت المرأة على التنافس دون الكوتا، وأن تخصيص مقاعد للمرأة في مجالس الحكم المحلي والبرلمان يدل على عدم الإعتراف بمواطنة المرأة.

مثلما أن تطبيق نظام الكوتا، لا يعبر عن مساواة في الانتخاب وفي صنع القرار السياسي، حيث يتم التنافس بين النساء على مستوى المملكة على ستة مقاعد في البرلمان. وتبعاً لقانون النسبة، أي نسبة الأصوات التي تحصل عليها النساء المرشحات إلى نسبة عدد المقترعين، يتم تحديد الفائزات على ضوء النسبة المئوية التي حصلت عليها المرشحات في الانتخابات، فمن حصلت على نسبة ٨% أو ٧،٥% كانت فائزة، ومن حصلت على ٧% وأقل كانت من اللاتي لم يُحالفهن الحظ. مما يعطي فرصة النجاح أكبر للنساء في الألوية ذات الكثافة السكانية القليلة مثل لواء ذيبان وبني كنانة، حيث حصلت بعض النساء في العاصمة على ١١٠٠٠ صوت إلا أن الحظ لم يُحالفهن لأن نسبة المقترعين عالية، فحتى تنجح النساء في العاصمة تحتاج إلى ٢٠% من نسبة المقترعين، لا سيما أن معظم المرشحات من النساء في العاصمة ينتمين للمنظمات النسائية.

حيث تؤكد النخب على أهمية أن تكون المرشحات من رحم المنظمات النسائية، لأنهن على معرفة بأوضاع المرأة الأردنية، وحاجتهن لوجود من يمثلهن في البرلمان للدفاع وتبني قضايا المرأة، والمطالبة بقوانين تحمي حقوقهن، وتعديل قوانين لها تأثيرات سلبية على حياة المرأة مثل قانون الجنسية، الذي يترك عبئاً كبيراً على المرأة، بسبب عدم قدرتها على منح أولادها وزوجها الجنسية الأردنية، مما يترتب عليه مشاكل تتعلق بالتأمين الصحي، والإلتحاق بالمدارس والجامعات... إذ يكمن الدور الذي يجب أن تؤديه المرأة في البرلمان على مناقشة قضايا المرأة وحث الجهات المختصة على وضع قوانين تحمي حقوقها وتدافع عنها. على أن المرأة الأردنية النائبة لم تصل إلى هذه المرحلة بعد.

إن اختلاف وجهات النظر من قبل المرشحات حول قبول الكوتا أو رفضها يدل على عدم وجود وعي لدى النساء حول الكوتا، مثلما يشير إلى أن النساء أقلية، يقبلن التمييز ضدهن، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء تحكم المجتمع الذكوري بمؤسسات المجتمع المحلي.

ولكن يبقى الدور المهم للهيئات النسوية في دفع النساء اللاتي وصلن للبرلمان السادس عشر من أجل تمكينهن من تداول السلطة والتعامل مع قضايا المرأة وحثهن على الدفاع عن حقوقهن وتوعيتهن بأهمية المشاركة السياسية والفعلية في صنع القرار، لا سيما أن النساء اللاتي وصلن للبرلمان لا ينتمين لأي جهة نسوية، أي أنهن لسن من رحم الهيئات النسوية.

ويُخالف نظام الكوتا النص الدستوري، الذي ينص على أن: " الأمة هي مصدر السلطات، مثلما يشير هذا النظام إلى أن الأردنيين رجالا ونساء سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" (نور الدين ٢٠٠٦: ٥٩؛ اللجنة الوطنية لشؤون المرأة). كما أن نظام الكوتا يخالف الديمقراطية، لأن خوض الإنتخابات يجب أن يستند إلى المواطنة المبنية على الإنتماء للوطن، فوجود الكوتا ينتقص من مواطنة المرأة. وإستمرارية تطبيق هذا النظام، سيبقي النظرة الفوقية والتسلطية من قِبل الرجل، وستبقى المرأة الحلقة الأضعف في المجتمع. فنحن النساء في كل العالم، ندعو إلى الحقوق المتساوية وخاصة في الانتخاب، لأننا مختلفون ولنا خصوصيات، وهذا ما أكدت عليه النسوية فاوست. لأن منح المرأة حق الانتخاب والترشح، يتحدى الإفتراض القائم على سيطرة الرجل على المرأة، ويتحدى الإحتكار الذكوري للسلطة (Dubois 1978).

وقد تم استعراض بيانات توضّح أن المرشحات لم ينتمين لأي برنامج سياسي أو مؤسسة نسوية. وسبب ذلك أن قانون الانتخاب الأردني يضعف من فرصة الأحزاب السياسية، مثلما يضعف من وفرصة وصول المرأة للبرلمان. و يشجع قانون الانتخاب، وخاصة فيما يتعلق بالصوت الواحد، من تجميع القبائل والعشائر لانتخاب شخص واحد وهو ابن العشيرة (مركز الدراسات الأردنية ٢٠٠١).

فالناظر إلى قانون الإنتخاب الأردني يرى أن المحافظات قد قُسِمت إلى دوائر، مع تخصيص مقاعد محددة لكل دائرة. فمثلا محافظة اربد تنقسم إلى تسع دوائر. ويشكل لواء بني كنانة الدائرة الخامسة فيها. إذ خُصِص لها مقعدان لنائبين مسلمين. ويكون التنافس بين العشائر في لواء بني كنانة حول هذين المقعدين، وبصورة عامة فإن قانون الإنتخاب الأردني يقع خارج التمثيل الحزبي وهو أمر يباين ما نجده في الدول الأوروبية مثل هولندا.

فقد حصلت المرأة في هولندا على حق الانتخاب منذ ١٩١٧م، وكانت Suze Groeneweg أول امرأة من حزب SDAP تدخل البرلمان عام ١٩١٨م. إذ نلاحظ فاعلية النظام الحزبي في التجربة الهولندية في تبني المرأة. إذ يخصص القانون لكل حزب عدداً من المقاعد، مثلا حزب CDA وهو من أكبر الأحزاب المسيحية، خُصِص له ٤١ مقعد من أصل ١٥٠ مقعد، مع العلم أن كل عضو في البرلمان الهولندي هو عضو في أحد الأحزاب الهولندية. وتشير تجربة الأحزاب إلى قدرة هذه الأحزاب على تحقيق إنجازات عديدة، وتنمية المجتمع، إلى جانب دعم المرأة وقضاياها، وهو

نتيجة منطقية للتطور الديمقراطي في الغرب من خلال تبني الأحزاب الهولندية للمرأة بالشكل السليم بعيداً عن الكوتا. لذلك استطاعت المرأة الهولندية، وبدعم من الأحزاب، أن تحقق المساواة في كثير من الأمور، مثل: إجازة الأمومة، وتحريم طرد امرأة بسبب حملها، والمساواة في الأجر.

ويمكن إدراك فاعلية النظام الحزبي في الانتخاب ودعمه لقضايا المرأة، من خلال التجربة الهولندية التي تعبر عن شعب متقدم يتبنى قضايا المرأة والشباب، فقد استطاعت المرأة الهولندية أن تتخطى التقسيم التقليدي للأدوار بين الذكور والإناث. كما أن الحزب السياسي الفاعل في هولندا يدعم المرأة ويرشحها في الانتخابات. لكن غياب الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع الأردني، أدت إلى أن تأخذ العشيرة هذا الدور في الانتخابات، بل في كثير من الأحيان يستخدم الحزبيون العشائر غطاءاً وراء قيمهم الحزبية والسياسية. لذلك أخذت العشيرة طابعاً مزدوجاً اجتماعياً وسياسياً، هذا ما تعكسه بنية البرلمان الأردني. فالعشيرة أرادت أن تثبت نفسها في الدولة من خلال ممثلين لها في البرلمان لرعاية مصالحهم وشؤونهم. وكانت هذه المهمة مقتصرة على الرجل دون المرأة نتيجة لتقسيم الأدوار التقليدية بين الذكر والأنثى، بسبب الصفات الفيزيولوجية والنفسية للمرأة التي استخدمت كوسيلة لإبعاد المرأة عن الحياة العامة. وقد أدت تراكم هذه الأفكار والتقاليد المرتبطة بتقسيم الأدوار إلى عدم القبول بفكرة مشاركة المرأة في صنع القرار، لأن الرجل هو المسيطر على مثل هذه المواقع، مثلما أن المجتمع والعشيرة يفضلون الرجل على المرأة، وهذا ما أكدت عليه آراء الحالتين الدراسيتين (سلسبيل) و(أم عصام) [*دائما العشيرة بتفضل زلمة يترشح لأنه فرصة الفوز بتكون أكبر*].

فالأحزاب الأردنية غير فاعلة، ونادراً ما تنتمي المرأة للأحزاب السياسية في الأردن، لهذا لم تترشح ضمن برامج صادرة عن الأحزاب السياسية، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية الشاملة المنشودة. وما زالت العشيرة هي المسيطرة في الساحة السياسية الأردنية، وهذا ما أكدت عليه النخب النسوية مثل معالي أسمى خضر [*لكن لا أرى للعشيرة دور سياسي لان السياسة والانخراط فيها هو انتماء توعوي وليس عن طريق الدم أو القرابة، يمكن أن يتفق ثلاث عشائر على شخص معين..فالعشيرة ليست تشكيل سياسي وليس حزبي، لكن دورها يجب أن يتواصل وهو مهم في الجوانب الاجتماعية، لكن غياب الأحزاب والتشكيلات السياسية لحد كبير أخذت العشيرة هذا الدور، فالعشيرة يجب أن تسهم في بناء أحزاب سياسية قوية بناء على اختياراتهم الفكرية والسياسية*]. هذه المقولة تؤكد أن للعشيرة دوراً مهماً في الجانب الاجتماعي، وهو دور يُشكل البديل للأحزاب السياسية التي لا وجود لها في المجتمع الأردني.

إن مطالبة المرأة في الغرب بالحق السياسي ناتج عن تغير في النظام السياسي الديمقراطي، لأن قيمة الديمقراطية لا تتحقق إلا إذا توافرت قيم الحرية، والمعاملة بالمثل، وحقوق متساوية في صنع القرار، وهو قرار يمتد ليشمل الاقتصاد، والثقافة، والسياسة، والاجتماع، مما يساعد على تغيير وضع المرأة في المجتمع (Gould 1984).

واستناداً إلى تجربة المرأة في الغرب، وما استطاعت أن تحققه من إنجازات، وسياسات أفضل، سعت الهيئات النسوية، وعلى رأسهن سمو الأميرة بسمة المعظمة، ومعالي الوزيرة أسمى خضر والعين مي أبو السمن وغيرهن إلى أن يطالبن بالكوتا النسائية لإثبات مواطنة المرأة، من خلال صنع القرارات ومراقبة التشريعات.

وبكلمة موجزة فإن قانون الإنتخاب الأردني يحتاج إلى تعديل من أجل تغيير منظومة القيم الثقافية عند الذكور، ومؤسسات المجتمع المحلي المدني والتقليدي كالعشيرة، التي ترفض تبني المرأة بدليل ما ذكرته (أم سعد) [*العشائرية يعني الناس راح تظل تبدي ابن العشيرة وان كان مش كفؤ وغير مؤهل لأنه ابن العشيرة أولى ولأنه القانون ما بيسمح إلا انه نصوت لواحد*].

والناظر في النظام البطرياركي المسيطر على العالم يجد أنه يعزز من أبوية السلطة. في حين تعتبر المرأة نقطة الضعف في الحياة، وإبقائها في حالة من الخضوع يُساعد على إستمرارية النظام البطرياركي، وإعادة إنتاج نفسه. ولكن إذا تحركت المرأة وأصبحت أكثر وعياً، مع تمكينها من الرفض والمقاومة، يُصبح هناك خلل في هذا النظام وشرعيته. فتحرير المرأة شرط لتحرير المجتمع، إذ لا يُمكن لمجتمع أن يتحرر، إذا كان نصفه مستعبداً، لأن تحرير المجتمع قبل تحرير المرأة، يعزز من السلطة البطرياركية. ولكن لا تزال البنى الداخلية للمجتمع والدولة في النظام البطرياركي الحديث -والذي أعادت تشكيله الإمبريالية وتدعيم السلطة البطرياركية-، يرتكز على قيم وعلاقات السلطة التي كان قائماً عليها النظام البطرياركي القديم. لذلك تعطل الوضع الديمقراطي في المجتمعات العربية، حيث أدت الإمبريالية إلى تحول المجتمعات العربية في ظل النظام الرأسمالي إلى مجتمعات مستهلكة، مع الحفاظ على التركيب الإقتصادي والسياسي والتقليدي والإجتماعي مثل العشيرة في ظل النظام البطرياركي (شرابي ١٩٨٧).

واستناداً إلى هذا الفهم للنظام البطرياركي، كيف يمكن للعشيرة الأردنية أن تدعم امرأة في حملتها الانتخابية للبرلمان والبلديات؟ وخاصة أن العشيرة هي سلالات انحدارية ذكورية. ولهذا فمن الصعب أن تدعم المرأة، بسبب الأدوار التقليدية التي احتفظ بها كل من الجنسين، وعدم محاولة

تغيير هذه الأدوار، والتقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس، ولأن العشيرة هي المسيطرة على الأدوار السياسية، وخاصة أن العشيرة لا تتقبل فكرة وجود المرأة في هذه المواقع لأنها تحدي لسلطة الرجل والعشيرة، وتهدد الرجل بأخذ المميزات المكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذلك وضعت الكوتا لإعطاء المرأة فرصة للوصول، وتغيير نظرة المجتمع والعشيرة حول دور المرأة، وأهمية وجودها في البرلمان. ولكن العشيرة لا تشجع انتخاب المرأة، إذ تعتقد النساء في المجتمع المحلي أنه أذا انتخبت المرأة، سوف يتهدد وضع الرجل وسحب الامتيازات من يديه. وهذا ما أكدت عليه الحالات الدراسية مثل (سلسبيل وأم سعد وأم عصام وأم توفيق) [*دائما العشيرة بتفضل زلمة يترشح لأنه فرصة الفوز بتكون أكبر*]. وتعكس تجربة أحد الممثلات في الحالة الدراسية (سلسبيل) التي ذكرت: [*عشيرتي فضلوا ينتخبوا ابن عمي وحتى إخواني انتخبوني بالسر وبالغصب، كانوا خايفين إنهم يعملوا انشقاق في العشيرة*] أن العشيرة هي الأساس والمرجع للأفراد، فعشيرة هذه السيدة انتخبوا ابن عمها حتى إخوانها خوفاً من عمل انشقاق في العشيرة.

ويتضح من خلال أفكار المرشحات حول الدور الذي تقوم به العشيرة في السياسة، على تنوع واختلاف وجهات النظر النسوية بين مؤيد ومعارض، وتعكس هذه الآراء اختلاف في مستوى النضوج الفكري للمرشحات، مثلا تقول الفائزة في البرلمان والممثلة في الحالة الدراسية (أم توفيق): [*بما إنه ما في أحزاب فاعلة بعتقد انه الصوت الواحد يلائم هذه المرحلة، بعد ما تنشط الحركة الحزبية في البلد ممكن بتغير قانون الصوت الواحد*]، إذ تدعو هذه المرشحة إلى تفعيل دور الأحزاب السياسية لتصبح وسيلة لتبني قضايا المرأة واحتضانها دون الحاجة لتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان، ودون الحاجة إلى تفعيل دور العشيرة من أجل احتضان المرشحة.

في المقابل نجد التفكير التقليدي للمرشحات من خلال تأكيدهن على أهمية الدور الذي تلعبه العشيرة في الانتخابات، لأنها التشكيلة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني التي تتبنى المرشح وتكوّن قاعدة إنتخابية له بسبب عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة، ولذلك تدعو النساء العشائر إلى تبني المرأة المرشحة واحتضانها، وهذا ما تعكسه الآراء في الحالات الدراسية مثل (سلسبيل) [*العشيرة مهمة لمساندة ودعم المرشح، العشيرة مرجعيتنا*]، مما يتطلب وجود كوتا نسائية لأن العشيرة ترفض تبني المرأة المرشحة ودعمها في الانتخابات. بينما نجد أن الفائزة في الانتخابات البرلمانية تؤكد أهمية توسيع نطاق الحركة السياسية للمرشحة، ليس فقط بالاكتفاء بالعشيرة ولكن اللواء ككل [*أنا بعتبر عشيرتي اللواء كله*].

واعتبرت العديد من المرشحات أن الصوت الواحد مجحف بحق المرأة والرجل، لأن صوت الرجل والمرأة يذهب إلى ابن العشيرة الذكر، مما يضعف من فرصة توصيلها للبرلمان. مثلاً التجربة الانتخابية لإحدى المرشحات في الحالة (سعاد)، تؤكد أن الصوت الواحد يذهب للذكر، وليس للمرأة حتى وإن كانت من نفس العشيرة، حيث أن أعضاء العشيرة إنتخبوا الذكر ولم ينتخبوها، بسبب عدم وجود صوت آخر يسمح بالتصويت لذكر وأنثى. إذ تشير آراء (سعاد) [*الصوت الواحد مجحف لازم يكون صوتين، مجحف بحق المرأة لأنه الرجل ما بينتخب المرأة والمرأة تتبع الرجل، لكن لو كان صوتين المرأة بتصوت للرجل اللي بده إياه جوزها أو أبوها وتنتخب المرأة اللي بتحب إنها توصل وتثبت جدارتها*]، أن المرأة تنتخب فقط الرجل أو الشخص الذي يريده أباها أو زوجها، فوجود الصوتين هو حل وسط لانتخاب من يريده الرجل، وإنتخاب امرأة.

ومن الممكن أن نفسر عدم تصويت المرأة لامرأة من جنسها، هو أن المجتمع لم يكن معتاداً على وجودها في مراكز صنع القرار، فالرجل والمرأة تراكمت لديهم الأيديولوجيات والأفكار حول الأدوار التقليدية لكليهما، والتزم كل منهما بها، لفترة أصبحا يؤكدان ضرورة تفعيل مشاركة كافة أفراد المجتمع المحلي بالحياة العامة، بهدف مجاراة التحولات الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة، إلى جانب دور المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية حول حقوق المرأة وحقوق الإنسان. ولذلك تنظر النساء إلى أن الصوت الواحد لا يدعم المرأة، ووجود الصوتين قد يُمكّن المرأة من تخطي الحواجز التي وضعتها مفاهيم وأيديولوجيات النظام البطرياركي، وهذا ما أشارت إليه النخب النسوية، وخاصة مع غياب الأحزاب الفاعلة، وهيمنة العشيرة على عملية الانتخاب.

ولكن القانون المتعلق بالصوت الواحد مُطبّق في الدول الأكثر ديمقراطية مثل أمريكا وهولندا وبريطانيا، والتجربة النسوية في هذه الدول تؤكد أن الصوت الواحد ساعد على توصيل المرأة لمراكز صنع القرار في ظل النظام البطرياركي المسيطر على العالم، وخاصة أن التصويت لشخص واحد في هذه الدول يعني منح الصوت لشخص مسؤول، وقادر على الدفاع عن قضايا المواطن، ونتيجة لجهود المنظمات النسائية والنساء ساعدت على إدراك المجتمع الدولي على أهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار، خاصة مع وجود الأحزاب التي تبنت قضاياها وأخذت بترشيحها لمثل هذه المواقع. لذلك فإن الصوت الواحد مهم في توصيل الشخص المناسب انطلاقاً من أهمية مشاركة البرامج السياسية التي تضع أهدافاً تنموية يستطيع الرجل والمرأة تحقيقها عند الوصول لمواقع صنع القرار.

ولكن هناك عقبات تواجه المرشحين ذكوراً وإناثاً في سير العملية الإنتخابية، حيث أن العديد من المرشحين الذكور يستخدمون المال السياسي (شراء الأصوت) كإستراتيجية تمكنه من الحصول على المزيد من الأصوات، والفوز في مجالس الحكم المحلي والبرلمان مع تطبيق القانون المتعلق بالصوت الواحد، مما يضعف من فرصة وصول الشخص المناسب ذكر أو انثى إلى مراكز صنع القرار.

لذلك فإن غياب البرامج السياسية مثل الأحزاب يؤثر على الوضع الديمقراطي في الأردن، لأن الصوت الواحد يذهب للأفراد وليس للبرامج السياسية التي يمكن تطبيقها من قبل الرجل والمرأة، والتي من شأنها أن تحقق التوازن العام والتنمية الشاملة، هذا ما أكد عليه قاسم أمين عندما ذكر أن الرجل في رق الدولة والمرأة في رق الرجل بسبب غياب الأحزاب السياسية (أمين ١٨٩٩).

فحقوق الرجل والمرأة متساوية وهي حقيقية في الطبيعة البشرية، وحتى تتحقق هذه المساواة لا بد من توفر الظروف المادية والاجتماعية (Gould 1984). إذ تتوافر الظروف المادية للرجل وللمرأة، ولكنها تختلف في النوع والكم. فالعمل متوفر للجنسين ولكن بسبب التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، فقد اقتصرت بعض الوظائف على الذكور دون الإناث، مثل المشاركة السياسية.

وبالرغم من أن بعض النساء قد شاركن في العملية السياسية إلا أن مشاركتهن غير فعّالة، فنادراً ما تنتمي المرأة الأردنية للأحزاب. حتى أن مشاركتها في صنع القرار لا تتعدى التصويت، وتقديم خدمات وليس في التشريع. كما أن ترشح أي شخص للبرلمان مشروط بعدم الإفلاس، والمرأة الأردنية نادراً ما تتمتع باستقلالية اقتصادية تمكنها من خوض التجربة بكل سهولة، بعكس الرجل والذي تتوافر لديه هذه الإمكانات المالية والتكنولوجية والعملية.

أمّا الظروف الاجتماعية فهي متاحة للرجل أكثر من المرأة، بل تعمل على تقييد المرأة داخل المجتمع بالأفكار والأيديولوجيات الاجتماعية، مثل الدور التقليدي للمرأة (ست بيت)، والتي تعتبر عائق أمام المرأة تُستخدم من قبل مؤسسات المجتمع المحلي، التي تمنع المرأة من تسلم مواقع حساسة مثل القضاء، ومواقع تتطلب الدوام المستمر، والقدرة على السفر، التي استخدمت من قبل العديد من الذكور لمنع المرأة من تسلم هذه المواقع.

وبالرغم من تشجيع النساء لمشاركتهن في الحياة العامة وتحقيق الكثير من الانجازات، إلا أن الضغوطات التي تمارس عليهن لا تزال كثيرة وهذا ما أشارت له (سلسبيل) [*صحيح انه المرأة طلعت وخرجت من البيت بس الضغوطات عليها كثير، حتى الناس بما فيهم ذكور وإناث بيحاولوا يرجعوها لورا ويحطموا كل اللي وصلت اله، بسبب الغيرة ما بدهم امرأة تكون أفضل منهم، بس أكيد الملك والملكة كان الهم الدور الأكبر في تعزيز دور ومكانة المرأة في المجتمع، إيمانا بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*]، إذ تعاني المرأة الأردنية الكثير من العوائق والحواجز، التي تحد من مشاركتها في مختلف جوانب الحياة، ليس بسبب عدم الكفاءة ولكن بسبب جنسها المغاير، فالمجتمع الأردني ذكوري لا يتقبل فكرة مشاركة المرأة في صنع القرار والخروج من المنزل، مستخدمين الدين الشعبي من أجل إبقاء المرأة في مكانها وإبقائها في حالة من العبودية المنزلية والسياسية.

وخلاصة القول، فإن مكانة المرأة العربية مازالت متدنية قياساً إلى مثيلتها الأوروبية،فما زالت القيم الإجتماعية، والتقليدية في العالم العربي تشكل قيوداً تحدّ من حركة المرأة، وتطورها، ومازالت النظرة الذكورية في المجتمعات العربية تتحكم في سير المرأة. وهو أمر يمكن فهمه تاريخياً من خلال مسيرة المرأة المقيدة بقيود الدين والتراث والتقاليد.

الفصل الخامس

- نتائج الدراسة.

- التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

النتائج

وضّحت الدراسة أن مطالبة المرأة في المجتمعات الدولية والعربية بالحقوق الاقتصادية، والإجتماعية، والمدنية، والسياسية، ناتج عن التطور الاقتصادي والتغير في الأنظمة السياسية الديمقراطية. وأصبحت المرأة أكثر وعياً بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وجعلها تطالب بأن يكون لها حضور مميّز في مختلف جوانب الحياة. من أجل مكانة المرأة في المجتمع، ومنحها الفرص من المشاركة في الحياة ومقاسمة الرجل في المميزات المكانية والاجتماعية.

وبيّنت الدراسة أن المرأة في الدول الأوروبية قد إستطاعت أن تحصل على المزيد من الحقوق المدنية، والإجتماعية، والسياسية. إلاّ أن قضية المرأة في المجتمعات الأوروبية لا تتعلق بالقوانين، بل في المشاركة، لأنها استطاعت أن تحصل على حقوقها المتساوية، ولكن مشاركتها في القطاعين العام والخاص لا يزال محدوداً. ولهذا فإن مكانة المرأة في هذه المجتمعات لا تزال في المرتبة الثانية بعد الرجل، وهذا عائد إلى الايديولوجيات الثقافية حول المرأة، والتي تراكت عبر العصور وحددت الأدوار للجنسين. بينما قضية المرأة في المجتمعات العربية تتعلق بالقوانين والمشاركة أيضاً. فالمرأة في الأردن بحاجة إلى المزيد من الحقوق التي تصون حقوقها في المجتمع، مثل قانون الجنسية، والتقاعد، والضمان الإجتماعي. مثلما أن جهل المرأة بحقوقها التي نصَ عليه الدستور الأردني مما يبقي المرأة بعيدة عن المجتمع والتطورات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. مثلما أن مشاركة المرأة في الحياة العامة لا تزال محدودة، مثلا في مشاركتها في الانتخابات لا تتعدى التصويت لشخص هو في العادة "ذكر"، والذي يختاره الرجل ويفضله على المرأة.

وقد أبرزت الدراسة أن السبب وراء تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المحلية والتشريعية، هو الحاجة إلى وسيلة لسد الفجوة بين الحق المعترف به دستورياً للمرأة في إشغال مواقع في صنع القرار، وبين العقبات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد والتقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، إلى جانب عدم تقبل مؤسسات المجتمع المحلي لإشغال المرأة في هذه المواقع، وإستمرار

تفضيل الرجل وعدم دعم المرأة لإشغال مثل هذه المواقع. بالإضافة إلى تخوف المرأة نفسها من خوض الإنتخابات بسبب المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والخوف من الخسارة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الكوتا النسائية في توصيل المرأة إلى مراكز صنع القرار في مؤسسات المجتمع المدني والتقليدي في مجتمع لواء بني كنانة، وأبرزت دور نساء المجتمع المحلي في انتخاب المرأة. مثلما أن المرأة في الغرب استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات والحصول على العديد من الحقوق التي تحتاجها. وهذا التغير في وضع المرأة في الغرب ناتج عن رغبة المرأة بالتغير، وتحدي القيود التي كانت تحد من حركتها في المجتمع. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المرأة الأردنية لا تزال بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي تحصل على مثل هذه الحقوق، عندما يُصبح لديها رغبة في التغيير وتحدي القيود البطرياركية، التي تحد من حركتها داخل مؤسسات المجتمع المدني والمحلي. مثلاً وصول المرأة للبرلمان لم يكن ممكناً دون كوتا، ولهذا يبقى وضع المرأة بحالة من الركود في المجتمعات العربية عامة والأردنية خاصة، لأن هذه المجتمعات لا تزال تمنح الرجل حقوقاً أكثر من المرأة، بل أن المرأة مازالت تجهل حقوقها، ومرد ذلك كله إلى السياسات التقليدية في هذه المجتمعات وسيطرة العادات والتقاليد الإجتماعية القديمة.

وقد بيّنت الدراسة أن المرشحات ونساء المجتمع المحلي يشجعن الكوتا لأنها منحت المرأة فرصة لأن تشغل مواقع لم تستطع أن تصل إليها قبل، وأن مشاركة المرأة ضرورية في مثل هذه المواقع لأن المرأة تعبر عن جنسها أفضل من الرجل. وقد أوضحت الدراسة أن نساء المجتمع المحلي والمرشحات يقبلن التمييز ضدهن من خلال التمسك بالكوتا النسائية، لأنها تفرقة ضد المرأة.

وقد استخلصت الدراسة أن النظام البطرياركي في المجتمعات الدولية والعربية مثل الأردن يلعب دوراً مهماً في حركة المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني والمحلي، وهو دورٌ يهدف إلى الحفاظ على المرأة في حالة من الركود والخضوع. لأن المرأة هي الحلقة الأضعف في هذا النظام الذي تبرز فيه النزعة الأصولية المحافظة التي تمارس السلطة المستبدة، والحوار اللاعقلاني. هذا النظام الذي يرفض تغيير المفاهيم والرموز حول المرأة، ومنحها الحرية، ومشاركة الرجل في كافة ميادين الحياة. لأن المرأة في هذا النظام مخلوق طبيعي بسبب الصفات الفيزيولوجية والنفسية التي أبعدتها عن الحياة العامة، وإستئثار الرجل بكل حق الذي اعتبر كائناً ثقافياً في هذا النظام لأنه متحرر من الأمومة.

وأبرزت الدراسة أن تطبيق القانون المتعلق بالكوتا هو تمييز إيجابي وسلبي للمرأة. إيجابي: لأنها منحت المرأة الفرصة لأن تتبؤ أماكن لم تصل إليها قبل، وأن تشارك بمؤسسات المجتمع المدني مثل البرلمان. وسلبي: لأنها تعبر عن مواطنة منقوصة للمرأة، وتفرقة بينها وبين الرجل. فالكوتا لا تعبر عن مساواة، لأن عدد النساء في المجلس التشريعي الخامس عشر وصل إلى سبع سيدات من أصل مئة وثمانية مقعد يشغله الذكور. فهذه النسبة توضح أن المرأة (نصف المجتمع) أقلية في المجالس التشريعية، مثلما أن النساء يتقبلن التمييز ضدهن من خلال الترشح على الكوتا دون تنافس نزيه ومتكافىء مع الرجل. وبهذا تتحقق المساواة في قانون الإنتخاب. وتؤكد الدراسة على أن إستمرارية تطبيق نظام الكوتا النسائية، يُعزز من النظرة الفوقية والتسلطية من قِبل الرجل.

وكان من نتائج هذه الدراسة أن تطبيق الكوتا النسائية، يؤكد فكرة أن المرأة مواطنة من الدرجة الثانية، التي لا يُعترف لها بالحق السياسي بكل سهولة. ويُخالف هذا النظام النص الدستوري الذي يؤكد على المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء. إذ يؤكد الدستور الأردني أن المواطنيين سواسية ذكور واناث، لذلك منح المرأة كوتا لا يعبر عن مساواة، لأنها أدت إلى تمثيل النساء في ستة مقاعد في البرلمان الأردني فقط، بينما يحتل الذكور الغالبية العظمى من المقاعد البرلمانية. لذلك تطبيق هذا القانون يزيد من الفجوة بين الرجل والمرأة لأنها لا تعبر عن المساواة التي تطمح لها كل امرأة.

وقد أوضحت الدراسة أن نظام الكوتا يُخالف النظام الديمقراطي، لأن خوض الإنتخابات يجب أن يقوم على المواطنة المبنية على الإنتماء للوطن. فالمرأة الأردنية تعتز بأردنيتها، وبإنتمائها لهذا الوطن، والشعور بهذا الإنتماء يدفعهن إلى خوض الإنتخابات على التنافس من أجل تحقيق ديمقراطية في الانتخاب والفوز بنصف المقاعد أو أكثر في البرلمان، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة.

وقد بيّنت الدراسة أن مشاركة المرأة في الجوانب المختلفة من الحياة، يُساعد على تغيير نوعي في تفكير النساء التقليدي، المرتبط بالزواج والأمومة. وأن خروجها من المنزل يمنحها الفرصة للإطلاع على تجارب النساء اللاتي حققن الكثير من الإنجازات على المستويين المحلي والدولي.

وقد أوضحت الدراسة أن منح المرأة حقها السياسي في الإنتخاب، يُساعد على تمكين المرأة سياسياً. وذلك بالالتحاق بالبراج السياسية، وتوعية المرأة بأهمية وجودها في هيئات صنع القرار، وتفعيل دورها سياسياً ووطنياً.

وأكدت هذه الدراسة أن القانون المتعلق بالصوت الواحد، لا يخدم وصول المرأة لمراكز صنع القرار، بسبب تفضيل الناخبين للرجل، لأنه في رأيهم هو الأقدر على تمثيل المصالح العامة وخاصة مصالح العشيرة أكثر من المرأة.

وأوضحت الدراسة على أن طريقة احتساب الفائزات على الكوتا تبعا لقانون النسبة، هي طريقة غير عادلة. لأن فرصة فوز النساء من مراكز الثقل السكاني ضئيلة جدا، واللاتي ينتمين للهيئات النسوية ومن رحم المنظمات النسوية. لأنهن الأقدر على تمثيل مصالح المرأة، والأكثر إطلاعا على قضايا المرأة، ووضعها القانوني، والإجتماعي، والثقافي.

وبيّنت الدراسة أن تطبيق الكوتا يؤدي إلى تمثيل غير متكافيء. لأنه بموجب هذا القانون يتم تمثيل النساء في الألوية الكبيرة من قِبل نساء قادمات من الألوية الصغيرة اللاتي نادراً ما ينتمين لأي برنامج سياسي أو منظمة نسوية، ولهذا ليس لديهن الخبرة في قضايا المرأة لدفاع عنها، والقوانين التي هي بحاجة إلى تغيير. إذ إستطاعت مرشحات في مراكز الثقل السكاني أن تحصل على أصوات عالية إلا أنهن لم ينجحن، بسبب إرتفاع نسبة المقترعين (عن حوالي ٧٠ ألف)، فحتى تنجح المرأة تحتاج إلى ٢٠% من أصوات المقترعين.

وأكدت هذه الدراسة على أن الكوتا النسائية ليست الوسيلة الوحيد لوصول المرأة لمراكز صنع القرار، بدليل فوز عدد من النساء المرشحات في المجالس البلدية والبرلمان على التنافس. وفوز المرأة دون الحاجة لكوتا يتطلب مهارات وأساليب تمكنها من إقناع الناس فيها وخاصة النساء من أجل الدفاع عن حقوقهن.

وأبرزت نتائج الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الحس السياسي عند المرأة. من خلال المطالبة بحق المشاركة، والتمثيل في هيئات صنع القرار، وحثها على المطالبة بالحقوق المدنية، والسياسية، والإجتماعية. لأن تحرير المرأة، يقود إلى تحرير المجتمع. في المقابل نجد أن مؤسسات المجتمع التقليدي مثل العشيرة، تسعى إلى الرجوع بالمرأة إلى وضعها

الطبيعي، من خلال عدم تبني المرأة في حملتها الإنتخابية، نادراً ما تكون العشيرة القاعدة الإنتخابية للمرأة.

وأوضحت النتائج أن مؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى دعم المرأة، وحثها على المشاركة في الحياة العامة والسياسية. إنطلاقاً من أهمية الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المرأة، وتماشياً مع التطور الإقتصادي والإجتماعي، وتطبيق القرارات التي صادقت عليها الدول مثل الأردن في المؤتمرات العالمية، مثل نيروبي وبكين التي من شأنها تفعيل دور المرأة.

وبيّنت نتائج الدراسة أهمية توعية المرأة ثقافياً وقانونياً في المجتمع الأردني ووجودها في البرلمان، التي من شأنها أن تساهم في تشريع وتعديل قوانين تحتاجها المرأة، وعرض ومناقشة قضاياها في الساحة العامة.

وأوضحت الدراسة أهمية نشر الثقافة الجنوسية في المجتمع الأردني، وضرورة إعادة النظر في التمثلات والأيديولوجيات الثقافية حول المرأة ووضعها في المجتمع، وعلى المرأة أن تسهم في نقد الواقع وعدم القبول بالتمييز الذي تعيشه على أنه شيء طبيعي بسبب التقاليد والعادات التي حددت الأدوار للرجل وللمرأة، وهي أدوار تقليدية ولا بد من التفكير فيها ومحاولة تغيير هذه الأفكار بهدف تحسين صورة المرأة الأردنية في نظر المجتمع المحلي والعالمي.

وأكدت نتائج الدراسة على أهمية مشاركة المرأة وكافة فئات المجتمع الأردني في صنع القرار. بهدف خلق توازن في صنع القرار وإيجاد مجتمع أفضل تُستثمر فيه كافة المواهب بهدف تطوير المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة في التمثيل السياسي.

وخلصت هذه الدراسة أن العشيرة، وهي التشكيلة الإجتماعية السياسية في المجتمع الأردني، هي المسيطرة على عملية الإنتخاب. وأن العشيرة تفضل الذكر على الأنثى، مما يجعل فرصة فوز المرأة ضعيفة جداً.

وأكدت نتائج الدراسة على الدور الفعّال الذي ممكن أن تؤديه الأحزاب السياسية في خدمة قضايا الوطن والمواطن، وخاصة المرأة. مستشهدين بتجربة الأحزاب الهولندية. فتبني الأحزاب للمرأة يجعلها بغير حاجة إلى وجود كوتا للنساء، للوصول إلى المجالس التشريعية. ويجعلها تتحرر من

قيود العشيرة والنظام البطرياركي، والذي يرفض أن تصبح المرأة الحلقة الأقوى في الثورة الإجتماعية، وبالتالي تحرر المرأة وتحرر المجتمع لاحقاً.

وأوضحت نتائج الدراسة أن المرشحات لم ينتمين لأي برنامج سياسي، يهدف إلى تنمية المجتمع، وتناول قضاياه من مختلف الجوانب. وبالتالي لم تمنح المرأة هذه الفرصة، من أجل تأكيد الدور التنموي الممكن أن تقوم به.

وأكدت نتائج هذه الدراسة على إختلاف في مستوى التفكير النسوي، حول الدور الذي تلعبه العشيرة. فهناك عدد من النساء طالبن العشائر بضرورة دعم المرأة وإحتضانها مثلما تدعم العشيرة الرجل، وبالتالي لا تزال هذه الفئة تسير ضمن قيود المجتمع التقليدي البطرياركي. بينما نجد أن فئة قليلة جداً من النساء تدعو إلى تفعيل دور الأحزاب لتحتضن المرأة بعيداً عن الدور التقليدي الذي تقوم به العشيرة في الإنتخابات، وتحرر النساء من الكوتا النسائية.

وأبرزت هذه الدراسة ضرورة تفعيل نشاطات الهيئات والمنظمات النسائية ودورها لتصل إلى القرى الصغيرة، بهدف تكتل النساء في المجتمع الأردني من أجل تشكيل قوة ضاغطة على مستوى المملكة، ليعبر عن توعية شاملة بمختلف قضايا المرأة، والدفاع عن حقوق المرأة وتحقيق مساواة على أرض الواقع. مع إعادة تعريف شامل للأدوار التقليدية للرجل وللمرأة وللمفاهيم والقيم التي تحد من حركة المرأة في المجتمع الأردني

التوصيات

توصي هذه الدراسة بمجموعة من النقاط التالية والتي من شأنها تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع القرار:

- توصي هذه الرسالة النساء في المجتمعات العربية والعالمية، بالعدول عن فكرة الكوتا النسائية. لأن الكوتا هضم لحقوق المرأة وامتهان لحقها المساواتي إذا ما أرادت المرأة أن تتمتع بالحقوق المتساوية. لأن الكوتا تمنح للأقليات، وليس لأعضاء نصف المجتمع.

- توصي هذه الرسالة النساء في المجتمع الأردني، بالعدول عن فكرة الكوتا النسائية. لأن الدستور الأردني ينص على أن المواطنيين سواء أمام القانون ذكوراً واناثاً. لذلك فإن تخصيص مقاعد للمرأة في مجالس الحكم المحلي والبرلمان لا يعبر عن مساواة على أرض الواقع، لأن المرأة شغلت سبعة مقاعد في البرلمان السادس عشر مثلاً؛ فقد احتلّ الذكور الغالبية العظمى من هذه المقاعد، ولهذا فإن احتساب الفائزات على الكوتا – تبعاً لقانون النسب – أمر غير عادل، ذلك أن فرص فوز النساء في ظل مراكز الثقل السكاني ضئيلة جداً، علماً أن أولئك النساء اللاتي ينتمين إلى المنظمات النسائية أقدر على تمثيل مصالح المرأة وأكثر اطلاعاً على قضايا المرأة، ووضعها الاجتماعي والقانوني والثقافي.

- توصي هذه الرسالة بتفعيل دور الأحزاب السياسية، بسبب غياب دور الأحزاب في دعم وتبني المرشحات في المجتمع المحلي، وخاصة غياب دور مؤسسات المجتمع المحلي التقليدي (العشيرة) في دعم المرشحات في الحملات الانتخابية، لأن هذه المؤسسات والأفراد لا يتقبلون فكرة إشغال المرأة في مراكز صنع القرار، لا سيما البرلمان، واستمرار تفضيل الرجل في إشغال مثل هذه المواقع، بسبب اعتقادهم أن الرجل قادر على تمثيل مصالح العشيرة والأفراد أكثر من المرأة، وأن موقع المرأة هو البيت.

- توصي هذه الرسالة بنشر الثقافة الجنوسية في المجتمع الأردني، وإعادة النظر في التمثلات والايديولوجيات الثقافية حول المرأة ووضعها في المجتمع الأردني. من خلال وضع مساقات جامعة إجبارية عن المرأة والجنوسة في الجامعات الأردنية.

- توصي هذه الرسالة بأن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل مشاركة المرأة سياسياً، من أجل تمكينها من تأدية دورها بالشكل المناسب. والمساهمة في وضع قرارات تساهم في عملية تنمية المرأة وتمكينها سياسياً، وإقتصادياً، وإجتماعياً، وصحياً.

- توصي هذه الرسالة بعمل دراسات بحوث مستفيضة، تتناول موضوعات مختلفة تساهم في كشف مواطن الضعف في حياة المرأة الأردنية وعجزها عن صنع قرارات سياسية، وتخلفها في تحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة الأردنية.

المراجع العربية

- أبو فارس، محمد عبدالقادر

٢٠٠٠ ***حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام***. الطبعة الأولى. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

- بارون، بث.

١٩٩٩ ***النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة***. ترجمة لميس النقاش. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- جريدة الدستور. الأربعاء ٢٠٠٧/٧/٢٥م. مقالة بعنوان: *١٨١٩ مرشحاً لرئاسة المجالس البلدية وعضويتها*. رقم العدد: ١٤٣٧٥. الجزء الأول. ص ٦ ـ ٨.

- جريدة الدستور. الخميس ٢٠٠٧/٨/٢. مقالة بعنوان: *الظهيرات: ٥٦% نسبة الإقتراع العامة في البلديات والأمانة. والمشاركون مليون من ١٢٣ الف. جودة: الإساءة للمؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية خط أحمر*. رقم العدد: ١٤٣٨٣. الجزء الأول. ص ٦.

- جريدة الرأي. الخميس ٢٠٠٧/١١/١. مقال بعنوان: *أسماء المرشحات في الانتخابات البرلمانية للمجلس الخامس عشر*. رقم العدد ١٣٥٤٢. الجزء الأول. ص ٣١.

- حداد، مهنا يوسف.

١٩٩١ ***تماسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن***. اربد: جامعة اليرموك.

- حماد، وليد.

١٩٩٩ ***المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة***. عمان: دار سندباد للنشر.

- روبتهام، شيلا.

١٩٧٩ *الثورة وتحرر المرأة*. ترجمة جورج طرابيشي. الطبعة الثانية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- زقزوق، محمود حمدي

٢٠٠٤ *الإسلام وقضايا المرأة*. في ***الإسلام وحقوق المرأة***. بإشراف: جعفر عبدالسلام. الطبعة الأولى. القاهرة: المركز العلمي للطباعة.

- السرحاني، سلطان.

٢٠٠٣ ***موسوعة محافظة اربد دراسة أدبية تاريخية جغرافية وآثار وعشائر وإحصائيات***. عمان: دار السندباد للنشر والتوزيع.

- السعداوي، نوال.

٢٠٠١ ***قضايا المرأة والفكر والسياسة***. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٥).

١٩٨٥ ***موقع المرأة في خطط التنمية في اليمن الديمقراطية***. الأمم المتحدة: الأمم المتحدة.

- سلسة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية.

١٩٩٣ ***تقرير عن أعمال ندوة المرأة الأردنية والعمل السياسي***. عمان: مركز الأردن للدراسات.

- شرابي، هشام.

١٩٨٦ ***البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر***. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.

- شعبان، بثينة.

٢٠٠٠ *المرأة العربية في القرن العشرين*. الطبعة الأولى. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

- الشناق، محمد سليمان.

١٩٩٦ *الصراع السياسي والاقتصادي بين الوحدات القرابية في قرية أردنية: دراسة أنثروبولوجية*. العدد الثالث. المجلد الثالث عشر. ص (١٣-٣٣). الأردن: مؤتة للبحوث والدراسات.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٩٩٦ *تقييم وضع المرأة الأردنية في ضوء منهاج عمل بيجين*. الطبعة الأولى. عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ المكتب الإقليمي للدول العربية.

٢٠٠٧ *مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (دراسة تحليلية لأداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣)*. الطبعة الأولى. عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

- عبيدات، سليمان.

١٩٨٤ *التطور الحضاري لقضاء بني كنانة (محافظة اربد)*. الطبعة الأولى. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

- عمارة، محمد.

١٩٧٦ *الأعمال الكاملة لقاسم أمين*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- فيلد، هلين فان.

١٩٨٣ *المرأة الجزائرية*. ترجمة سليم قسطون. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

٢٠٠٤ ***تقرير المملكة الأردنية الهاشمية حول تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة***. عمان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

- ليبست، سيمور مارتن.

١٩٥٩ ***رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة***. ترجمة خيري حماد وشركاه. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

- المحلاوي، حنفي.

١٩٩٥ ***فنانات في الشارع السياسي***. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- المرنيسي، فاطمة.

١٩٩٠ ***الحريم السياسي***. ترجمة عبد الهادي عباس. الطبعة الأولى. دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع.

- مركز الدراسات الأردنية الأردنية.

١٩٩٧ ***أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع الأردني في وصول المرأة للبرلمان***. تحرير: رسلان بني ياسين ونظام عساف. اربد: جامعة اليرموك.

- مركز الريادة للمعلومات والدراسات.

١٩٩٨ ***المرأة والأحزاب في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م***. عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات.

- المصدق، رقية.

١٩٩٠ ***المرأة والسياسة: التمثيل السياسي في المغرب***. المغرب: دار توبقال للنشر.

- النجار، باقر سليمان.

١٩٩٩ *المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة*. الطبعة الأولى. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

- نصير، يوسف.

٢٠٠١ *"المعلوماتية والتربية والتعليم والثقافة"*. في **المعلوماتية في الوطن العربي الواقع والآفاق**. رأفت رضوان وآخرون/ مؤلفون عرب. الطبعة الأولى. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

- النقشبندي، بارعة.

٢٠٠٢ *المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية*. الطبعة الأولى. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

- نور الدين، سعاد يوسف.

٢٠٠٥ *المرأة العربية في البرلمان التمكين الجنساني*. بيروت: دار النهضة العربية.

- والي، عواطف.

٢٠٠٢ *من أوراقي السياسية*. الطبعة الأولى. الجيزة: هلا للنشر والتوزيع.

- وقائع ندوة المرأة الأردنية.

١٩٩٦ *المرأة الأردنية والعمل السياسي*. عمان: دار سندباد.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Ackelsberg, M.

1988 "*Communities, resistance and women's activism: some implications for a democratic polity*". In ***Women and the politics of empowerment.*** Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Ahmed, Leila.

1992 ***women and gender in Islam historic roots of a modern debate.*** New Haven and London: Yale university press.

- Al- Mughni, Haya.

2001 ***women in Kuwait the politics of Gender.*** London: Saqi Books.

- A world bank policy research.

2001 ***Engendering development through gender equality in rights, resources and voice.*** London: Oxford university press.

- Bookman, A; Morgen, S.

1988 ***Women and the politics of empowerment.*** Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Bookman, A; Morgen, S.

1988 "*Carry it on: Continuing the discussion and the struggle*". In ***Women and the politics of empowerment.*** Edited

by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Chodorow, N.

2004 " *Gender personality and the reproduction of mothering.*" In ***Social Theory the multicultural classic readings***. Edited by: Charles Lemert. Thirds edition. USA: Westview press.

- Coole, D.

1988 ***Women in political theory***. Britain: Wheat sheaf books, Sussex.

- Costello, Cynthia.

1988 "*Women workers and collective action: A case study from the insurance industry*". In ***Women and the politics of empowerment***. Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Davidson. L and Gordon. L.

1979 ***The sociology of Gender***. Chicago: Rand McNally College publishing company.

- Dubois C. Ellen.

1978 *"Feminism and suffrage"*. In ***The emergence of an independent women's movement in America 1848-1869***. Ithaca and London: Cornell University press.

- Doyle, James.

1985 ***Sex and Gender: The human experience.*** Iowa: Wm.C. Brown publishers Dubuque.

- Eisenstein, H.

1983 ***Contemporary feminist thought.*** UK: G. K. Hall Co. Boston.

- El Saadawi, Nawal.

1980 ***The hidden face of Eve women in the Arab world.*** London: Zed press.

- Engel, Barbara.

1983 ***Mothers and daughters women of the intelligentsia in nineteenth century Russia.*** London: Cambridge University Press.

- Engel, Barbara.

1975 ***Five sisters: Women against the Tsar.*** USA: Alfred A. Knopf and Rosentbal N. Clifford.

- Ferguson, Ann.

1991 ***Sexual democracy women oppressions and revolution.*** USA: Westview press.

- Figes, Eva.

1986 ***Patriarchal attitudes.*** London: Macmillan education HD.

- Flanz, Gisbert.

1983 ***Comparative women's rights and political participation in Europe***. Dobbs ferry, New York: Transnational publishers Inc.

- Gilks, Chery.

1988 "*Building in many places: Multiple commitments and ideologies in black women's community work*". In ***Women and the politics of empowerment***. Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Gould, C. Carol.

1984 "*Private rights and public virtues: Women, the family and democracy*". In ***Beyond domination new perspectives on women and philosophy***. Edited by: Carol, C. Gould. USA: Rowman and Allanheld publishers.

- Holmes, B.

1984 "*A feminist analysis of the universal declaration of human rights*". In ***Beyond domination new perspectives on women and philosophy***. Edited by: Carol, C. Gould. USA: Rowman and Allanheld publishers.

- Kaushik, Susheela.

1993 ***Women's participation in politics***. New Delhi: Vikas publishing house LTD.

- Kemp, S; Squires, J.

1997 ***Feminism***. Oxford: Oxford university press.

- Kristeva, J.

2004 "*Women's time*". In ***Social theory the multicultural classic readings***. Edited by: Charles Lemert. Third edition. USA: Westview press.

- Lamphere, L; Grenier, G.

1988 "*Women, unions and participative management: organizing in the sunbelt*". In ***Women and the politics of empowerment***. Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Morgen, S.

1988 "*It's the whole power at the city against us: The development of political consciousness in women's health care coalition*". In ***Women and the politics of empowerment.*** Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Ortner, B.

1996 "*Is female to male as nature is to culture*". In ***Anthropological theory an introductory history***. Edited by: R. Jon McGee and Richard L. Warms. California, London, Toronto: May Field publishing company mountain view.

- Peach, J. Lucinda.

1998 ***Women in culture: A women's studies anthology***. Oxford: Blackwell publishers.

- Sacks, Karen.

1988 "*Gender and grassroots leadership*". In ***Women and the politics of empowerment.*** Edited by: Ann Bookman and Sandra Morgen. USA: Temple university press, Philadelphia.

- Sanday, Peggy.

1981 ***Female power and male dominance on the origins of sexual inequality.*** London: Cambridge university press.

- Sassen, S.

2004 "*Toward a feminist analytic of the global economy*". In ***Social theory the multicultural classic readings.*** Edited by: Charles Lemert. Third edition. USA: Westview press.

- Slocum, S.

1996 "*Women the gatherer: Male bias an anthropology*". In ***Anthropological theory an introductory history.*** Edited by: R. Jon McGee and Richard L. Warms. California, London, Toronto: May field publishing company mountain view.

- Soffan, Linda Usra.

1980 ***The women of the United Arab Emirates.*** USA: Harper and Row publishers, Inc.

- Stolcke, V.

1993 "*Is sex to gender as race is to ethnicity*". In ***Gendered anthropology***. London and New York: Routledge.

- United nations.

1996 ***Population and women***. New York: United Nations.

* Wilson, H.

1989 ***Sex and Gender: Making cultural sense of civilization.*** The Nether Lands: E. J. Brill Leiden. 1989

ملحق

تسجيل لمقابلة معالي السيدة أسمى خضر. يوم الأحد ٢٠٠٧/١٢/٩، الساعة ٢:٣٠.

- معاليك ما هي الخلفية وراء وجود الكوتا النسائية؟

"الخلفية وراء الكوتا هو إدراك الحاجة لإجراءات وتدابير خاصة واستثنائية لسد الفجوة بين الحق المعترف به دستورياً للمرآة في اشغال مختلف مواقع صنع القرار على أساس المؤهل والكفاءة، وبين العقبات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد والتقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، وعدم تقبل فئات عريضة في المجتمع لوجود المرأة في هذه المواقع واستمرار تفضيل دعم الرجل لاشغال الرجل في هذه المواقع وعدم دعم المرأة، إضافة إلى تهيب المرأة ذاتها وعدم امتلاكها القدرة المالية والاقتصادية التي تمكنها من المنافسة. مثل هذه التدابير أن تكون مواطنة لبضعة دورات إلى أن تضيق الفجوة بين الواقع والحقوق المعترف فيها. ويستخدم هذا الأسلوب في معظم دول العالم لتحقيق كافة الفرص وإرساء مبدأ المواطنة بين الرجل والمرأة دون تمييز."

- معاليك، ما هو رأيك بالكوتا النسائية وما هو مستقبلها؟

"بتوقع أن تنتهي الكوتا النسائية، لان التجربة أثبتت اللجوء لتعيين أو تخصيص مقاعد، ادى إلى بشكل فوري فوز نساء عن طريق التنافس وهذا لم يحدث سابق لتخصيص المقاعد. هذا يدل على أن المرأة لو أعطيت الفرصة وفتحت لها الأبواب، هي قادرة على عبورها ولابد من كسر

الحواجز وهي في اصلها ذهنية، ما أن تتخطاها النساء مع الكوتا يدرك المجتمع والنساء أنها حواجز وهمية ويمكن تجاوزها".

- معاليك، لماذا لم تمنح المرأة الأردنية فرصة أكبر للتمثيل في الانتخابات النيابية؟ لماذا ستة مقاعد فقط؟

"اعتقد أن هذا ظلم، باعتقادي كان من المفيد لو تم رفع هذه النسبة إلى ٢٠% في الانتخابات النيابية. وبرأيي وجود ٢٠% على الأقل في البرلمان كان سيحفز وسيؤدي إلى فوز عدد اكبر من النساء في التنافس وخاصة أن عدد المرشحات كبير وصل لربع المرشحين، للأسف طالبنا برفع النسبة ولم يقبل، لكن آمل واعتقد أن ترفع هذه النسبة في الانتخابات القادمة".

- معاليك، هل تعتقدي أن التشريعات الأردنية منصفة بحق المرأة بالرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؟

"إلى حد كبير، لأنه جرى في السنوات الأخيرة بفضل الأطراف المعنية اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة والمركز الوطني لحقوق الإنسان وعدد من الوزارات وأعضاء البرلمان، جرى إدخال العديد من التعديلات على القوانين لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز القانون. برأيي قطعنا شوط كبير مع وجود قوانين تحتاج لتعديل مثل قانون الضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية والعمل والعقوبات والتقاعد والجنسية. مع تعديل قوانين جديدة مثل تكافؤ الفرص والحماية من العنف الأسرى".

- معاليك، كيف تقيّمين الأداء البرلماني للبرلمانيات في المجلس السابق؟ هل ساهمن في وضع تشريعات تهدف لتمكين المرأة؟

"كونهم عددهم قليل جداً، وبعضهن خضع لإرادة الكتل التي ينتموا لها، اعتقد أنهن أدوا أداء جيد لا يقل عن أداء باقي النواب، لكن لم يكن بمستوى طموح المرأة الأردنية وحاجتها لأعضاء في البرلمان تُعنى بوضع وتشريع تشريعات لصالح المرأة".

- معاليك، ما هو توقعك لدور المرأة في المجلس القادم؟ هل سيكون هناك تمثيل للنخب النسوية والإرادة النسوية في وضع قوانين لصالح المرأة؟

"نتطلع في برلمان الخامس عشر إلى تعديل هذه القوانين الجنسية والتقاعد والضمان الاجتماعي.. من خلال بناء علاقة مع نساء ورجال في البرلمان لإنجاز العديد من الإصلاحات

لان الإصلاح الذي طرحه الملك عبد الله الثاني على البرلمان يركز على أهمية الإصلاح والتحديث ومشاركة النساء والشباب. لكن ليس هناك تمثيل مباشر للهيئات والنخب النسوية التي تعمل من أجل قضايا المرأة، لكن هذه الهيئات النسائية لا تعمل من أجل قياداتها لكنها تعمل من اجل المرأة في الأردن، ففوز أي امرأة في البرلمان هو فوز لكل المجتمع ونعتبرهم بمثلونا".

- معاليك، ما هو دور المرأة والرجل في مجلس النواب؟

"الحقيقة هناك اعتقاد في المجتمع وأعضاء البرلمان أن تقديم الخدمات في الدائرة الانتخابية بصورة فردية هو جزء من مهامهم وهذا فهم خاطئ إلا انه يجب التركيز على الدور الرئيسي للبرلمان هو التركيز على الدور العام في المجتمع وليس الفردي".

- معاليك، ما هو أثر سمو الأميرة بسمة المعظمة قائدة المرأة الأردنية في مسيرتك كنخبة نسوية؟

"اثر كبير جدا، لا شك أن سمو الأميرة بسمة لعبت دور مهم ومؤثر في الحركة النسائية الأردنية وقضايا المرأة، اتسم ببعد النظرة والاستراتيجية والفهم العميق للمجتمع الأردني وكان لمبادراتها تأثير كبير في دفع هذا الجهد الوطني للأمام، وبرأيي أن الكثير من الإنجازات التي تحققت تمّت بمبادرات من سمو الأميرة بسمة لجهود الهيئات النسائية".

- معاليك، ما هو رأيك بقانون الانتخاب؟

"اعتقد أن قانون الانتخاب بحاجة إلى إعادة نظر، يمكن أن يلعب دور كبير في التنمية السياسية وإنضاج الحال الديمقراطية وهو عنصر أساسي في حياة البلاد السياسية، ولابد من تعديله تجاه ما يخص المرأة وواقي يتعلق بأسلوب الانتخاب ومتطلبات الترشيح، مثلا برأيي لا يجوز قبول شخص لا يحمل ٢٠٠٠ توقيع لترشيحه، وضبط الدعاية الانتخابية وأمور أخرى. تخصيص مقاعد الكوتا تم بموجب نظام تقسيم الدوائر، لكن إذا نصّ القانون على تخصيص مقاعد لنساء يكون أقوى. ما يهمني هو زيادة النسبة وطريقة الاحتساب بطريقة تضمن تمثيل عادل لجميع المحافظات. عندك من قصبات المدن الرئيسية ما بيطلعوا بالرغم من أنهن نشيطات واقتصاديات في المراكز، وخاصة أنهن فتحن الباب لنساء في المحافظات والريف للإسهام بأكثر في الحياة السياسية، الإضافة المطلوبة هو فتح الطريق أمام نساء أخريات نشيطات في مجال حقوق المرأة".

- معاليك، ما هو رأيك بالعشائرية ودورها في الانتخاب؟

"العشيرة تشكيل اجتماعي ومهم وأساسي في حياة المواطن والمجتمع الأردني، وتتميز بسمات ضرورية ليحمي مجتمعنا من نزعات الفردية التي تؤدي للوحدة والعزلة والأنانية وإضعاف روح الجماعة. لكن لا أرى للعشيرة دور سياسي لان السياسة والانخراط فيها هو انتماء توعوي وليس عن طريق الدم أو القرابة، يمكن أن يتفق ثلاث عشائر على شخص معين، فالعشيرة ليست تشكيل سياسي وليس حزبي، لكن دورها يجب أن يتواصل وهو مهم في الجوانب الاجتماعية، لكن غياب الأحزاب والتشكيلات السياسية لحد كبير أخذت العشيرة هذا الدور، فالعشيرة يجب أن تسهم في بناء أحزاب سياسية قوية بناء على اختياراتهم الفكرية والسياسية".

- معاليك، هل أنت راضية عن المرأة الأردنية وانخراطها في العمل في مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في السياسة؟

"ما زال ضعيف، وخاصة انخراط المرأة في الحياة السياسية والأحزاب والجمعيات المختلطة والوزارات والنقابات، مازال وجودها ضئيل ولكنه يتنامى عددياً بسبب جهود المنظمات النسائية والتثقيف له دور أيضا. لكن لا بد من زيادة كمية ونوعية، ولكن حضورها افضل بكثير مما كان عليه قبل سنوات".

تسجيل لمقابلة العين مي أبو السمن. يوم الأحد ٢٠٠٧/١٢/٩. الساعة ١١:٣٠ ظهراً.

- العين مي أبو السمن، ما هي الخلفية وراء وجود الكوتا النسائية؟

" نحن كمنظمات نسائية كانت فكرة الكوتا قضية خلافية بين المنظمات، منهم من يؤيد ومنهم يرفض قبول الكوتا لاعتبارها أقلية، وكنتُ أنا من المعرضين، لكن بعد توالي الهزائم للمرأة الأردنية وبعد أن استطاعت توجان فيصل أن تصل للبرلمان عن طريق الكوتا الشركسية، فوجد انه من المستحيل أن تصل النساء إلى مراكز صنع القرار إلا عن طريق الكوتا، فبدأت المنظمات النسائية كجماعات ضاغطة وبدأت بتجميع تواقيع من ١٥٠٠ امرأة ورفع إلى سمو الأميرة بسمة ورفعته إلى جلالة الملك عبد الله الثاني، سيدنا عنده رؤية استشراقية بدعم من المرأة الأردنية بإعطائها ستة مقاعد".

- العين مي أبو السمن، ما هو رأيك بالكوتا النسائية؟ وما هو مستقبلها؟

"أنا ضد أن تستمر، يجب أن تكون الكوتا مرحلة انتقالية والهدف من مطالبة المنظمات النسائية للكوتا هو وصول المرأة للبرلمان وإبراز كفاءتها وحتى تستطيع أن تكسر الحاجز النفسي لترشح المرأة في البرلمان وللأهل حتى يدعموا المرأة وهذا ما شاهدناه في الانتخابات الماضية أن العشائر أخذت تدعم المرأة".

- العين مي أبو السمن، لماذا لم تمنح المرأة الأردنية فرصة اكبر لتمثيل في الانتخابات النيابية؟ لماذا ستة مقاعد فقط؟

"كما انه أعطيت هذا العدد ستة مقاعد، بتلاحظي أن الكوتا وسيلة لتشجيع وانتخاب وترشح المرأة، في المرة هذه استطاعت النساء أن تحصل على سبعة مقاعد، ممكن أن يزداد العدد إذا ما استطاعت المرأة أن تلعب دورها بشكل كامل وفعال".

- العين مي أبو السمن، هل تعتقدي أن التشريعات الأردنية منصفة بحق المرأة بالرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؟

"إذا بدنا نلاحظ التشريعات الأردنية، أنا بعتبرها منصفة بحق المرأة، لكن هناك تشريعات بحاجة لتغيير مثل قانون الضمان الاجتماعي والصحي والعمل والجنسية، وأنت من العالمات أن اللجنة الوطنية قامت ببعض التعديلات لهذه القوانين".

- العين مي أبو السمن، هل هناك سياسات عامة تهدف لتمكين المرأة؟

"الأردن يحظى بقيادة سياسية هاشمية متنورة، كما لاحظنا في كتب التكليف السامي لكل الحكومة، تأكيد على إدماج المرأة في التنمية المستدامة والشاملة، اعتقد أن على الحكومة وعلى المرأة أن يبادروا في تفعيل هذا الدور وجعله دور أساسي في مخططات المنفذين".

- العين مي أبو السمن، كيف تقيمين الأداء البرلماني للبرلمانيات في المجلس السابق؟ هل ساهمن في وضع تشريعات تهدف لتمكين المرأة؟

"أداء أخواتنا البرلمانيات كأداء إخوانهم الرجال، بعضهم أداءه متميز، بدليل انتخاب واحدة نائب رئيس وأخرى مساعد لرئيس، هذا يدل على إثبات المرأة نفسها في المواقع، ويعكس احترامهم للمرأة وتقدير لكفاءتها وإمكانياتها". "حتى يكون هناك نساء يدافعن عن قضايا المرأة، لازم يكونوا من رحم المنظمات النسائية، حتى يكون عنهن معرفة بقضاياها وتتبنى هذه القضايا وتطرحها على الساحة العامة، وتناضل لتحقيق العدالة والمساواة النسوية بهذا المجال،

بعضهم كانوا أعضاء في تجمع لجان المرأة، لكن في الحقيقة لم يكونوا منغمسين كلياً في مجال المرأة وقضاياها، بالتالي لم يكونوا محفزات وداعمات لقضايا المرأة، وفي البرلمان عدد قليل من النساء ولم يستطعن أن يشكلوا كتلة لدفاع عن قضايا المرأة، لكن توزعوا الأخوات بين الكتل وما ضيعوا جهودهم وشتتوا أعمالهم والتي تصب في مصلحة المرأة في الأخير".

- العين مي أبو السمن، ما هو توقعك لدور المرأة في المجلس القادم؟ هل سيكون هناك تمثيل للنخب النسوية والإرادة النسوية في وضع قوانين لصالح المرأة؟

"أتمنى لهم النجاح، وان يستفيدوا من خبرات أخواتنا السابقات في سبيل المصلحة العامة والوطن، لتأكيد كونهم فريق واحد، أجنده واحدة وتطلعاتهن لمصلحة المرأة وتسجيل مكاسب للمرأة".

- العين مي أبو السمن، ما هو دور المرأة في مجلس النواب كونها تمثل اكثر من نصف المجتمع؟

"البرلمانيون جاءوا من مناطق صغيرة ولهم خدمات وتلمس حاجاتهم، لكن العدل والمساواة يجب أن يكون الأساس في تقديم الخدمات، ما راح يكون في شعب بطالب من النواب اختراق القانون والمطالبة بالمحسوبية، أتمنى أن يحتكوا ضميرهم في الخدمات، واجبهم هو سن القوانين ومراقبة التشريعات".

- العين مي أبو السمن، ما هو أثر سمو الأميرة بسمة المعظمة قائدة المرأة الأردنية في مسيرتك كنخبة نسوية؟

"علاقتي بسمو الأميرة بسمة ممتدة لزمن منذ الثمانينات، وكانت سمو الأميرة تحظى برعايتها لتخريج أفواج مدارس السلط ثم كانت في مؤتمر بكين، وكانت نقلة لي في الانتقال من المجال التربوي إلى المجال العام، وكانت قدوة ورائدة في العمل العام والدفاع عن قضايا المرأة وتأسيس مؤسسات لها حضورها القوي في الساحة الأردنية وكانت انطلاقتي مع سمو الأميرة بسمة في هذا المجال".

- العين مي أبو السمن، ما هو رأيك بقانون الانتخاب؟

" بعتقد انه اللي بهاجمه (الصوت الواحد) مش حقهم، هذا القانون يجب أن يعدل بحيث يكون هناك صوت للمرأة حتى تتخلص من الكوتا وصوت للدائرة. حتى ندعم الأحزاب ويكون لها

حضور قوي في الساحة الأردنية نعطيها تمثيل نسبي في الانتخابات القادم، هذه مكافأة والتي يمكن أن تحصل عليها الأحزاب وتكون قادرة على العمل في المصلحة الوطنية".

- العين مي أبو السمن، ما هو رأيك بالعشائرية ودورها في الانتخاب؟

"أنا بنت عشيرة والعشيرة جزء من نسيج مجتمعنا الأردني، هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع الأردني، موجودة من قبل، لم تأتي كمؤسسة أو منظمة ولكنها أخذت تتطور مع التطور الحاصل في المجتمع، بدأت تأخذ بالخيار الديمقراطي بالانتخاب، وبدأت تتبنى بناتها وتتنافس من اجل بناتها، بعتقد في الأيام المقبلة إنشاء الله تكون العشيرة جزء من مؤسسات المجتمع المدني نعتز بدورها في الوطن".

- العين مي أبو السمن، هل أنت راضية عن المرأة الأردنية وانخراطها في العمل في مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في السياسة؟
- في هذا المجال لا يزال عمل المرأة الأردنية متواضع، ناتج كما تعلمين عن الأسباب والعقبات اللي نعرفها ثقافية واقتصادية، لكن اعتقد أن الآليات التي بدأت تعمل فيها الحكومة لتفعيل دور المرأة خطوة هامة جدا سواء كوتا البرلمان وكوتا البلديات لتفعيل دور المرأة في هذا المجال".